المشهد الاسرائيلي

مدار

http://almash-had.madarcenter.org

الثلاثاء ١٧/٨/٢٠١٠م الموافق ٧ رمضان ١٤٣١هـ العدد ٥٢٤٣ السنة الخامسة عشرة

المشهد الاسرائيلي

ملحق نصف شهري يصدر عن

مدار

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR)

تغطية خاصة

إسرائيل ''قلقة'' إزاء نية إدارة أوباما سحب القوات الأميركية من العراق!

صفحة (٧) ـة

كيف غطت الصحف الاسرائيلية الحصار على غزة

صفحة (٥) ـة

يديعوت أحرونوت: ميتشل يحمل ''عصابة السباعية'' الإسرائيلية مسؤولية عرقلة استئناف المفاوضات!

جورج ميتشل.(ا.ف.ب)

المشهد: قالت صحيفة يديعوت أحرونوت، أول من أمس الأحد، إن المبعوث الأميركي الخاص إلى الشرق الأوسط، جورج ميتشل، حمّل هيئة «السباعية» الوزارية مسؤولية عرقلة استئناف المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين، وإنه يصف هذه الهيئة بأنها «عصابة».

وأضافت الصحيفة أنه فيما تبدو الجهود الدولية، وخصوصا من جانب الرباعية الدولية، متواصلة بهدف استئناف المفاوضات المباشرة أشار ميتشل، الذي زار إسرائيل والأراضي الفلسطينية الأسبوع الماضي، إلى «العقبة الأساسية» أمام تقدم العملية السياسية بالقول إنها تتمثل بهيئة «السباعية».

ووفقا للصحيفة فإن من يمنع رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، «من إبداء ليونة في الاتصالات مع الفلسطينيين هم وزراء 'السباعية' الذين يلقبهم ميتشل في محادثات مغلقة ب'عصابة السبعة'»!.

ويسعى ميتشل في هذه الأثناء إلى إقناع نتنياهو بالإعلان عن تمديد فترة تعليق أعمال البناء في المستوطنات بعد انتهاء مدة العشرة شهور في ٢٦ أيلول المقبل. وقالت يديعوت أحرونوت إن ميتشل يحاول بلورة وثيقة يوافق عليها نتنياهو والرئيس الفلسطيني محمود عباس، وتسمح باستئناف المفاوضات لكن «الجانب الإسرائيلي يرفض التعهد بأنه في نهاية فترة التجميد ستمتنع إسرائيل عن تنفيذ أعمال بناء 'استفزازية' في الضفة».

ويذكر أن نتنياهو أعلن مؤخرا في أكثر من مناسبة عن رفضه مطلب تمديد تعليق البناء الاستيطاني بادعاء أن من شأن ذلك أن يؤدي إلى تفكيك تحالفه الحكومي. ويبدو في هذه الأثناء أن عضوي «السباعية» وزير الدفاع، إيهود باراك، والوزير دان مريدور، يوافقان على تمديد تعليق البناء الاستيطاني لمدة ثلاثة شهور وعلى تنفيذ أعمال بناء في الكتل الاستيطانية الكبرى معتبرين أنها ستبقى بأيدي إسرائيل حتى بعد التوصل إلى اتفاق دائم مع الفلسطينيين. لكن أربعة وزراء آخرين في «السباعية»، هم موشيه يعلون وبيني بيغن ووزير الخارجية، أفيغدور ليبرمان ووزير الداخلية ورئيس حزب شاس إلياهو يشاي، يعارضون بشدة تمديد مدة تعليق الاستيطان.

من جهة ثانية ذكر موقع يديعوت أحرونوت الالكتروني أمس أن إسرائيل تعتبر أن عباس سيماطل في استئناف المفاوضات المباشرة حتى موعد انتهاء مدة تعليق الاستيطان في نهاية الشهر المقبل، وذلك بهدف استدعاء ضغوط تمارسها الإدارة الأميركية على إسرائيل لتمديد تعليق الاستيطان.

على صعيد آخر نقلت صحيفة هآرتس عن مسؤول في الإدارة الأميركية قوله إنه سيتم الإعلان عن استئناف المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين خلال الأيام المقبلة. وقال المسؤول الأميركي إن صدور «بيان عن استئناف المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية هو مسألة أيام».

وأضاف انه لا تزال هناك عدة أمور ينبغي تسويتها مع نتنياهو وعباس ليتسنى استئناف المحادثات.

وفي هذه الأثناء عقدت هيئة «السباعية» اجتماعا، مساء الأحد، أعلنت في ختامه أن إسرائيل لن توافق على أي شرط مسبق لاستئناف المفاوضات المباشرة في حال تضمنه بيان للرباعية في الأيام القريبة. ونقل موقع يديعوت أحرونوت الالكتروني عن مسؤول سياسي إسرائيلي رفيع المستوى قوله إن «بيان الرباعية الدولية قد يكون ورقة التوت لتحديد شروط مسبقة من جانب الفلسطينيين وهذا ليس مقبولا علينا».

وقالت يديعوت أحرونوت إن التوجه الإسرائيلي الظاهر في ختام اجتماع «السباعية» يشير إلى أنها ستنظر إلى بيان الرباعية على أنه «ورقة التوت» لتغطية الشروط المسبقة التي يطرحها عباس. ولذلك فإن إسرائيل ستنتظر البيان الأميركي الذي سيصدر بعد عدة أيام. ووفقا للمصادر الإسرائيلية فإن البيان الأميركي سيكون مختلفا عن بيان الرباعية الدولية ولن يتضمن «شروطا مسبقة» وسيمكن من استئناف المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والفلسطينيين.

وفي هذه الأثناء لا توجد تقديرات في إسرائيل، في هذه المرحلة، بشأن موعد بدء محادثات مباشرة. ووفقا لمسؤولين سياسيين إسرائيليين فإن بيان الرباعية الدولية المقبل قد يستند إلى بيان سابق للرباعية صدر في موسكو في ١٩ آذار الماضي. وتشير التقديرات الإسرائيلية إلى أن البيان المقبل سيتضمن ثلاثة شروط ترفضها إسرائيل، وهي تمديد تعليق أعمال البناء في المستوطنات في الضفة الغربية، وإقامة دولة فلسطينية في حدود العام ١٩٦٧، وتحديد فترة المفاوضات بسنة واحدة أو اثنتين. ويعتبر نتنياهو هذه البنود الثلاثة شروطا مسبقة ويرفضها. وبدلا من ذلك يطالب رئيس حكومة إسرائيل بالبدء في مفاوضات مباشرة من دون «شروط مسبقة»!.

قضية الوثيقة التي فضحت «حرب الجنرالات» تتفاعل!

النيابة العامة الإسرائيلية تعلن بصورة مفاجئة ''حدوث تطورات جديدة'' تتعلق بـ ''وثيقة غالانت''!

المشهد: أعلنت النيابة العامة الإسرائيلية بصورة مفاجئة، أول من أمس الأحد، أن تطورات جديدة طرأت على القضية المعروفة باسم «وثيقة غالانت»، التي تم كشفها قبل أسبوعين، وتتعلق بوثيقة صادرة عن مكتب علاقات عامة واستشارة إستراتيجية وتهدف إلى تحسين فرص قائد الجبهة الجنوبية للجيش الإسرائيلي، اللواء يوءاف غالانت، لتعيينه رئيسا لهيئة الأركان العامة للجيش.

وتضمنت الوثيقة عددا من البنود يتعلق بعضها بتشويه سمعة رئيس هيئة أركان الجيش، غابي أشكنازي، وعدد من الضباط الكبار الذين ينافسون غالانت ومرشحين لمنصب رئيس هيئة الأركان.

وكان الصحافي أمنون أبراموفيتش قد كشف النقاب عن «وثيقة غالانت»، يوم ٦ آب الجاري. وفتحت الشرطة تحقيقا في القضية.

وأشارت وسائل إعلام إسرائيلية، أمس الاثنين، إلى إعلان مدير قسم المهمات الخاصة في النيابة العامة الإسرائيلية، المحامي دان إلداد، أمام محكمة الصلح في مدينة بيتاح تيكفا، أول من أمس، أنه توجد «تطورات في التحقيق، تسمح بالتقدم في اتجاهات أخرى». ويرجح أن بلاغ إلداد جاء ليقول إن الشرطة حصلت على «وثيقة غالانت»، لكن ليس واضحا ما إذا كانت قد حصلت على النسخة الأصلية أو على صورة عنها.

ويركز تحقيق الشرطة على ما إذا كانت الوثيقة أصلية أو مزورة. وإذا ما اتضح من التحقيق أن الوثيقة أصلية فإنه سيتم إغلاق التحقيق، ومعالجة الموضوع، وما إذا كان توجه مرشح لرئاسة هيئة أركان الجيش إلى مكتب علاقات عامة هو أمر طبيعي أم لا، على المستوى العام. أما في حال تبين أن الوثيقة مزورة فإن الشرطة ستواصل التحقيق للكشف عن المسؤول عن إصدارها وترويجها من خلال تسريب مضمونها إلى وسائل الإعلام. وسيكون بالإمكان التحقق من ذلك بواسطة استخدام أدوات مخبرية متطورة موجودة في حوزة الشرطة.

وفي هذه الأثناء تواصل الشرطة التحقيق وجباية الإفادات من كبار الضباط ومكتب العلاقات العامة التابع لأيال أراد، الذي كان يقدم استشارات إستراتيجية لرئيس الحكومة الأسبق، أريئيل شارون، فقد صدرت «وثيقة غالانت» على أوراق رسمية لمكتب أراد.

ومن الضباط الذين حققت معهم الشرطة، الناطق العسكري الإسرائيلي، آفي بنياهو. كما أنها حققت مع مستشار وزير الدفاع الإسرائيلي، يوني كورين. وذكر موقع يديعوت أحرونوت الالكتروني أن المحققين حاولوا الاستيضاح من كورين حول طبيعة العلاقات بين قيادة الجيش وكبار المسؤولين في وزارة الدفاع. وتعتزم الشرطة جباية إفادات من ضباط كبار في مكتب أشكنازي، لأن الشائعات تفيد بأن «وثيقة غالانت» كانت موجودة وتتنقل بين أيدي مسؤولين أمنيين قبل وقت كبير من الكشف عنها.

ونقلت يديعوت أحرونوت عن ضابط كبير قوله إنه «لا يمكن الاكتفاء بمعلومة سطحية تقول إن الوثيقة أصلية أو مزورة. ينبغي البحث عن الحقيقة، وإلا فإن ظلا ثقيلا سيبقى مخيما على هيئة الأركان العامة وبإمكانه أن يشله». وتساءل الضابط «كيف بالإمكان أن نعمل فيما تسود الشكوك المتبادلة بين قادة الجيش؟».

وقال الضابط إنه كلما تواصل التحقيق بشأن الوثيقة، تصاعد التوتر في قيادة الجيش الإسرائيلي وارتفع عدد الضباط الذين تستدعيهم الشرطة للإدلاء بشهاداتهم. وأضاف أن «هذا يدل على وجود أكثر من شبهة بأن شيئا ما غير جيد في الوثيقة. ولو أن الوثيقة كانت مرتبطة بغالانت لكان من السهل إثبات ذلك».

وفي غضون ذلك تتزايد القضية تعقيدا. فقد نشرت صحيفة «غلوبس» الاقتصادية، يوم الأحد الماضي، أن خبير العلاقات العامة ليئور حوريف، وهو شريك أراد، قدم استشارة شخصية لقائد الجبهة الوسطى في الجيش الإسرائيلي، اللواء آفي مزراحي. وهذا الأخير هو أحد المرشحين لمنصب رئيس أركان الجيش. ونفى حوريف ومزراحي التقرير.

وكان رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، قد أعلن في مطلع الأسبوع الماضي، خلال جلسة الحكومة، أنه طالب المستشار القانوني للحكومة، يهودا فاينشطاين، بإجراء تحقيق في «وثيقة غالانت». وقال نتنياهو إنه «على ضوء النشر، أجريت مشاورات مع الوزير المسؤول عن الجيش الإسرائيلي (أي وزير الدفاع إيهود باراك) وبعد ذلك توجهت إلى المستشار القانوني للحكومة وطلبت منه التدقيق في الموضوع بأسرع وقت، وفاينشطاين قال لي إن هذا هو ما سيفعله».

وقال وزير الصناعة والتجارة والتشغيل بنيامين بن اليعازر في تصريحات صحافية إنه ينبغي إجراء تحقيق جذري حول ما إذا كانت «وثيقة غالانت» حقيقية أم مزيفة.

من جانبها أكد كل من غالانت وأراد أن المستند مزور ونفيا علاقتهما به. وقدم أراد شكوى إلى الشرطة، يوم الأحد من الأسبوع الماضي، وطالب بالتحقيق في هوية مزور المستند، كما أن غالانت نفى أن يكون قد استأجر خدمات أراد.

ونصت البنود الرئيسة لـ«وثيقة غالانت» على وجوب تصوير رئيس هيئة الأركان الحالي غابي أشكنازي كمن يشعر بالإهانة من عملية تعيين خلف له في الوقت الحالي وعدم إرجاء ذلك إلى نهاية العام. كذلك تنص الوثيقة على تحسين صورة غالانت وإظهاره بصورة «إنسانية وناضجة ويتمتع بخبرة وقدرة على القيادة» في وجه التهديدات على إسرائيل. كما تنص الوثيقة على زيادة التوتر والخلافات بين غالانت وأشكنازي حول الحرب على غزة. ويذكر أن أشكنازي يعارض تعيين غالانت خلفا له. ويقضي البند الرابع في الوثيقة بأن يتم تشويه سمعة نائب رئيس هيئة أركان الجيش الحالي والمرشح لرئاسة هيئة الأركان اللواء بيني غانتس أو الاقتراح عليه تولي منصب آخر مثل رئيس الموساد أو الشاباك.

ولفتت صحيفة هآرتس إلى أنه منذ بدء التوتر بين باراك وأشكنازي وخصوصا بعد أحداث أسطول الحرية تم تسريب وثائق من مكتبي المسؤولين إلى وسائل الإعلام تتضمن اتهامات من جانب أحدهما ضد الآخر. وأضافت الصحيفة أنه بين المرشحين الثلاثة الأوفر حظا لمنصب رئيس هيئة أركان الجيش، وهم قائد الجبهة الشمالية، غادي آيزنكوت، وغانتس وغالانت، فإن الأخير هو الأكثر سعيا للوصول إلى المنصب، فيما يبتعد آيزنكوت عن السياسيين ومكاتب العلاقات العامة كما أن غانتس يسعى لتولي المنصب بصورة هادئة.

الجدير بالذكر أن لا أحد يعرف موقف باراك وهوية الجنرال الذي يعتزم تعيينه في رئاسة هيئة الأركان، بينما أشكنازي يعارض تعيين غالانت بسبب صراع بينهما حول من الذي يستحق المديح بشأن إدارة الحرب على غزة. ولم يتردد أشكنازي في الفترة الأخيرة في توجيه انتقادات لغالانت حتى بشكل علني وخصوصا فيما يتعلق بعلاقاته مع رجال أعمال ومستشارين إستراتيجيين. وقالت هآرتس إن أشكنازي انتقد مؤخرا غالانت بسبب علاقاته مع أعضاء «طاقم المزرعة» الذي كان يجتمع بصورة دائمة في مزرعة شارون ويقدم المشورة الإستراتيجية له. والجدير بالذكر أن أراد هو أحد أبرز أعضاء «طاقم المزرعة».

وقال الصحافي أمنون أبراموفيتش الذي كشف «وثيقة غالانت» في القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي إن «البنود الأساسية للوثيقة كانت معروفة لنا، وليس لنا فقط، منذ أسابيع. ولا تتوفر معلومات لدينا حول ما إذا أعدها مؤيدون لغالانت أم معارضون له». لكن أبراموفيتش أكد أن المصدر الذي سرب له الوثيقة هو «مصدر موثوق جدا وليست لديه مصلحة في مسألة تعيين رئيس لهيئة أركان الجيش». وكانت المحكمة في مدينة بيتاح تيكفا قد أصدرت قرارا يقضي بأن يسلم أبراموفيتش الوثيقة إلى الشرطة، لكن الشرطة أعلنت قبل يومين وجود تطورات في القضية وأنه لا حاجة لأن تتسلم الوثيقة من الصحافي.

محلل عسكري: طائرات ''إف ـ ٣٥'' لن توفر ردًا على ''الخطر الإيراني'' قبل ٢٠١٧!

المشهد: صادق وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك، أول من أمس الأحد، بصورة مبدئية، على شراء ٢٠ طائرة مقاتلة من طراز «إف ٣٥» التي تعتبر الأكثر تطورا في العالم، ومن المتوقع أن يتسلمها سلاح الجو الإسرائيلي في العام ٢٠١٥.

وجاءت مصادقة باراك في ختام مداولات استمرت أكثر من سنتين بين إسرائيل وبين وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) وشركة «لوكهيد مارتين» الأميركية التي تنتج الطائرة.

وتمحور الخلاف الأساس بين الجانبين حول مطلب سلاح الجو الإسرائيلي بأن يتم تركيب أجهزة الكترونية في الطائرة من صنع الصناعات الأمنية الإسرائيلية وإجراء تعديلات على الطائرات تتلاءم مع مطالب إسرائيل.

لكن وسائل إعلام إسرائيلية أفادت بأنه في نهاية المطاف تغلبت رغبة إسرائيل في شراء هذه الطائرات وأن تكون أول دولة في الشرق الأوسط تشتريها، فيما وعد الجانب الأميركي بأنه في حال شراء طائرات أخرى، مثلما تخطط إسرائيل، فإنه سيتم إدخال التعديلات التي تطلبها الأخيرة.

وقال باراك بعد أن صادق على الصفقة إن «طائرة إف ٣٥ هي الطائرة المقاتلة المستقبلية التي ستمكن إسرائيل من الاستمرار في المحافظة على تفوقها الجوي والتكنولوجي في منطقتنا، وهذه الطائرة ستوفر لسلاح الجو قدرات أفضل في الدوائر القريبة والبعيدة (أي الدول القريبة والبعيدة) بشكل يساعد على تحصين أمن الدولة».

من جانبه قال مدير عام وزارة الدفاع الإسرائيلية أودي شاني إن «الاعتبارات للمصادقة على الصفقة لم تتعلق بقدرات الطائرة فقط وإنما بالتوصل لاتفاقيات تقضي بمشاركة الصناعات الإسرائيلية في صنع الطائرة لصالح زبائن آخرين وشراء منتجات إسرائيلية (أمنية) بحجم ٤ مليارات دولار على الأقل» وإن الاتصالات مستمرة لرفع هذا المبلغ إلى ٥ مليارات دولار.

ويبلغ ثمن عشرين طائرة «إف ٣٥»، ٢ر٧٥ مليار دولار.

وتعتبر طائرة «إف ٣٥» أكثر طائرة مقاتلة متطورة في العالم وهي قادرة على التحليق لمسافات طويلة جدا والتهرب من الرادارات بحيث يصعب رصدها واعتراضها بواسطة دفاعات جوية على الأرض.

وأكد المحلل العسكري في صحيفة هآرتس، عاموس هارئيل، أن قيام إسرائيل بامتلاك طائرات «إف ٣٥» سيجعل سلاح الجو الذراع المركزية التي ستقرّر إستراتيجيا الأمن الإسرائيلية في كل ما يتعلق بدائرة الأخطار البعيدة المدى التي تتهددها، وفي مقدمتها إيران. مع ذلك، فلا بُدّ من القول إن هذه الطائرات لا توفر ردًا فوريًا على هذه التهديدات، ذلك بأن سلاح الجو الإسرائيلي سيستفيد من القدرة العملانية لهذه الطائرات في سنة ٢٠١٧، وبناء على ذلك فإنه في حال قررت إسرائيل أن البرنامج النووي الإيراني يستوجب معالجة قبل تلك السنة فإنها ستكون مضطرة للقيام بذلك من دون طائرات «إف ٣٥»، ومن ناحية أخرى فإن هذه الطائرات لا تعتبر ذات صلة بالنسبة لجبهات الأخطار القريبة، مثل الحدود الشمالية، في حين من المتوقع، في الجبهة الفلسطينية، أن يظل العبء الأساس واقعًا على عاتق جهاز الأمن العام (شاباك) وجنود القوات البرية. وفي ضوء ذلك، فإن السؤال الجوهري الذي يجب طرحه، برأي هارئيل، يتعلق بمدى تأثير هذه الصفقة في عملية بناء قوة الجيش الإسرائيلي في الأعوام المقبلة، لا سيما وأن المبلغ الكبير الذي سيصرف عليها سيقلص إمكان التزود بمنظومات قتالية أخرى في البرّ والبحر، فضلاً عن أنه سيكون على حساب قيام الجيش بامتلاك طائرات من دون طيار ومنظومات دفاعية مضادة للصواريخ.

طائرة اف ٣٥

كلمة في البداية

ماذا وراء تضخيم «خطر الجبهة الشرقية»؟

بقلم: أنطوان شلحت

(*) لوحظ في الآونة الأخيرة أن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو يلوّح كثيرًا بـ «فزاعة» جديدة اسمها «الجبهة الشرقية»، والتي كانت قد رأت النور لأول مرة في إثر حرب حزيران ١٩٦٧، وجاءت لتسويغ مفهوم إستراتيجي في «نظرية الأمن الإسرائيلية» فحواه أن نهر الأردن يجب أن يكون جزءًا من «حدود إسرائيل الأمنية»، ذلك بأنه يضمن للدولة «حدودًا يمكن الدفاع عنها»، وفقًا لما ورد في حينه في ما عرف باسم «خطة يغئال ألون» (التي اقترحت أن يظل غور الأردن في يد إسرائيل، وكذلك منطقة غوش عتصيون وجزء من جبال الخليل والقدس الموحدة).

ولدى العودة إلى آخر خطابات نتنياهو يمكن العثور على ما نقصد، في سياق الخطاب الذي ألقاه يوم ٢٧ تموز ٢٠١٠ في حفل تخريج دورة «كلية الأمن القومي»، والذي أكد فيه، ضمن أشياء أخرى، أن هناك «ضرورة قصوى» لجعل «السلام مستندًا إلى الأمن». ولا يعتبر تأكيد نتنياهو هذا جديدًا كل الجدة، بل إنه استمرار لأول خطاب سياسي ألقاه في جامعة «بار إيلان»، في نيسان ٢٠٠٩، بعد شهرين من توليه رسميا مهمات منصبه، وأعلن فيه «تأييده المشروط» إقامة دولة فلسطينية. وهذا ما ما نوّه به، مثلاً، رئيس هيئة الأركان العامة الأسبق الجنرال احتياط موشيه يعلون (ليكود) الذي يشغل حاليا منصب النائب الأول لرئيس الحكومة ووزير الشؤون الإستراتيجية، بالقول إن الخطاب إياه عكس في الوقت ذاته– كما اتضح لاحقا– تحولا مهما في سياسة إسرائيل يتمثل في العودة إلى المفاهيم التقليدية المعتمدة على الأمن مفتاحًا لتحقيق سلام دائم.

لكن الجديد، بالنسبة لنتنياهو وإسرائيل عمومًا، يكمن في «إنجاز» إقرار الرئيس الأميركي باراك أوباما، خلال آخر لقاء جمع بينهما في تموز الفائت، بصريح العبارة، أن «لإسرائيل متطلبات أمنية خاصة، بالنظر إلى حجمها وتاريخها وموقعها والمخاطر التي تواجهها...»، ما حدا بنتنياهو إلى إجمال هذا اللقاء خلال جلسة حكومته المنعقدة يوم ١١ تموز بالقول «إن التحالف الأميركي الإسرائيلي راسخ وثابت ويحظى بدعم الإدارة الأميركية والشعب الأميركي. وقد جسّدت زيارتي للولايات المتحدة قوة وصمود هذه الصلة غير القابلة للفصم». وأضاف أنه خرج بانطباع مؤداه «أن الرئيس (الأميركي) يصغي إلى الاحتياجات الأمنية الخاصة لدولة إسرائيل وينفهّمها».

وطبقًا لخطاب ٢٧ تموز فإن «أسس الأمن»– بحسب رؤية نتنياهو– تنطلق من إدراك حقيقة ما يعرّض إسرائيل إلى الخطر، ذلك بأنه منذ اتفاق أوسلو (١٩٩٣) تضافر «عنصران قويان في المعادلة الراهنة ويجب أن تأخذهما أي معاهدة سلمية بعين الاعتبار وتتجاوب معهما: العنصر الأول هو صعود إيران وتوابعها، والعنصر الثاني صعود مفهوم حرب الصواريخ والقذائف». وتابع قائلاً: «يجب علينا تحقيق تسويات سلمية تقدم الحلول لكل من هذه التهديدات إذ إننا لا نريد العودة إلى ما جرى سواء عند إخلائنا لبنان حيث كانت النتيجة نشوء قاعدة إيرانية إلى الشمال من أراضينا وإطلاق الكثير من القذائف الصاروخية عليها والتعاظم العسكري داخل هذا الجيب، أو ما جرى في غزة حيث نشأ جيب إيراني جنوبي مع إطلاق الكثير من القذائف الصاروخية على إسرائيل وثمة تسلّح بوتيرة متزايدة. وبالتالي يجب علينا ضمان عدم تغلغل الصواريخ والقذائف والوسائل القتالية الأخرى أو العناصر الإرهابية إلى أي مناطق يُطلب من إسرائيل إخلاؤها ضمن التسوية السلمية. كما أضيف إلى هذه التهديدات المحتملة عنصر ثالث توارى عن الأنظار خلال العقد الأخير منذ هزيمة صدام حسين في العراق وهو عدم تكوّن ما يُعرف بالجبهة الشرقية مجددًا. لا أقول إنها سوف تتكوّن حتمًا لكن أؤكد ضرورة أن نضمن في إطار اتفاقات سلمية واقعية، وحرصاً على احتياجاتنا الأمنية الواقعية، وجود تدابير أمنية ميدانية تقدم الحلول لمجمل هذه المخاطر... فضلاً عن أخذ احتمال حدوث تغير داخلي في نظام الحكم، كما خبرنا ذلك في الماضي، في الحسبان أيضًا».

تجدر الإشارة إلى أنه في الأسبوع الأخير من العام ٢٠٠٩، وخلال خطاب له أمام اجتماع السفراء الإسرائيليين، شرح نتنياهو موقفه إزاء الترتيبات الأمنية الفعالة التي ينبغي تطبيقها في حال التوصل إلى تسوية سلمية مع الفلسطينيين. وفي إطار ذلك أكد على أنه ومن أجل المحافظة على بقاء الضفة الغربية منطقة منزوعة السلاح لا بد للجيش الإسرائيلي من الاحتفاظ بوجود عسكري على امتداد نقاط الدخول من الشرق، وذلك بغية إحباط عمليات التسلل والتهريب التي يمكن أن تغرق المنطقة بالأسلحة والذخيرة. ومن ناحية عملية فقد أكد نتنياهو لسفرائه أهمية منطقة غور الأردن الحاسمة بالنسبة لأمن إسرائيل. ويمكن القول إنه بذلك واصل تقاليد مديدة الأعوام لرؤساء حكومات إسرائيليين رأوا في غور الأردن خط الدفاع المتقدم لدولة إسرائيل. وكان إسحاق رابين قد استعرض في آخر خطاب له أمام الكنيست، في الخامس من تشرين الأول ١٩٩٥، قبل شهر واحد من اغتياله، رؤيته فيما يتعلق بالحدود المستقبلية، معلنا أن إسرائيل لن تعود إلى خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧. وأضاف أن «حدود الأمن للدفاع عن دولة إسرائيل ستقام في غور الأردن وفق التفسير الأوسع لهذا المفهوم». ويبدو أن رابين لم يقصد الدفاع عن إسرائيل على امتداد المسار الضيق لنهر الأردن ذاته، وإنما خطط لاستغلال المنحدرات الشرقية لسلسلة الجبال المطلة على منطقة غور الأردن. وفي مقابلة أدلى بها إلى صحيفة «هآرتس» في ١٤ نيسان ٢٠٠٥ أكد أريئيل شارون على وجوب سيطرة إسرائيل على منطقة غور الأردن من مرتفعات الجبال المطلة عليها.

فضلاً عن ذلك، تحيط بنتنياهو مجموعة من كبار المسؤولين العسكريين الإسرائيليين السابقين، التي تنكب بدورها على كتابة نصوص لشرح احتياجات إسرائيل الأمنية في ظل السلام بمقتضى جعلها تتصدّر واجهة جدول الأعمال العام. وشارك بعض هؤلاء مؤخرًا في مؤتمر سنوي نظمه مركز الأبحاث الإسرائيلي «المركز المقدسي لشؤون الجمهور والدولة» الذي يترأسه دوري غولد في مطلع شهر حزيران الفائت، وصدرت مداخلاته في كتاب باللغة الانكليزية تحت عنوان «احتياجات إسرائيل الأمنية الحاسمة لصنع سلام قابل للتطبيق». واستأثرت مسألة «الحدود التي يمكن الدفاع عنها»، باعتبارها في طليعة تلك الاحتياجات الأمنية، بحصة كبيرة من أعمال هذا المؤتمر. ويعتقد هؤلاء أن مستقبل غور الأردن أغفل في الجدل العام المتعلق بالعملية السياسية، ولا بُدّ من أن يعود إلى صدارة هذا الجدل الآن. وعزا هؤلاء هذا الإغفال إلى بضعة أسباب أهمها واقع أنه في الخطاب العام بشأن هذا الموضوع، كان الاعتبار المركزي المتعلق بأي انسحاب واسع من الضفة الغربية هو المستوطنات الكبيرة والكتل الاستيطانية. وبعد تنفيذ خطة الانفصال عن غزة (٢٠٠٥)، تطلعت الحدود التي رسمت في اتفاقيات وخطط السلام المختلفة إلى إدخال أقصى عدد من المستوطنين إلى أدنى حد من الأرض. أما متطلبات إسرائيل الأمنية فقد أهملت، أو إنها استندت إلى الفرضية القائلة بأنه إذا أطلقت صواريخ (قسام) من داخل الضفة الغربية فسيكون في وسع الجيش الإسرائيلي السيطرة مجددًا على أراضي الضفة الغربية كلها خلال ساعات معدودة. لكن هذه الفرضية سقطت عقب حرب لبنان الثانية (صيف ٢٠٠٦) وعملية «الرصاص المصبوب» في غزة (شتاء ٢٠٠٩) اللتين برهنتا على التعقيدات والصعوبات الكامنة في عمليات عسكرية داخل مناطق مأهولة، وخاصة إذا أضفنا إلى ذلك تقارير من نوع تقرير غولدستون.

وفي قراءة بعضهم، بات واضحا الآن لدى الجمهور الإسرائيلي أن «الخطأ الإستراتيجي الأشد خطورة للانفصال» كان التخلي عن محور فيلادلفي، والذي مكن حركة «حماس» من إنشاء شبكة أنفاق وتهريب ترسانة أسلحة ضخمة إلى داخل قطاع غزة. وفي الفترة بين العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ ازداد إطلاق الصواريخ على إسرائيل بنسبة ٥٠٠٪، كما أطلقت للمرة الأولى صواريخ غراد على مدينة عسقلان. وبالتالي «لا حاجة لخيال واسع من أجل إدراك ما سيحدث إذا ما تخلت إسرائيل عن منطقة غور الأردن، والتي يمكن اعتبارها بمثابة محور فيلادلفي للضفة الغربية». واستعاد هذا البعض أنه في التقرير السنوي الأخير لجهاز الأمن العام الإسرائيلي (شاباك) ورد أنه في الوقت الذي انحسر فيه بشكل عام «تهديد الإرهاب» ضد إسرائيل، فإن الأمر الذي شذّ عن هذا الاتجاه تمثل في الضلوع المتزايد لمجموعات «الجهاد العالمي» في قطاع غزة. «ولا شك في أن هذه المجموعات كانت ستفعل الشيء نفسه في الضفة الغربية أيضا فيما لو تتوفر لها الإمكانية لذلك».

إجمالاً، يمكن القول إن التلويح بـ«فزاعة الجبهة الشرقية» يهدف إلى تمرير رسالة إلى الفلسطينيين والعرب فحواها أن خطوط العام ١٩٦٧، وكذلك خط الجدار الفاصل، لا يمكن أن يشكلا خط حدود يمكن الدفاع عنه، ولذلك فإن السيطرة الإسرائيلية الكاملة على غور الأردن بأكمله، كمنطقة أمنية تستند إلى نهر الأردن كخط حدودي، هي الكفيلة فقط بـ«ضمان الأمن لإسرائيل»، وهي بالتأكيد رسالة تفضح جوهر «السلام» الذي تتطلع إسرائيل إليه في ظل حكومة نتنياهو، بالتزامن مع تواتر الحديث عن احتمال استئناف المفاوضات المباشرة مع السلطة الفلسطينية.

كتاب إسرائيلي جديد يروي تفاصيل اغتيال سليمان وغارة دير الزور

أولمرت أبلغ الأميركيين ونال الموافقة على تدمير "المفاعل النووي السوري"!

كتب فراس خطيب:

على الرغم من التقارير الإعلامية الأجنبية التي أدانتها، لم تعلن إسرائيل رسمياً حتى الآن مسؤوليتها عن قصف موقع «دير الزور» في سورية في أيلول ٢٠٠٧. لكنَّ كتاباً إسرائيلياً جديداً بعنوان «الموساد- عمليات كبرى» من تأليف ميخائيل بار- زوهر ونيسيم مشعال، كشف تفاصيل حديثة العهد، طالما نفتها إسرائيل، عن تلك العملية التي اكتنفها الغموض. وألقى الكتاب الضوء مجدداً على حيثيات «العملية المعقّدة»، حين أقدم عناصر من وحدة «شلداغ» النخبوية الإسرائيلية على الوصول إلى «الهدف المعقد»، وأشاروا إليه بواسطة أشعة «الليزر» لتُلقي من بعدها الطائرات الحربية الإسرائيلية من طراز «إف ١٥» العبوات الناسفة. تفاصيل بدأت من هنا، وانتهت بالكشف عن عملية اغتيال العقيد السوري محمد سليمان في بيته في طرطوس، من دون الإشارة إلى هوية منفذي العملية.

وبحسب الرواية التي يتضمنها أحد الفصول، بدأت العملية في العاصمة البريطانية لندن في نهاية تموز ٢٠٠٧، وذلك حين خرج أحد النزلاء في أحد الفنادق الفخمة في المدينة من غرفته عند المساء، ونزل بواسطة المصعد الكهربائي وغادر الفندق إلى سيارة كانت بانتظاره خارجاً. وأشار الكتاب إلى أنَّ الحديث كان عن موظف سوري رفيع المستوى، وصل إلى لندن من دمشق، وسارع إلى لقاء في مركز المدينة. وقال الكتاب إنه في اللحظة التي خرج فيها الرجل من غرفته، قام رجلان عن كرسيَّيهما الواقعين في إحدى الزوايا الجانبية في لوبي الفندق، ودخلا إلى المصعد الكهربائي. وصل الاثنان إلى غرفة الضيف وفتحا باب الغرفة بمفاتيح مزيّفة. رصدا الغرفة ووجدا على طاولة المكتب حاسوباً نقّالاً. ركّب الاثنان على الحاسوب برنامج تجسس يدعى «حصان طروادة». هذا البرنامج يمثّل «باباً خلفياً للحاسوب». ومن خلال ذلك «الباب»، كان من الممكن تعقب الحاسوب عن بعد ونسخ كل المواد المحفوظة فيه. خلال دقائق، ترك الاثنان الغرفة.

من خلال الحاسوب، وصلت إلى الموساد الإسرائيلي مواد استخباراتية كُشف من خلالها، «للمرة الأولى»، عمَّا يدّعى أنَّه «البرنامج النووي السوري». تضمنت المعلومات برنامج بناء المنشأة النووية في منطقة دير الزور، إضافة إلى مراسلات مع مسؤولين في النظام في كوريا الشمالية وتضمن أيضاً «صوراً ظهر فيها المفاعل مغطى بالباطون». وجاء أيضاً في الكتاب ما يأتي: «ظهر رجلان من خلال الصور: كان واحد منهما آسيوياً، تبين أنه من مسؤولي البرنامج النووي في شمال كوريا، والثاني كان عربياً، تبين في ما بعد أنه إبراهيم عثمان، رئيس اللجنة للطاقة النووية في سورية».

المعطيات المذكورة أُضيفت إلى معطيات أخرى جُمعت بين العام ٢٠٠٦ والعام ٢٠٠٧ بواسطة جهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية «أمان»، التي تفيد - بحسب الإسرائيليين- أنَّ السوريين باشروا العمل على بناء المفاعل النووي في إحدى صحاري «دير الزور» شمال شرق سورية في منطقة قريبة من الحدود السورية التركية وتبعد مسافة ١٦٠ كيلومتراً عن الحدود السورية- العراقية. ورأى الكتاب أن إحدى المعلومات «المفاجئة» كانت أن «المفاعل بُنيَ بتمويل إيراني وبمساعدة خبراء من كوريا الشمالية».

عرض الكتاب - من نظرة إسرائيلية- العلاقة التي دارت بين سورية وكوريا الشمالية والتي بدأت منذ عهد الرئيس السابق حافظ الأسد وقبل اندلاع حرب الخليج الأولى، حين وقّع الطرفان اتفاقاً للتعاون التكنولوجي والعسكري، وأنه في العام ١٩٩١ وصلت أول دفعة صواريخ من كوريا الشمالية إلى سورية. ويكشف الكتاب أن وزير الدفاع الإسرائيلي في حينه، موشيه أرنس، «رفض» قيام إسرائيل بعملية عسكرية لمنع وصول الصواريخ إلى أيدي السوريين.

ويدّعي الكتاب أنَّ الرئيس السوري بشار الأسد التقى الرئيس الكوري الشمالي كيم إيل جونغ في أثناء جنازة والده، وبدأ الحديث عن بناء المفاعل النووي.

في العام ٢٠٠٢ عقدت الجلسة الأولى بين مندوبين إيرانيين وسوريين وكوريين، تقرّر فيها أن يموّل الإيرانيون المشروع بمبلغ ملياري دولار، على ما يزعم الكتاب، الذي يقر بأنه، على مدار خمس سنوات، لم يعرف الإسرائيليون ولا الأميركيون أنَّ السوريين يبنون سراً مفاعلاً نووياً، على الرغم من وجود «إشارات كثيرة».

وجاء في الكتاب أنه فجأة، حلَّ تغييرٌ دراماتيكي «أذهل» إسرائيل والولايات المتحدة: في السابع من شباط ٢٠٠٧، وصل الجنرال الإيراني علي رضا أصغري من طهران إلى دمشق، حيث كان من قادة الحرس الثوري الإيراني ونائباً لوزير الدفاع. تأخّر أصغري في العاصمة السورية إلى حين تأكد من أن عائلته في طريقها إلى خارج إيران، حيث استمر من بعدها بسفره إلى تركيا. وقال الكتاب إنه في إسطنبول اختفت آثاره.

بعد شهر تبين أنَّ أصغري فرّ إلى الغرب من خلال عملية مع وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية وإسرائيل. وحُقّق معه في معسكر أميركي في أوروبا (يرجّح الكتاب أنه في ألمانيا). ويدّعي الكتاب أن أصغري «كشف لمضيفيه واحداً من الأسرار الخفية لطهران ودمشق»، إضافة إلى كشفه عن «العلاقة الثلاثية بين سورية وكوريا الشمالية وإيران». وبحسب الكتاب، فإنَّ أصغري كشف أيضاً عن أن إيران «تدفع وتموّل إقامة مفاعل نووي»، وأنه سلّم تفاصيل إضافية عن وضعية المفاعل والمسؤولين الإيرانيين الذين يساعدون ويقدمون استشارات.

المعلومات التي أدلى بها أصغري أدخلت إسرائيل إلى حالة من «الجهوزية العملانية». وقد خصص جهاز «الموساد» الإسرائيلي طاقات «للتحقق من المعلومات التي نقلها أصغري». عندها، اجتمع رئيس الحكومة الإسرائيلية في حينه إيهود أولمرت برؤساء الأذرع الأمنية الإسرائيلية ضمن جلسة خاصة، وكان الاتفاق بينهم على أنه يجب العمل للعثور على إثباتات واضحة ذات أساس على المفاعل.

وجاء في الكتاب أنه «كان واضحاً للجميع أن إسرائيل لا يمكنها التسليم بتحوّل سورية، العدو المر والهجومي، إلى قوة نووية».

خلال شهور قليلة، استطاع رؤساء الأجهزة الأمنية أن يضعوا على طاولة رئيس الحكومة «مادة مُدينة (لسورية) فتّش عنها (أولمرت)». وادّعى الكتاب أن الإسرائيليين حققوا «نجاحاً آخر» حين استطاعوا تجنيد أحد العاملين في المفاعل «بطريق ملتوية»، حيث زودهم بـ«صور كثيرة، وشرائط مصورة من داخل المبنى الذي بدا متكاملاً».

إسرائيل عملت على تزويد الأميركيين وإبلاغهم بكل ما بحوزتها من مواد استطاعت جمعها عن المفاعل النووي. وتضمنت المواد صوراً التقطت من أقمار اصطناعية، وتنصتات على مكالمات جرت بين كوريا الشمالية ودمشق. وجاء في الكتاب: «بعد ضغط إسرائيلي، فعّلت الولايات المتحدة أقمار التجسس التابعة لها، وبسرعة، تراكمت مواد لحظية تضمنت صوراً التقطت بالأقمار الاصطناعية الأميركية المتطورة ومواد عُثر عليها بوسائل إلكترونية بيّنت أنَّ السوريين يواصلون بناء المفاعل بوتيرة سريعة».

في حزيران ٢٠٠٧، سافر رئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود أولمرت إلى الولايات المتحدة حاملاً كل المواد التي جمعتها إسرائيل. وفي نهاية لقاء مطوّل مع الرئيس الأميركي جورج بوش، أعلمه أولمرت بأنّه «قرَّر ضرب المفاعل السوري». تردّد الأميركيون في البداية. وبحسب مصادر أميركية مطّلعة، فإنَّ البيت الأبيض قرّر كالتالي: «الولايات المتحدة تفضّل عدم الهجوم». وقال الكتاب إن وزيرة الخارجية الأميركية في حينه كوندوليزا رايس، ووزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس، اقترحا على الإسرائيليين «مواجهة سورية، لكن عدم الإقدام على مهاجمتها». في المقابل، أيّد بوش ورئيس مجلس الأمن القومي الأميركي ستيف هادلي مبدئياً العملية العسكرية، لكنهما طلبا «تأجيلها إلى حين إجراء فحص إضافي».

ويكشف الكتاب أنه خلال العام ٢٠٠٧، أجرت إسرائيل جولات جويّة على المنطقة بواسطة القمر الاصطناعي «أوفك- ٧» و«تلقت صوراً عن العمل في المفاعل». وشُخّصت الصور بواسطة خبراء أميركيين وإسرائيليين، حيث قرروا أن «سورية تبني مفاعل نووياً على طراز المفاعل النووي في كوريا الشمالية يونغ بيون». وتوصل الخبراء إلى أن المفاعلين متطابقان.

في المقابل، زوّدت وحدة التجسس الإسرائيلية ٨٢٠٠ مضمون مكالمات بين علماء سوريين وعلماء كوريّين. نقل الإسرائيليون المواد المصورة إلى الأميركيين، إلا إنَّ الأميركيين أرادوا «أدلة قاطعة» تشير إلى أن المبنى المذكور يستعمل فعلاً كمفاعل نووي، وأن مواد نووية موجودة في المكان. وقال الكتاب إنَّ إسرائيل «قرّرت أن تزود أيضاً هذه المعلومات».

وجاء في الكتاب ما يلي: «في آب ٢٠٠٧، وجد «المسدس المدخن»- الإثبات الدراماتيكي الذي لم يترك مجالاً للشك في أن السوريين يبنون مفاعلاً نووياً في دير الزور. وهذا الإثبات أحضره أفراد سرية هيئة الأركان (الوحدة النخبوية سييرت متكال)، الذين خرجوا في إحدى ليالي آب، في مروحيتين (عسكريتين) إلى منطقة دير الزور. وبواسطة أجهزة ثقيلة، أخذوا عدداً من عيّنات الأرض (التراب) التي كانت فيها مواد مشعة. كان ذلك الإثبات أن في المكان مواد نووية، أُعدّت فقط لهدف واحد. المواد نقلت إلى رئيس مجلس الأمن القومي الأميركي ستيف هادلي الذي ردَّ بذهول، ودعا خيرة الاختصاصيين من أجل استخلاص العبر وإبلاغ الرئيس الأميركي في الجلسة الصباحية. بعد فحص الاختصاصيين، اقتنع هادلي بأن الموضوع جدي. وهو أيضاً تحدث مع رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية ورئيس الموساد، وفي أعقاب ذلك، استنتج أنَّ المفاعل يمثّل تهديداً ملموساً. واقتنعت الولايات المتحدة بأنه يجب تدمير المفاعل. وقد منح الأميركيون ملفهم عن دير الزور اسم البستان».

وبحسب الصحيفة البريطانية «صنداي تايمز»، اجتمع رئيس الحكومة أولمرت ووزير الدفاع إيهود باراك ووزيرة الخارجية تسيبي ليفني إلى جانب رؤساء الأجهزة الأمنية وقرروا بعد «جلسة طويلة» تدمير «المفاعل السوري». وأبلغ أولمرت رئيس المعارضة في حينه بنيامين نتنياهو بتفاصيل الخطة الهجومية. وأضافت الصحيفة، في حينه، أنه في الرابع من أيلول، دخل إلى دير الزور مقاتلو وحدة «شلداغ» (الإسرائيلية) للإشارة إلى الأهداف بواسطة أشعة ليزر.

حدّد موعد الهجوم في الخامس من أيلول ٢٠٠٧. وعند الساعة الحادية عشرة ليلاً، خرجت عشر طائرات من القاعدة العسكرية الإسرائيلية «راموت دافيد» باتجاه البحر المتوسط. بعد ٣٠ دقيقة من الإقلاع، تلقت ثلاث طائرات من العشر أمراً بالعودة إلى القاعدة. الطائرات السبع الباقية واصلت وتلقت أوامر بالاتجاه نحو الحدود السورية التركية. ومن هناك دخلت إلى اتجاه المفاعل النووي. وقال الكتاب إنه في الطريق إلى هناك «دمرت (الطائرات) جهاز رادار لتشويش القدرة السورية على التقاط اختراق الطائرات (الإسرائيلية)».

بعد دقائق قليلة، وصلت الطائرات إلى دير الزور حيث أطلقت على المفاعل، بحسب الكتاب نفسه، صواريخ من طراز «ماوريك» جو- أرض، وقنابل تزن الواحدة منها نصف طن «أصابت الهدف بدقة، ودُمِّر المفاعل خلال دقائق».

وقال الكتاب إن «الإسرائيليين خافوا من ردّ سوري، فاتصل أولمرت برئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، وقال له أن يبلغ السوريين: إن وجهة إسرائيل ليست للحرب».

الرواية التي يسردها الكتاب الجديد قالت أيضًا إن «صدى الطلقات الأخيرة لقصف المفاعل السوري تردّد بعد ١١ شهراً (على الغارة الجوية) وفي ٢ آب ٢٠٠٨»، عندما اغتيل العقيد محمد سليمان خلال إجازة استجمام في مدينة طرطوس السورية الساحلية. وعرض الكتاب العلاقات المتينة بين سليمان وعائلة الأسد، مدعياً أن «سليمان كان المساعد الأول للرئيس الأسد، وهو من كان مسؤولاً عن إقامة المفاعل وحراسته». وجاء في الكتاب أنه «في داخل النظام سمّوه الرجل الظل للأسد». وزعم الكتاب أن «سليمان كان حلقة الوصل بين القيادة السورية وكل من إيران وحزب الله».

وعن عملية الاغتيال، جاء في الكتاب الإسرائيلي أنه «كان في ضيافة سليمان في منزله الصيفي في شاطئ طرطوس، عدد من الأشخاص الذين كانوا يسهرون معه ويجلسون حول المائدة في شرفة المنزل في تلك الليلة». ولم يشر الكتاب إلى هوية غطاسيْن- قناصين.

وقال الكتاب، مشدداً على عدم الكشف عن هوية القناصين، إن الاثنين «وصلا من مكان بعيد، من طريق البحر، على متن سفينة أنزلتهما على بعد كيلومترين من بيت سليمان. من هناك، واصلا غطساً إلى حين اقتربا من البيت. كان الاثنان قناصين محترفين، صاحبي خبرة وهدوء أعصاب نادر». وأضاف: «شاهدا سليمان يجلس على كرسي وسط الطاولة ومن حوله الأصدقاء. وبعد التأكد من وجود سليمان جالساً عند المائدة، خرجا إلى الشاطئ وأطلقا النار على رأسه من مسافة ١٥٠ متراً وكانت الضربة قاتلة».

موقع دير الزور السوري قبل تدميره.

اعتراف نتنياهو

بعد عملية دير الزور، حاولت إسرائيل، التكتم عليها. ورفضت الكشف عن أي تفاصيل أو الاعتراف بأنّها هي من قامت بعملية القصف. لكن في تلك الفترة، وصل رئيس المعارضة في حينه بنيامين نتنياهو إلى ستوديو الأخبار في القناة الإسرائيلية التلفزيونية الأولى. وسأله مقدّم الأخبار الإسرائيلي سؤالاً عن العملية، فردّ نتنياهو بقوله: «عندما تفعل الحكومة من أجل أمن إسرائيل فإني أساندها. وهنا أيضاً كنت شريكاً بالأمر منذ اللحظة الأولى ومنحت لهذا مساندةً»، قاصداً عملية دير الزور.

أثارت تصريحات نتنياهو، التي جاءت في أثناء التكتّم الإسرائيلي، غضب المقربين من أولمرت الذين ردّوا بغضب أكبر على التصريحات بقولهم: «نحن في صدمة مطلقة من هذا الرجل (بنيامين نتنياهو). إنه عديم المسؤولية. إنه بيبي القديم».

من بعدها، في العام ٢٠٠٨، بعد سبعة أشهر على العملية، أعلنت الإدارة الأميركية أن المنشأة، التي قُصفت في سورية، هي «مفاعل نووي» بُني بالتعاون مع كوريا الشمالية ولم يُعَدّ لأهداف سلمية.

باحث كبير في شؤون الأمن القومي:

رغبة عدم الانجرار إلى مواجهة عسكرية ما زالت قوية لدى إسرائيل وحزب الله والحكومة اللبنانية

كاتب إسرائيلي: جريمة الحرب المقبلة" عدم منع حرب مع سورية

أكد العميد احتياط شلومو بروم، وهو باحث كبير في «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب، أنه على الرغم من آخر التطورات المتعلقة بالحدود الشمالية والأوضاع الداخلية في لبنان فإن رغبة عدم الانجرار إلى مواجهة عسكرية أخرى ما زالت قوية لدى كل من إسرائيل وحزب الله والحكومة اللبنانية.

وكان بروم يعلق على حادث قيام جنود من الجيش اللبناني، يوم ٣ آب الجاري، بإطلاق النار على جنود الجيش الإسرائيلي، وما أسفر عنه من وقوع قتلى وجرحى في صفوف الجانبين.

وكتب يقول: لعل حادث تبادل إطلاق النار، الذي وقع في ٣ آب ٢٠١٠ بين الجيش اللبناني والجيش الإسرائيلي، يُبرهن في الظاهر على هشاشة وقف إطلاق النار المستتب على الحدود مع لبنان منذ انتهاء حرب لبنان الثانية في العام ٢٠٠٦، ويَزيد من احتمال أن يؤدي سيناريو تتخلله حسابات خاطئة من جانب أحد الأطراف إلى اندلاع مواجهة عسكرية واسعة بين لبنان وإسرائيل. وفي وسائل الإعلام والساحة السياسية الإسرائيلية كان ثمة من سارعوا للإشارة إلى رابط قائم بين هذا الحادث وبين إطلاق الصواريخ من قطاع غزة على عسقلان ومن سيناء على إيلات والعقبة، واستخلص هؤلاء من ذلك أن هناك يدا موجهة لكل هذه الأحداث، وهي إيران. غير أن تفحص سمات الحادث يقود إلى استنتاجات مختلفة، ويشير أولاً إلى استقرار وقف إطلاق النار على الحدود اللبنانية، والذي يستند إلى وجود ردع متبادل بين إسرائيل وحزب الله، وثانياً إلى عدم وجود رابط بين حادث الاشتباك على الحدود مع لبنان وبين إطلاق الصواريخ من قطاع غزة وسيناء.

وبرأي بروم فإن خلفية الحادث تعود إلى الخلاف بين إسرائيل ولبنان حول رسم الخط الأزرق وإلى الواقع السياسي في لبنان. فالخط الأزرق الذي انسحبت إليه إسرائيل في العام ٢٠٠٥ لا يطابق في كل الأماكن خط الحدود الدولية المتفق عليه بين إسرائيل ولبنان. وقد نفذت إسرائيل، عند انسحابها الأحادي الجانب من جنوب لبنان (٢٠٠٠)، قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ الذي طالبها بالعودة إلى الحدود المعترف بها بين إسرائيل ولبنان قبل عملية الليطاني في العام ١٩٧٨. هذا الخط رسم بالتعاون مع الأمم المتحدة وهو الخط الأزرق؛ الذي حدد على الأرض في قسم منه بموافقة إسرائيل ولبنان، فيما لا تزال هناك خلافات بين الجانبين حول رسم الخط على الأرض في مقاطع أخرى من الحدود. وهناك ميل لدى الجيش اللبناني نحو التعاطي مع أي نشاط عسكري إسرائيلي وراء الجدار الحدودي كانتهاك وتعد على الأراضي اللبنانية، حتى لو كانت واقعة في هذه المناطق، وهذا ينطبق على العملية التي قام بها الجيش الإسرائيلي لإزالة بعض الشجيرات على الجانب الآخر للجدار يوم الثالث من آب. وبحسب إدعاء اللبنانيين فإن مسار الخط الأزرق في هذه النقطة المحددة ما زال موضع خلاف بين الجانبين.

مع ذلك كان باستطاعة الحكومة اللبنانية أن ترد بشكل معتدل أكثر وأن تتقدم بشكوى لقوات «اليونيفيل» حول ما بدا لها كخرق من جانب الجيش الإسرائيلي بدلاً من فتح النار. غير أنها فضلت إظهار سياسة حازمة وتوجيه وحدات الجيش اللبناني العاملة في جنوب لبنان بمقتضى هذه السياسة. في الواقع ليس من الواضح ما إذا كانت قد صدرت تعليمات محددة من بيروت بفتح النار في هذه الحادثة الملموسة، غير أن من الواضح جداً أن السياسة الحازمة الموجهة من بيروت لعبت دوراً مركزياً في قرار القيادة العسكرية اللبنانية المحلية.

ومضى يقول: في اللعبة السياسية اللبنانية الداخلية يبرر «حزب الله» وجود قوته العسكرية بإدعاء أنه حامي لبنان، لذلك سارع الحزب للإعلان بعد الحادث أن مقاتليه سيردون في المرة المقبلة على أي مساس أو تعد على الجيش اللبناني. ولقد سارع الجانبان، الإسرائيلي واللبناني، إلى منع اتساع نطاق الحادث وأعربا عن مصلحتهما في الحفاظ على الاستقرار على امتداد الحدود. ولعل رد الفعل اللافت بشكل خاص هو الذي صدر عن منظمة «حزب الله» التي لم يكن لها ضلع في الحادث، فضلاً عن ذلك فقد ادعى مسؤولون في المنظمة أن الحادث يعكس رغبة إسرائيل في جر «حزب الله» إلى مواجهة عسكرية واسعة، وهو ما يشير إلى أن الحزب غير معني بمثل هذه المواجهة، على الأقل في هذا الوقت.

إن هذا الأمر يعبر عن قوة وتأثير الردع المتبادل بين إسرائيل وحزب الله، والذي خلقته حرب العام ٢٠٠٦. ويستند هذا الردع إلى قدرة الجانبين على إلحاق ضرر جسيم بالجبهة الداخلية للطرف الآخر. وعلى ما يبدو فإن حزب الله، الذي اتهم بجر لبنان إلى حرب ألحقت بالبلد خسائر جسيمة، خدمة لمصالح أجنبية، غير مستعد لدفع الثمن العسكري والسياسي المترتب على جولة حربية جديدة، كما أن إسرائيل من جهتها لا تريد التسبب بخسائر في صفوف سكانها المدنيين.

يستدل من هذا التحليل أن الجيش اللبناني أيضاً لا يتلقى التعليمات من طهران وأن جذور وأسباب الحادث تكمن في الوضع القائم على الحدود وفي الوضع السياسي الداخلي في لبنان، ومن هنا لا توجد صلة أو رابط بين إطلاق الصواريخ على عسقلان وعلى إيلات وبين هذا الحادث، حتى وإن كان تصادف الأحداث يولد الانطباع بأن الحديث يدور على هجمة منسقة من عدة اتجاها.

وختم: إن الاستنتاج الأول المستشف من حادث الثالث من آب يشير إلى أن رغبة جميع الأطراف ذات الصلة - إسرائيل وحزب الله وحكومة لبنان- في تفادي الانجرار إلى مواجهة عسكرية ما زالت قائمة، وعليه فإن هذه الأطراف ستحرص على احتواء أية أحداث أو بؤر احتكاك. الاستنتاج الثاني يتمثل في أن مصلحة جميع الأطراف في هذا الأوان هي تقليص بؤر الاحتكاك، ولذلك يجب الإسراع في عملية الرسم والتحديد الدقيق للخط الأزرق على الأرض برعاية «اليونيفيل». الاستنتاج الثالث، هو أن قوات «اليونيفيل» تلعب دوراً إيجابياً يساهم في الاستقرار حتى وإن كانت عاجزة عن تلبية توقعات مبالغ فيها لدى الجانب الإسرائيلي، وفحواها أن تمنع بالقوة أي محاولة للمس بإسرائيل.

«إسرائيل ترتكب جريمة حرب إذا لم تمنع اندلاع حرب مع سورية»

من ناحية أخرى أكد الكاتب الإسرائيلي إيال ميغد، في مقالة نشرها أمس الاثنين في الموقع الإلكتروني التابع لصحيفة يديعوت أحرونوت، أن جريمة الحرب المقبلة التي سترتكبها إسرائيل هي عدم منع اندلاع حرب مع سورية.

وجاء في مقاله:

ها هي جريمة الحرب المقبلة ترتكب الآن، قبل أن تندلع الحرب. وجريمة الحرب، هي أنهم لا يمنعون وقوع الحرب. هذه الحرب الحتمية المقبلة - مع التشديد على كلمة مع الأسف- هي حرب مع سورية. فتجربة الحياة والتاريخ يشيران بوضوح إلى أن عدم ملء الفراغ السياسي بخطوات سلمية، سيؤدي إلى امتلاء الفراغ بالحرب. إنه قانون الطبيعة تقريباً، تماماً كما في لعبة كرة القدم: فحين لا تستغل الفرص المتاحة لتسجيل الأهداف، فإنه يمكن دائماً المراهنة على أنك ستتلقى الأهداف في النهاية.

منذ العام ٢٠٠٣ والرئيس بشار الأسد يرسل إشارات إلى أنه مستعد للسلام، لكن إسرائيل لم تستجب له، في البداية بذريعة أنه ضعيف للغاية، ولذلك لا جدوى من المحاولة. وبعد أن أصبح قوياً أكثر، استبدلت هذه الذريعة بالادعاء أن «نوايا الأسد ليست صادقة».

رحلت حكومات وجاءت أخرى من دون أن يظهر شريك في الجانب الإسرائيلي. ظاهرياً ليس من الواضح كيف يمكن لإسرائيل أن تسمح لنفسها برفض اليد الممدودة للسلام. فكل ما حلمنا به يتحقق: الأسد يؤكد في كل مناسبة ومكان تطلعه لـ«سلام شامل» واستعداده لإجراء مفاوضات «بدون شروط مسبقة». فهل كل ما أصرت عليه إسرائيل كان مجرد خداع؟! هل كل ما قيل طوال السنوات كان مجرد مراهنة بأن العرب لن «ينضجوا» أبداً للسلام؟! لقد أهدر وقت ثمين حين منع الأميركيون شارون وأولمرت من الدخول في مفاوضات مع سورية، والآن تضيع الفرصة لأن صانعي القرارات السياسية في إسرائيل لا يؤمنون بهذا السلام. إن السبب الرئيس في كون الحكومة الإسرائيلية الحالية لا تحرك ساكناً تجاه هذا الموضوع، يرجع إلى حقيقة أن الجمهور الإسرائيلي لا يضغط عليها كي تستجيب للمغازلات السورية. فالسلام مع سورية لا يحظى بشعبية في إسرائيل.. لماذا؟ لأنه لم تسقط علينا بعد صواريخ سورية، وطالما لم تصل مثل هذه الصواريخ ولم يلحق بنا أي أذى، فما الذي يدعونا لمقايضة هضبة الجولان بما فيها من منتجعات ونبيذ وخيول وتزلج على الثلوج، بسلام واهن ومشكوك فيه؟! هذه الإجابة لن تسمعها من اليمين فحسب، بل ومن اليسار الإسرائيلي أيضاً. ولكن انتظروا، فما إن يَسقط هنا ألف صاروخ، حتى تتغير هذه المعزوفة سريعا. تماماً مثلما حدث بعد موجات الهجمات «الإرهابية» (الفلسطينية)، حين أبدت غالبية الجمهور الإسرائيلي استعدادها للتخلي عن يهودا والسامرة (الضفة الغربية) وتناست دفعة واحدة كل روابطنا بأرض الآباء، سوف نجد الجمهور الإسرائيلي مستعدا للتخلي عن هضبة الجولان، وسيكف الشعب عن «وقوفه مع الجولان»، وسيستعاض عن السؤال «ما حاجتنا للسلام مع سورية» بـ«ما حاجتنا بهضبة الجولان»؟.

أجل، هكذا الأمر لدينا، نفهم بلغة القوة فقط. فآخر من لديه مصلحة في صنع السلام مع السوريين هو رئيس الحكومة، كائنا من كان وليس الحالي فقط، ولكن بشكل خاص وأساسي رئيس الحكومة الحالية. ليس من الصعب تصور أي ضجة ستقوم حال بدء المفاوضات مع السوريين، كما وليس من الصعب تصور انهيار ركائز الائتلاف الحكومي الحالي والمشاكل التي ستتفجر في مركز حزب الليكود. إن زعيماً حقيقياً وسياسياً حازماً فقط سيكون قادراً على تحقيق السلام.. وماذا بالنسبة للحرب؟ إن الحرب، بالنسبة لرئيس حكومة يفتقر إلى هذه الصفات، تشكل بالذات فترة سماح، عصر ذهبي بين الأزمان، ولم لا؟ فالشعب كله، اليمين واليسار والوسط، يقف من ورائه. لكن المشاكل تبدأ بعد الطوفان، حين ننهمك في إحصاء آلاف القتلى، ويرغموننا على الجلوس على مائدة المفاوضات مع السوريين. عندئذٍ سيقول الجميع: خسارة، كان بمقدورنا الحصول على نفس الشروط من دون كل هذا الدمار والخراب وثكل الأبناء.

رأيـــــــــان

هذه أراض عامة يجب الحفاظ عليها كاحتياطي للدولة!

بقلم: أورطال تسبار (*)

جرى الحديث كثيراً في وسائل الإعلام خلال الأسابيع الأخيرة عن إخلاء «قرية العراقيب». هذا المصطلح «قرية»، الذي تكرس في وسائل الإعلام، يولد الانطباع بأن الحديث يدور على قرية معترف بها، لذا يجدر التوضيح أن الحديث يدور في الواقع على مجموعة مبانٍ غير قانونية شيدت وهدمت مراراً وتكراراً على امتداد السنوات ابتداء من العام ١٩٩٨. إنه بناء مخالف للقانون، مصحوب بالشكوى ضد السلطات، على الرغم من أنه قدمت قبل ذلك حلول سكنية لكل القاطنين هناك، في قرى وبلدات أخرى.

وكانت ملكية هذه الأراضي قد نقلت إلى الدولة في الخمسينيات وذلك كجزء من عملية شراء أراض واسعة لصالح سلطة التطوير. إذن، بموجب القانون وقرارات المحاكم على اختلاف هيئاتها ومستوياتها، تعتبر الدولة هي الجهة المالكة للأراضي. من المهم التوكيد على هذا الجانب، نظراً لأنه سمعت في وسائل الإعلام مؤخراً أصوات تقول إن المحكمة المركزية في بئر السبع تنظر في دعوى ستحسم في مصير حقوق ملكية الأرض. والحقيقة أن غاية الدعوى مختلفة وهي: إجلاء مسالة حقوق الملكية «قبل» شراء هذه الحقوق لصالح الدولة، وذلك بهدف تفحص مسألة ما إذا كان يحق للمدعين الحصول على تعويضات معينة. من هنا فإن الإجراء القضائي المتعلق بدعوى الملكية لا يتناول حقيقة شراء الأرض من قبل الدولة وقرارات المحاكم المتعلقة بملكية الأرض.

فضلاً عن ذلك، واضح أنه حتى لو كانت الأراضي بملكية البدو المطالبين بالحقوق، فإن الأمر لا يعطيهم الحق بالبناء عليها والسكن فيها خلافاً للقانون وبدون الحصول على تراخيص البناء اللازمة. ولعل ما يدعو للاستغراب بشكل خاص هو إدعاء أبناء العشيرة (عشيرة الطوري) ضد سلوك وسياسة الدولة، في الوقت الذي يحاولون فيه التمترس في المنطقة وسط تجاهل أوامر قضائية، وفي موازاة الإجراء القانوني الذي سعوا من خلاله إلى منع إخلائهم. حتى في أثناء مداولات المحكمة، واصل أبناء العشيرة زراعة الأراضي العائدة للدولة، ووسعوا تعدياتهم عن طريق تشييد بيوت ومبان عليها، وكل ذلك وسط تجاهلهم الفظ للقوانين. من جهتها، اضطرت الدولة إلى إخلائهم مراراً وتكراراً خلال السنوات الماضية، وهو ما حصل مؤخراً أيضاً مرتين بفارق أسبوع واحد، حيث قامت السلطات مستعينة بقوات الشرطة بإخلاء وإزالة مبان غير قانونية جديدة أقامها الغازون (البدو من أبناء عشيرة الطوري) ونشطاء قدموا العون لهم. ولعل أفضل ما يلخص هذه القصة هو كلمات قاضية المحكمة العليا إيلاه بروكاتشا، التي نظرت في المسألة، حيث قالت: «... إن سلوك المدعين في القضية المذكورة يتصف بالسذاجة. لقد اقتحموا الأراضي موضع الخلاف وتم إخلاؤهم من قبل الشرطة، ثم عادوا واقتحموها ثلاث مرات أخرى وسط خرق سافر لأحكام القانون... في ظروف المسألة، نشأت فرضية لم يُطعن في صحتها مفادها أن الأراضي هي أراض عامة. المدعون لم يثبتوا، ولو ظاهرياً، حقوقهم في الاحتفاظ بالأرض...».

من أجل عرض الصورة بشموليتها، لا بد من التوضيح أن الدولة تخصص ميزانيات ضخمة لمواطنيها البدو، ومن ضمن ذلك كي توفر لهم، كما لكل مواطن، إمكانيات للسكن والخدمات والبنى التحتية. لقد أنفقت الدولة ملايين كثيرة على مضاعفة حجم ومساحة بلدة رهط من خلال إضافة آلاف الوحدات السكنية الجديدة لسكانها، بشروط ميسرة بشكل خاص لمشتري الأرض. كما وهناك خطط لإقامة بلدات جديدة أخرى لصالح السكان البدو، سيراعى فيها توفر مصادر للتشغيل ومناطق للرعي والزراعة.

وفيما يتعلق بالبنى التحتية التي توفرها الدولة للبلدات والقرى البدوية، فإنه من غير الممكن عملياً توفير هذه الخدمات لكل تجمع عشوائي صغير يتم بناؤه في عمق المنطقة، تخشيبة هنا وبيت هناك، وإنما فقط لقرى وبلدات منظمة. وقد اقترحت الدولة على سكان التجمع الذي أخلي مرة أخرى الأسبوع قبل الماضي حلولاً سكنية في رهط، علماً أن بعضهم يمتلك بيوتاً شيدت هناك، وهم يسكنون فيها إلى جانب المساكن التي أقاموها في العراقيب.

ولا بد من التأكيد هنا أن الأراضي التي اقتحمها البدو هي في الواقع مناطق مفتوحة مخصصة لصالح عامة الجمهور، وكجزء من احتياطي أراضي دولة إسرائيل، ومن ضمن ذلك لمواطنيها البدو.

إن ما قام به هؤلاء السكان من تعد على أراضي الدولة يمس بقدرة دائرة الأراضي على إدارتها كما يجب، ومن ضمن ذلك لصالح السكان البدو أنفسهم. سوف تستمر دائرة الأراضي في المحافظة على الأراضي لصالح الجمهور كافة، وفي العمل على فرض وتطبيق سلطة القانون.

(*) متحدثة ومسؤولة عن الدعاية في *دائرة أراضي إسرائيل». ترجمة خاصة.

رأيان إسرائيليان في ''قضية العراقيب''

إخلاء العراقيب وهدم بيوتها تعبير عن تمييز بنيوي تمارسه إسرائيل إزاء مواطنيها البدو

بقلم: أورن يفتاحئيل (*)

(*) كان المشهد الذي رأيناه صباح يوم الثلاثاء (من الأسبوع قبل الماضي) مشهداً مألوفاً، مقرفاً، لكنه لم يكن مفاجئاً، حيث اقتحم المئات من أفراد الشرطة والوحدات الخاصة قرية «العراقيب» العربية في النقب الشمالي، وأمروا سكانها بإخلاء بيوتهم في مهلة «دقيقتين» فقط. وبعد إخلاء وإبعاد الأهالي بالقوة، تقدمت البلدوزرات لتسحق وتدمر المباني والبيوت بسهولة مفزعة. أنهت القوات المشاركة في الحملة مهمتها، وطوت عتادها ومعداتها وغادرت المكان. إنه روتين الهدم والتدمير. هكذا، وللمرة الثانية في غضون أسبوع واحد، دمرت قرية العراقيب الواقعة بين رهط وبئر السبع، والتي يقطن فيها أبناء عشيرة الطوري، على أراضي آبائهم وأجدادهم. مرة أخرى تحولت القرية إلى أنقاض، وأصبح سكانها من دون مأوى أو حتى بقعة ظل تقيهم حر الصيف القائظ.

حتى نفهم قليلاً ما ارتكب من ظلم وحماقة وخطأ، سأسرد عليكم القصة في أربعة «مشاهد» تنضفر معاً في أساس التمييز العنصري والتدميري الذي يعاني منه عرب النقب منذ عشرات السنين.

المشهد الأول- ١٩٢٦: اشترى سليمان الطوري أبو مديغم حوالي ١٠٠٠ دونم في منطقة العراقيب، إضافة إلى ١٥٠ دونما كانت عشيرته قد اشترتها في العام ١٩٠٧. وقد دفعت العشيرة ضريبة عن أراضيها إلى السلطات العثمانية والبريطانية التي اعترفت بملكية العشيرة لها. في العام ذاته (١٩٢٦)، وعلى مسافة قصيرة من المكان ذاته، اشترى موشيه سميلانسكي قطع أرض من عائلات بدوية لصالح كيبوتس «مشمار هنيغف». وقد اعترفت دولة إسرائيل بعد قيامها بشرعية وقانونية عمليات الشراء التي تمت لصالح المستوطنة (الكيبوتس) المذكورة، وقامت بتسجيل الأراضي على اسم «الصندوق القومي- الكيرن كييمت». سوف يظن أي عاقل أن هذه الخطوة تدل على الاعتراف بالملكية القانونية لبائعي الأرض البدو، ولكن ما حصل في حالة عشيرة الطوري - التي اشترت أراضيها بنفس الطريقة، وفي نفس السنة ونفس المنطقة- هو أن دولة إسرائيل رفضت، وما زالت ترفض حتى الآن، الاعتراف بملكيتها للأرض، وهي عوضاً عن ذلك تنعت أبناء العشيرة، كما هي الحال بالنسبة لمعظم «القرى غير المعترف بها» في النقب، بـ «المعتدين» على أراضي آبائهم!

المشهد الثاني- ١٩٥٢: تم إخلاء جميع البدو من المنطقة «لأغراض أمنية مؤقتة»، حيث جرى تجميعهم قسراً في منطقة بئر السبع، وإخضاعهم لحكم عسكري. بعد مرور سنة واحدة على عملية الإخلاء جسدت الدولة الخداع بوصف الإخلاء والترحيل على أنه «مؤقت»، وذلك حين صادرت أراضي العراقيب من دون إبلاغ أصحابها الأصليين. حتى عندما حصل هؤلاء على فرصة للمطالبة باستعادة أراضيهم في العام ١٩٧٢، لم يكونوا على علم بأمر مصادرتها، وبالتالي كانت لديهم آمال بتحكيم نزيه ومنصف. غير أن الدولة (إسرائيل) طورت، في ردها على دعاوي البدو بشأن ملكيتهم للأرض، حجة جارفة زعمت بموجبها أنه لم تكن للبدو ملكية أراضي قبل العام ١٩٤٨ لأن أراضي النقب كانت «ميتة» حسب زعمها، بمعنى غير مأهولة أو مستصلحة. في تلك الفترة أقيمت عشرات المستوطنات اليهودية في النقب، شيد الكثير منها على أراض كانت بملكية بدو النقب، وهذا يعني من ناحية تاريخية أن الدولة هي التي تَعَدَّت على أراضي البدو وليس العكس.

المشهد الثالث- ٢٠٠٣: أقيمت عشرات المزارع العائلية لحساب يهود في النقب، معظمها من دون الحصول على التراخيص اللازمة وخلافاً للخطط اللوائية والقطرية. في هذا العام (٢٠٠٣) أقامت أيضاً عشيرة الطوري مزرعة على أراضيها المهجورة منذ خمسين عاماً، لكنها صنفت في الخطة الهيكلية القطرية كمنطقة مخصصة للبناء والتطوير. دعاوى الملكية الرسمية التي قدمها البدو قبل ذلك بثلاثين عاماً ما زالت جاثمة كالطود، فيما سعت الدولة، وما زالت، إلى تسويف القضية ربما إلى أن ينسى البدو أرضهم، أو إلى أن يموت جميع الشهود. غير أن أبناء العشيرة، الذين يسكن معظمهم في بلدة رهط، لم يفقدوا قط صلتهم وارتباطهم بالأرض، بل عادوا مراراً إلى تعميرها وزراعتها، وبعد فترة وجيزة من إقامة مزرعتهم عليها، صدرت أوامر هدم ضد بيوتهم فيها.

المشهد الرابع- ٢٠١٠: أوصى تقرير لجنة غولدبيرغ لتنظيم قرى البدو بـ «الاعتراف بالقرى قدر الإمكان». في إثر ذلك بدأت الدولة بالاعتراف على نحو بطيء بعدد من القرى التي كانت في وضع مماثل تماماً لقرية العراقيب، أي مستهدفة بالهدم والإخلاء. في المقابل عرضت للمرة الأولى في تاريخ الدولة، خلال تداول المحكمة لقضية أراضي العراقيب، أدلة وقرائن مهمة تثبت أن أراضي المنطقة كانت معبدة ومأهولة منذ العهد العثماني، وذلك خلافاً لمزاعم الدولة بأن الأراضي كانت «ميتة»، وعليه هناك إمكانية للاعتراف بالملكية التاريخية. في المقابل أعدت الدولة خططاً جديدة لتحويل أراضي المنطقة إلى منطقة حرجية (مشروع غابة حيران) وباشرت بحملة تشجير واسعة، وكل ذلك بهدف حرمان عشيرة الطوري من العودة إلى أراضيها. في الوقت ذاته، وفي خطوة بدت أشبه بذر الملح على الجروح، صادق الكنيست على «قانون مزرعة الأفراد» والذي يضفي الشرعية على عشرات المزارع اليهودية (ومزرعة عربية واحدة) التي أقيمت بصورة مخالفة للقانون. في ٢٦ تموز الماضي نجح ممثلو النيابة العامة للدولة في إزالة وتذليل العراقيل القانونية التي كانت تعيق تنفيذ أوامر الهدم، والتتمة معروفة.

الاستنتاجات المطلوبة: لو كان سكان القرية يهودا، لكان مكانهم الآمن على أرضهم مضموناً ومصاناً، ولما كانوا قد مروا بكل هذه المتاعب والمعاناة. لقد تحولت «العراقيب» إلى رمز للطرد المستمر لعرب النقب، وللتنكيل غير المبرر من جانب الدولة بمواطنيها. صحيح أن لسان القانون الجاف يحظر الآن إقامة القرية.. وصحيح أن الدولة نجحت في تمرير خطط لتحريج المنطقة (وبالطبع من دون مشاورة أو مراعاة لسكانها الأصليين). لكن القوانين والخطط قابلة للتغيير كما رأينا في «قانون مزرعة الأفراد».

لقد آن الأوان لفتح صفحة جديدة في العلاقة بين الدولة والبدو لصالح النقب بأكمله، وللاعتراف بقرية العراقيب، وكل القرى البدوية (٤٥ قرية) غير المعترف بها في النقب. إن ما يطالب به البدو لا يزيد عن ٥٪ من أراضي النقب، وبالتالي فإن كل ما يتردد من حديث عن «خطر على الدولة» هو مجرد حديث مشوه لا أساس له من الصحة. هناك مكان في النقب للجميع، يهودا وعربا على حد سواء. إن هدم قرية العراقيب يهدم الإمكانيات العادلة والمنطقية المتمثلة بالبناء والتطوير المشترك للمنطقة، في ظل المساواة والاعتراف المتبادل. فمن أجل النقب، هذا هو الوقت لاتخاذ قرار بالبناء بدل الإخلاء، وبالاعتراف بدل الاقتلاع.

(*) محاضر رفيع في الجغرافيا والتخطيط الحضري في جامعة (بن غوريون) في بئر السبع، ومستشار المجلس الإقليمي للقرى البدوية غير المعترف بها. ترجمة خاصة.

مقابلة خاصة مع أستاذ علم الاجتماع في جامعة تل أبيب حول تصعيد الهجوم اليميني على التيارات النقدية في الجامعات الإسرائيلية

البروفسور يهودا شنهاف لـ ''المشهد الإسرائيلي'': هناك منظمات تتظاهر بأنها مدنية أخذت على عاتقها مهمة الشرطة وهي تحوّل إسرائيل إلى دولة بوليس!

أجواء التخويف التي تنشرها هذه المنظمات تذكّر بفترة المكارثية في الولايات المتحدة

كتب ب. ضاهر:

في إطار الهجمة المنظمة التي يشنها اليمين الإسرائيلي أعد «معهد الإستراتيجيا الصهيونية»، هذا الأسبوع، ورقة وصفها بـ«البحث» وركزت على المنهاج التعليمي في أقسام علم الاجتماع في الجامعات الإسرائيلية. واعتبر هذا «البحث» أن معظم المحاضرين في هذه الأقسام ينتمون إلى تيار «ما بعد الصهيونية» وأنهم يستخدمون في عملية التدريس مصادر ومؤلفات لمفكرين وباحثين وأكاديميين يساريين، إسرائيليين وغير إسرائيليين، وأنهم مثل «المؤرخين الجدد» يسعون إلى نفي الرواية الصهيونية للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. ويأخذ هذا «البحث» على هؤلاء المحاضرين الما بعد صهيونيين أنهم لا يستخدمون المصطلحات الصهيونية في أبحاثهم، مثل أن يقولوا «حرب ١٩٤٨» وليس «حرب الاستقلال»، أو وصف اليهود الذين يصلون إلى إسرائيل بـ«المهاجرين» وليس «القادمين الجدد»، وبدلا من استخدام المصطلح الصهيوني «تخليص الأرض» يقول هؤلاء المحاضرون «شراء الأرض»... وما إلى ذلك.

والجدير بالذكر أن «معهد الإستراتيجيا الصهيونية» أسسه يسرائيل هارئيل، وهو أحد قادة المستوطنين ومؤسس مجلس المستوطنات. وبين أعضاء هيئته الإدارية نائب رئيس الحكومة ووزير الشؤون الإستراتيجية، موشيه يعلون، ووزير الدفاع الأسبق، موشيه أرنس، وأساتذة جامعيين من صفوف اليمين بينهم البروفسور يسرائيل أومان الحائز على جائزة نوبل، ورئيس الوكالة اليهودية، نتان شيرانسكي.

وركّز «البحث» الذي أعده «معهد الإستراتيجيا الصهيونية» على مجموعة «علماء الاجتماع النقديين» الذين صنفهم على أنهم ينتمون إلى تيار ما بعد الصهيونية. وقال إن لهذه المجموعة ثلاثة «آباء مؤسسين» هم البروفسور يونتان شابيرا من جامعة تل أبيب، والبروفسور سامي سموحة من جامعة حيفا، والمرحوم البروفسور باروخ كيمرلينغ من الجامعة العبرية في القدس. وأشار إلى وجود اختلافات بين الأفكار التي يحملها علما الاجتماع الما بعد صهيونيين، بحيث صنفهم «البحث» ما بين يساريين راديكاليين ويساريين أكثر اعتدالا. وبشكل استثنائي ركز «البحث» على أستاذ الجغرافيا في جامعة بن غوريون في بئر السبع، البروفسور أورن يفتاحئيل، ووصفه بأنه «ينمي أجيالا مقبلة من الباحثين الما بعد صهيونيين» الذين ينقضون الفكر والرواية الصهيونية.

ويعرف «البحث» مصطلح ما بعد الصهيونية على أنه «اسم مشترك للعديد من الآراء والتوجهات والعقائد الأكاديمية التي تقوض الأسس الأيديولوجية التي تم تأسيس الرؤيا الصهيونية عليها وأدت إلى قيام دولة إسرائيل كدولة الشعب اليهودي. وهذا المصطلح هو سقف ل'سوبرماركت' يشمل مواقف ونظريات تجمع على نقد الصهيونية». ويشير البحث إلى مجموعتين أساسيتين تكونان تيار ما بعد الصهيونية «وترى المجموعة الأولى أن الدور التاريخي للصهيونية قد انتهى، فيما ترفض المجموعة الثانية الصهيونية وتحمل أفكارا معادية لها».

ويذكر «البحث» بالاسم عددا كبيرا من المحاضرين في أقسام علم الاجتماع في الجامعات الإسرائيلية الذي وصفهم بأنهم ما بعد صهيونيين. كما أن «البحث» يستعرض قوائم المصادر للدورات التعليمية التي يدرسّها هؤلاء المحاضرون ويشير إلى عدد المصادر، في هذه القوائم، التي أعدها باحثون ما بعد صهيونيين وإلى عدد المصادر التي أعدها باحثون صهيونيون. ووفقا لـ«البحث» فإن محاضري علم الاجتماع استخدموا ٤٤٠ مصدرا ما بعد صهيوني مقابل ١٤٦ مصدرا صهيونيا. كذلك يستعرض البحث كتبا ألفها محاضرون ما بعد صهيونيين وأقوالا لمحاضرين في ندوات عقدت في الجامعات، تتعارض في غالب الأحيان مع الخطاب الصهيوني، خصوصا فيما يتعلق بالصراع والممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين. ويذكر «البحث» معاهد الأبحاث الموجودة في الجامعات والتي تمولها الحكومة الإسرائيلية أو متبرعون أجانب، وخصوصا من اليهود الأميركيين. ويدعي «البحث» أن الأكاديميين الذين ينتمون إلى تيار ما بعد الصهيونية «يستغلون» هذه المعاهد للترويج لأفكارهم.

وفي إثر ضغوط اليمين، قررت جامعة تل أبيب التدقيق في مضامين الدورات التي تُدرس في قسم علم الاجتماع وما إذا كانت مضامين ما بعد صهيونية. وطلب رئيس الجامعة، البروفسور يوسف كليبتر، تزويده بقوائم المصادر التي يتم تدريسها في القسم.

ومن بين المحاضرين الذين يهاجمهم «معهد الإستراتيجيا الصهيونية» البروفسور يهودا شنهاف، من قسم علم الاجتماع في جامعة تل أبيب.

وقال شنهاف لـ«المشهد الإسرائيلي»: «أنا لا أعرف نفسي كمن يحمل أفكارا ما بعد صهيونية، إذ إن ما بعد الصهيونية هي تصنيف للهوية. وبالنسبة لي، فإن ما بعد الصهيونية هي مسألة أشكنازية – بيضاء، فقد شارك آباؤهم في حرب العام ١٩٤٨، وهم ينتقدون هذه المسألة، وعمليا، هذا ينطوي على علاقات بين أب وابنه. وبهذا المفهوم فإني لم أعرف نفسي أبدا كمن يحمل أفكارا ما بعد صهيونية. رغم ذلك فإني أعرف أشخاصا يأخذون هذا التصنيف على محمل الجد ويعرفون أنفسهم كمن يحملون أفكارا ما بعد صهيونية لأنهم يريدون أن يتحملوا المسؤولية. أي أنه إذا قلت أني معاد للصهيونية فإنه لا يمكنني أن أتحمل مسؤولية عن ممارسات الصهيونية. هذا يعني أن هناك شيئًا ما في فكر ما بعد الصهيونية بالإمكان فهمه والإعجاب به لأنه يتحمل مسؤولية. أي أن تكون ما بعد صهيوني يعني الاعتراف بأنك شاركت في العنف ضد الفلسطينيين وأنك اليوم تتحمل مسؤولية ذلك. ولذلك فإني لا أعرف نفسي على هذا النحو لعدة أسباب داخلية وتتعلق بالمجتمع اليهودي».

(*) «المشهد الإسرائيلي»: لماذا إذن يهاجمونك بشدة في هذا «البحث»؟

شنهاف: «أعتقد أننا موجودون اليوم في فترة لا أذكر مثيلا لها في تاريخ المجتمع الإسرائيلي، ولا حتى في نهاية سنوات الثمانين، عندما كان حكم اليمين في عهد رئيس الحكومة إسحاق شمير قويا جدا. التهجمات والتجريحات [ضد اليسار] كانت مختلفة حينذاك. لكن الآن تصاعدت حدة الأمور. وهناك تعاون بين الدولة ومنظمات مجتمع مدني، ممولة بأموال طائلة. وأعتقد أن هذه الحركة ممولة بأموال يهودية أميركية. والأمر المقلق هو أن نشاط هذه المنظمات تذكر بفترة مكارثي في الولايات المتحدة. وأنا لا أبالغ بقولي هذا. أي أن الفاشية لا تعني فقط أن ترى الفاشيين في الشوارع، فهذا يكون في النهاية. وإنما الفاشية تبدأ تماما مثلما هو الوضع الآن. ولا شك لدي في أنه توجد هنا مظاهر فاشية صارخة، ونحن نعرف ذلك، وهي ليست بالضرورة شبيهة بالفاشية التي كانت في أوروبا. وترافق هذه المظاهر مكارثية، من جهة أولى، وكم أفواه من جهة ثانية، وعنف الدولة تجاه الداخل والخارج، من جهة ثالثة، واستخدام مصطلحات مثل '[دولة] ديمقراطية تدافع عن نفسها' تبحث عن العنف، من جهة رابعة».

(*) كيف تنظر إلى تعريف إسرائيل لنفسها على أنها «دولة يهودية وديمقراطية»؟

شنهاف: «بداية، أنا أؤيد إلغاء حل الدولتين، وأؤيد فتح الحيز للجميع هنا. ليكن واضحا ما هي أفكاري».

(*) تقصد حل الدولة الواحدة.

شنهاف: «نعم. وصدر لي كتاب، مؤخرا، بعنوان 'مصيدة الخط الأخضر' وهو يتناول هذا الموضوع. وأنا أدعي في هذا الكتاب أن فكرة الدولتين هي فنتازيا [أي وهم]، مثلما أن تعريف 'يهودية وديمقراطية' هو فنتازيا. لأنه عندما يقولون لي إنه يجب أن تقام هنا دولتان للشعبين، لأنه إذا قام هنا حيز واحد سيحدث سفك دماء، فإن ردي يكون أن الحيز الواحد أصبح قائما، ونحن نعيش في حيز واحد. ودولة 'يهودية وديمقراطية' هي فنتازيا لم تتحقق أبدا ولن تتحقق. وإذا اعترفنا بأننا نعيش في حيز وواحد تحت سياسة أبارتهايد [تفرقة عنصرية]، فإننا سندرك أن الطريق الديمقراطية الوحيدة هي العيش في حيز واحد. لكني لست مؤمنا بحل الدولتين، وأنا أعلم أن ثمة إشكالية في أن يصدر هذا القول عن يهودي، لأنه لا يوجد للفلسطينيين دولة بعد، لكني أعتقد أن هذا هو حل مدمر في ظل الوضع الذي يعيشه الفلسطينيون، لأن الدولة الفلسطينية ستقوم على ١٨ أو ٢٠ بالمائة من مساحة البلاد بينما قرار التقسيم قضى بتقسيم البلاد مناصفة تقريبا. وهذا يعني أنه لا توجد إمكانية في الوضع الحالي للتحدث حول الدولتين، بدون موارد ومياه وما إلى ذلك للفلسطينيين. كذلك لن يكون هناك تواصل جغرافي بين أجزائها. وواضح تماما أن الإمبراطورية الإسرائيلية مرتبكة. وما تراه الآن نابع من الارتباك والخوف. لأنهم لا يدركون ما الذي يحدث. وهم يشعرون محاصرين... قالوا مرة إن إقامة سيادة يهودية سيعيد اليهود إلى التاريخ، لكن باعتقادي أنهم خرجوا من التاريخ عندما أقيمت السيادة اليهودية لأنهم لا يقيمون علاقات مع أحد. وأنا كيهودي، أشعر بأني وطني لأني أريد تغيير هذا النظام. لا أريد تدمير المجتمع هنا، لكني أريد لهذا النظام أن ينهار لأنه نظام غير عادل، ومن أجل بناء نظام ديمقراطي أكثر. وعندما تنظر إلى الهجمة الحالية ضد حزب التجمع الوطني الديمقراطي بإمكانك أن تلحظ المنهجية، من خلال ملاحقة [عضو الكنيست] حنين زعبي. وأعتقد أنه توجد منظمات، تبدو أنها منظمات مدنية، تأخذ على عاتقها مهمة الشرطة وهي تحوّل الدولة إلى دولة بوليس. وأعتقد أن هذا نابع من الارتباك والخوف. لكن أن يسعوا إلى ترهيب الفكر والقول لمحاضر كيف عليه أن يتكلم في دروسه، فهذا تجاوز لخط أحمر».

(*) ما مدى صحة ما جاء في «البحث» بأن الأكاديميين الذين ينتمون إلى تيار ما بعد الصهيونية يسيطرون على معظم أقسام علم الاجتماع في جامعات إسرائيل، ربما باستثناء جامعة بار إيلان؟

شنهاف: «ماذا يعني علم الاجتماع؟ أعتقد أنه يوجد هنا عدم فهم مطلق لطبيعة علم الاجتماع. علم الاجتماع هو فرع معرفي يتناول مسائل القوة وعلاقات القوة، ومهمة هذا العلم الكشف عن مبنى القوة. فكيف يمكن أن تكون عالم اجتماع ولا تعمل من أجل كشف مبنى القوة؟ ومهمة علم الاجتماع أن يكون نقديا. عليه أن ينتقد عنف مهنة الطب وعنف مهنة الطب النفسي، كما أن عليه أن يكشف عنف الدولة. ولذلك فإنه لا حاجة لأن يسيطر النقديون على أقسام علم الاجتماع لأن علم الاجتماع من حيث تعريفه هو علم نقدي».

(*) إذن، ما هو «الخطر» الذي تشكله مجموعة علماء الاجتماع على المشروع الصهيوني ودولة إسرائيل، الذي جعل هذا المعهد يضع «بحثا» كهذا؟

شنهاف: «أعتقد أن ما يحدث هنا هو بالأساس عملية تخويف. رغم ذلك فإنه لا أحد يمكنه أن يتسبب بأذى لأي محاضر. لأنه بحسب القانون والأنظمة لا أحد بإمكانه التدخل في مضامين الدورات التي أقدمها للطلاب. لكنهم يصنعون أجواء تخويف. أي أنه عندما أعدّ قائمة مصادر لمحاضراتي، في المستقبل، ستجعلني هذه الأجواء أفكّر مرتين. وكذلك سيفعل محاضر شاب».

(*) مجموعة علماء الاجتماع النقديين هي في نهاية المطاف مجموعة من النخب المثقفة، وعمليا هي مجموعة هامشية. لكن هذا «البحث» يدعي أن ما بعد الصهيونية تؤثر بصورة عميقة على المجتمع الإسرائيلي، وعملية صناعة القرار، وعلى مكانة إسرائيل الدولية. هل هذا الادعاء صحيح أم أنه جاء ليتم استخدامه كحجة لتبرير الهجوم ضدكم؟

شنهاف: «ليت تأثيرنا هو كما يصفونه. وأعتقد أن هذا الادعاء جاء لتبرير التهجم علينا. إني ألتقي ألف طالب في كل عام، وأنا أعمل كمحاضر منذ ٢٦ عاما. لنفترض أني تحدثت مع ٢٦ ألف طالب. هل جميع هؤلاء أصبحوا متأثرين بأفكاري؟ ليت الأمور كانت على هذا النحو لكنها ليست كذلك. ربما نحن نتمكن من بلورة رأي عام بين قسم من طلاب الجامعات، لكن لا يمكن مقارنة هذا مع قوة الدولة وعنفها».

(*) من الناحية الفعلية، فإن «معهد الإستراتيجيا الصهيونية» يهاجم العالم الأكاديمي في أقسام علم الاجتماع. وهو يقول إنه بصدد نشر «البحث» الكامل في شهر تشرين الأول المقبل وسيرفق ذلك بتوصيات. ما هي التوصيات المتوقعة، برأيك؟

شنهاف: «ربما سيقترحون أنه عندما يتم قبول محاضرين جدد في الجامعات يجب أن يشترطوا عليهم ألا يولوا اهتماما لنوعية أبحاثهم الأكاديمية وإنما لأفكارهم السياسية. وإذا كانوا سيقبلون المحاضرين بهذه الطريقة فإن هذا يدل على نهاية الإمبراطورية. لكن يجب الإشارة إلى أن معظم علماء الاجتماع سيعرّفون على أنهم يساريون بسبب طبيعة هذه المهنة».

(*) وهذا «البحث» ينضم إلى وثائق ونشاطات أخرى من جانب اليمين في إسرائيل وتهدف إلى ملاحقة اليساريين؟

شنهاف: «قبل شهرين تم نشر تقرير لحركة تطلق على نفسها اسم 'إم تيرتسو'. وهاجم هذا التقرير عددا من المحاضرين وبينهم أنا. وفي إثر ذلك استدعاني عميد الجامعة إلى محادثة. وسألني: 'لماذا يكتبون أنك درّست دورة في الجامعة حول حقوق الإنسان؟'. فقلت بأنني درست حول حقوق الإنسان وليس عن العنف. ثم سألني حول مشاركة المحامي ميخائيل سفاراد [المتخصص في الدفاع عن حقوق الإنسان الفلسطيني]، فأجبت: لأنه محام متخصص في حقوق الإنسان. هكذا كانت الأسئلة. وعميد الجامعة لا يستطيع أن يفعل شيئا ضدي. لكن هذه أجواء تخويف. وأنا أشعر بوجود خوف لدى قسم من المحاضرين. يوجد في هذه الحملة أمر مخيف جدا، ولو كنت اليوم في سن الثلاثين لغادرت».

بنك إسرائيل يتوقع استمرار النمو الاقتصادي والضرائب تسجل رقما قياسيا خلال شهر واحد

×البنك يتوقع نموا بنسبة ٧ر٣٪ في العام الجاري و٤٪ في العام المقبل × البنك يتخوف من ارتفاع التضخم إلى أكثر من ٣٪ بسبب ارتفاع أسعار البيوت × مداخيل الضرائب أعلى بنسبة ٢ر٨٪ مما كان متوقعا وحتى نهاية العام الجاري قد ترتفع النسبة×

عاطلون عن العمل في أحد مكاتب التشغيل الإسرائيلية– توقعات بأن تنخفض نسبة البطالة هذا العام عن ٧٪ وأن تصبح... ٧ر٦٪!

توقع بنك إسرائيل المركزي، في تقرير جديد صدر في الأيام الأخيرة، استمرار النمو الاقتصادي في النصف الثاني من العام الجاري ٢٠١٠، على أن يستمر في العام المقبل ٢٠١١، إلا أن البنك يتوقع أن يزداد التضخم المالي هذا العام، ليرتفع إلى ما فوق حاجز ٣٪، في حين أعلنت سلطة الضرائب الإسرائيلية أنها حققت في شهر تموز الماضي رقما قياسيا في جباية الضرائب في شهر واحد، في مقابل كل هذا.

ويقول بنك إسرائيل المركزي إن المعطيات الاقتصادية في النصف الأول من العام الجاري لا تغير من التوقعات السابقة بشأن النمو والبطالة وحجم الدين العام، ولهذا فإن البنك يتوقع أن يكون مجمل النمو الاقتصادي في العام الجاري ٧ر٣٪، بدلا من ١٪ حسب ما كان متوقعا لدى إعداد ميزانية العام الحالي قبل نحو عام من الآن، أما بالنسبة للنمو في العام المقبل فإن البنك يتوقع أن تصل نسبته إلى ٤٪.

ويقول البنك إن معدل البطالة في إسرائيل سيواصل تراجعه، وسيكون معدل البطالة لهذا العام ٧٪، وهذا على الرغم من أن نسبة البطالة المسجلة في شهر أيار الماضي بلغت ٥ر٦٪، ويتوقع البنك أن يكون معدل البطالة في العام المقبل ٢٠١١ بنسبة ٧ر٦٪.

أما بشأن الدين العام فإن البنك يتوقع أن يلامس هذا العام نسبة ٨٠٪، أي حوالي ٨ر٧٩٪ من مجمل الناتج العام، وسيهبط في العام ٢٠١١ إلى نسبة ٤ر٧٨٪، في حين أن معدل النسبة في منظومة الدول المتطورة OECD هي في حدود ٦٠٪.

وفي موازاة ذلك أظهر مسح أعده الخبير الاقتصادي الأول في اتحاد الصناعيين الإسرائيلي، باروخ شنير، أن النمو الاقتصادي الحاصل في العام الجاري لم يصل بعد إلى غالبية المصالح الاقتصادية الوسطى والصغيرة، وهي لا تزال تعاني من آثار الأزمة الاقتصادية، وأن ٢٥٪ فقط من مجمل المصالح الوسطى والصغيرة شعرت بالنمو حتى الآن.

إلا أن تقرير الربع الثاني من هذا العام حول التضخم المالي، الصادر عن بنك إسرائيل المركزي، حذر من أن التضخم قد يكون أعلى من آخر التوقعات، وقد يصل إلى ٣٪، أو أعلى من هذه النسبة، في حين أن المجال الذي حددته السياسة الاقتصادية العامة في إسرائيل للتضخم المالي يتراوح ما بين ١٪ و٣٪، وكل تجاوز لهذه النسبة من الجانبين، يعد فشلا.

وتنبع تخوفات البنك المركزي من احتمال ارتفاع التضخم المالي بوتائر أعلى من ارتفاع أسعار البيوت، وبالتالي ارتفاع أسعار إيجار البيوت، ويتحدث بنك إسرائيل منذ أسابيع طويلة عن تخوفاته من وجوده «فقاعة عقارية» في إسرائيل، على شاكلة تلك التي فجرت الأزمة الاقتصادية في الولايات المتحدة، إلا أن تقريرا أخيرا لمكتب الإحصاء المركزي بدد هذه التخوفات، ولكن تقرير البنك المركزي دحض تقرير مكتب الإحصاء، ويذكر هنا أن قرار محافظ بنك إسرائيل المركزي ستانلي فيشر برفع الفائدة البنكية بشكل مفاجئ، بنسبة ٢٥ر٠٪، كان في خلفيته ارتفاع أسعار البيوت.

وفي المقابل فقد توقعت مصادر اقتصادية في إسرائيل أن الأحوال الجوية المتقلبة والمتطرفة التي تضرب مناطق واسعة في العالم تساهم في تقليص حجم المنتوجات الزراعية، ومنذ الآن هناك ارتفاع في أسعار مواد غذائية أساسية، مثل الزيت وغيره، وحسب هذه المصادر فإن إسرائيل قد تكون مرة ثانية أمام موجة غلاء في المواد الغذائية في شهر تشرين الأول المقبل، بعد انتهاء الأعياد اليهودية، وفي حال حصل ارتفاع كهذا للأسعار، فإنه سيساهم هو أيضا في زيادة احتمالات ارتفاع التضخم المالي.

وفي سياق متصل بالنمو والحركة الاقتصادية في الشارع الإسرائيلي فقد أعلنت سلطة جباية الضرائب الإسرائيلية في الأيام الأخيرة، أنها سجلت في شهر تموز الماضي حجم مداخيل غير مسبوق في إسرائيل في شهر واحد، إذ بلغ حجم الجباية ١٩ مليار شيكل، وهو ما يعادل، أكثر بقليل من ٥ مليارات دولار، وفق معدل سعر صرف الدولار الحالي أمام الشيكل، وهذا يحطم الرقم القياسي الذي حققته سلطة الضرائب في نفس الشهر من العام ٢٠٠٧، حين بلغت الجباية ٢ر١٨ مليار شيكل.

لكن ما هو أهم في معطيات سلطة الضرائب، هو أن ما تم جبايته من ضرائب في الأشهر السبعة الأول من العام الجاري، كان ٥ر١١٤ مليار شيكل، وهذا أعلى بنسبة ٢ر٨٪ مما كان مخططا ومتوقعا لميزانية العام الجاري، وبذلك فإنه في الأشهر السبعة الأولى تحققت جباية ٨ر٥ مليار شيكل، أكثر مما كان متوقعا في نفس الفترة، وهذا يعني زيادة بمعدل سنوي ١٠ مليارات شيكل، ليتجاوز الحجم العام للضرائب هذا العام ١٩٧ مليار شيكل، بدلا من ١٨٧ مليارا حسب التوقعات السابقة.

هذا وتتوقع سلطة الضرائب أن يبلغ حجم الضرائب في العام ٢٠١١ حوالي ٢٠٣ مليارات شيكل، مقابل حوالي ٢١٣ مليارا في العام ٢٠١٢.

ويذكر انه في العام الماضي ٢٠٠٩ حققت الضرائب زيادة بقيمة ٧ مليارات شيكل، أعلى من المتوقع، إلا أن الحكومة لم تحول هذه الأموال لسد التقليصات التقشفية التي بادرت لها بسبب التوقعات «السوداوية»، بل أبقت على التقليصات وعملت على زياد تسديد الديون والعجز في الميزانية، وهذا ما تنوي الحكومة فعله هذا العام أيضا، بمعنى أنه لن يكون تعديل في الموازنة العامة على الرغم من الزيادة الحاصلة.

ومن شأن هذه الزيادة، وفي حال تم تحويلها لتسديد الديون، أن تساهم في تقليص حجم الديون ونسبته بالمقارنة مع الناتج العام.

قلق متزايد في إسرائيل إزاء احتكار ١٠ عائلات لـ ٣٠٪ من مرافق الاقتصاد!

×أبحاث ومتخصصون يحذرون من تنامي قوة العائلات الاحتكارية التي يمتد نفوذها إلى المؤسسة الحاكمة × ويستنتجون: الاحتكارات في إسرائيل تضر النظام الاقتصادي وسط صمت شعبي × ١٧٠٠ شخص يملكون ٦٥٠ شركة كبرى ٢٢ مجموعة تسيطر على ٥٠٪ من الاقتصاد×

عقد في الآونة الأخيرة مؤتمر في تل أبيب بحضور متخصصين في مجالات مختلفة إلى جانب سياسيين للتباحث في مسألة تنامي قوة العائلات الثرية في إسرائيل وسيطرتها على مرافق الاقتصاد وعلى المؤسسة الحاكمة، حتى بقدر أكبر من حجم سيطرتها على الاقتصاد، رغم أنها سيطرة ضخمة أصلا، وهذا بموجب معطيات توصل إليها بحث تم إعداده في بنك إسرائيل المركزي.

ويقول البحث الذي أعده كوستانتين كوسينكو إن ١٧٠٠ شخص في إسرائيل يملكون ٦٥٠ شركة كبيرة، وإن ٢٢ مجموعة اقتصادية تسيطر على ٥٠٪ من الاقتصاد، فهي مثلا تسيطر على ٥٠٪ من قطاع الاستثمارات، وعلى ٧٠٪ من قطاعي الخدمات والتجارة، ولكن الرقم الأبرز هو أن ١٠ عائلات في إسرائيل تسيطر على ٣٠٪ من الاقتصاد ككل، وهي صاحبة نفوذ ضخم في المؤسسة، وتؤثر على عملية التشريعات، مما ينتقص من شكل النظام الديمقراطي، حسب ما يستنتجه المختصون.

وقال المختصون إن قوة تأثير العائلات الثرية على الاقتصاد تتخطى مجال احتكاراتها وعملها، وتصل إلى حد التأثير على التطور المجتمعي والتطور السياسي والاقتصادي.

وقال كوسينكو، لدى عرضه البحث أمام المؤتمر، إن تعبير «أخطبوط» هو أكثر مصطلح يعبر عن مسألة تركيز غالبية الاقتصاد في أيدي عدد قليل من المالكين وأصحاب رأس المال، فكل واحدة من هذه العائلات تتحرك مثل الأخطبوط، حين تمد أحد أذرعها إلى أحد قطاعات الاقتصاد، ليلحق به ذراع آخر إلى قطاع ثان وهكذا، وهذه الملكية المتقاطعة بين فروع الاقتصاد المختلفة تزيد من قوة وتأثير هذه العائلات، التي تحرص أيضا على زيادة التنسيق في ما بينها من أجل الحفاظ على سيطرتها.

وأضاف كوسينكو قائلا إن مستوى الاحتكار الاقتصادي في إسرائيل أعلى من مستوياته في الدول المتطورة، والمعطيات التي أوردها البحث تثبت ذلك، فمثلا في السويد تسيطر خمس عائلات على الاقتصاد هناك، وعلى الرغم من ذلك، فإن شكل سيطرتها لا يتسبب بالضرر الذي تسببه سيطرة العائلات في إسرائيل.

وقال إن البناء الهرمي للاقتصاد يسمح للشركات الكبرى بابتلاع الشركات الأصغر.

وشدد كوسينكو على أن هذا المستوى من التركيز الاقتصادي في أيدي هذا العدد القليل من العائلات، يشكل تهديدا حقيقيا للديمقراطية، وحقيقة أن كبار المسيطرين على الاقتصاد اجتمعوا مع رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو من أجل تحديد خطوط السياسة الاقتصادية للحكومة هي أمر في غاية من الإشكالية، وهذا نموذج للتهديد الذي يشكله الاقتصاد على الديمقراطية.

كذلك حذر كوسينكو من أن هذا المستوى من التركيز الاقتصادي بأيدي هؤلاء والاحتكار الناشئ يشكلان خطرا أيضا على الاستقرار المالي والاقتصادي، وحتى في القطاعات التي لا يسيطرون عليها.

وتقول النائبة السابقة للمستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية، المحامية ديدي لحمان ميسر «إن الاحتكارية التي تجدر معالجتها هي سيطرة شخص واحد على عدة مجالات في الاقتصاد، من خلال بناء اقتصادي هرمي، لأنه في طرف كل كونسيرن كبير (مجموعة شركات) يقف في نهاية المطاف شخص واحد، والقوة الاقتصادية لأمثال هؤلاء هي أيضا قوة اجتماعية وسياسية، وهذا ما يجعلهم مركز قوة حقيقية في إسرائيل، فهم لم يتم انتخابهم، ولكنهم هم الذين يقررون من يحكم الدولة، وكيف تبدو».

وأضافت لحمان ميسر أنه عدا عن القوة الاقتصادية المتجمعة في أيدي هذه العائلات، فإن لها أيضا أسهما في وسائل الإعلام، وبهذا يكون لها تأثير على كل ما ينشر في حال تعلق الأمر بها، ومنع نشر غير مريح ودفع نشر يخدم مصالحها، وبهذا فهي تضر بعمل وسائل الإعلام، التي من المفترض أن تكون «كلب الحراسة» للنظام الديمقراطي، وفي إسرائيل بالذات فإن فروع الاقتصاد الواقعة تحت سيطرة هذه العائلات تزيد من عمق المشكلة.

وتعطي لحمان ميسر نماذج بأسماء عائلات، فمثلا «مجموعة عيدان عوفر وموزي فارتهايم» تسيطر سوية على بنك «مزراحي طفحوت»، وفي موازاة ذلك فإن لفارتهايم أسهما مباشرة في شركة البرامج التلفزيونية «كيشت» التي لها حصة كبيرة في القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي، في حين أن لعوفر أسهما في شركة «ريشت» التي لها هي أيضا حصة كبيرة في القناة الثانية ذاتها، ويتضح أن أحد أنسباء عوفر له أيضًا أسهم في شركة البرامج «كيشت»، وهذه وسائل إعلام كبيرة.

وتقول لحمان ميسر إن هذه العائلات أضرت منذ زمن بالمسار الأساس الذي يسمح لكل مواطن بالتأثير على شكل الحكم من خلال الاقتراع، فالمشكلة ليست مستقبلية بل هي قائمة وبشكل كبير، وهذه هي واقع الحال في إسرائيل، «وأنا أنتظر ضرر هذه الاحتكارات بالاقتصاد كي تتحرك الحكومة»، لأن الحكومة لن تتحرك طالما أن الضرر هو على مستوى المجتمع وأسس النظام، و»إذا ما تضرر الاقتصاد سريعا، فهناك احتمال لإنقاذ الديمقراطية، لأن الديمقراطية، وكما يبدو، قيمة ليست بهذه الدرجة من الأهمية كي تحرك الحكومة».

وتشير إلى أن محافظ بنك إسرائيل المركزي ستانلي فيشر فهم هو أيضا لماذا يشكل هذا النوع من الاحتكارات خطرا على الاقتصاد، فهو خطر على الديمقراطية لأن عددا قليلا جدا من الناس بإمكانه أن يفرض إملاءاته بشأن أي من القوانين التي يتم إقرارها وأي قائد سياسي يتم انتخابه، ومن يتبرع لهذا الحزب أو ذاك.

ويقول دروم شتروم، الذي كان مسؤولا في وزارة المالية عن تطبيق الأنظمة المقيدة لحركة الاقتصاد الخاص، إن المشكلة المطروحة هي اجتماعية وسياسية، وقائمة منذ سنوات طويلة، وهي ستتصاعد أكثر.

ويتابع قائلا: إن سيطرة هذه العائلات على الاقتصاد وصلت إلى مستوى مُنعت فيه شركات عالمية كبرى من الدخول إلى الاقتصاد الإسرائيلي، فمثلا شركة «نستله» العالمية تدخل إلى كل دولة في العالم من خلال إقامة مصانع خاصة بها، إلا إنها في إسرائيل اضطرت إلى أن ترتبط بشركة «أوسم» الإسرائيلية، كذلك فإن شركة «يونيليفر» الغذائية العالمية لم تنجح في إقامة مصانع خاصة بها في إسرائيل، إلا من خلال الشراكة مع شركة شتراوس.

ويطرح رئيس نقابة موظفي بنك «هبينلئومي» الإسرائيلي، حانوخ ليفني، المشكلة على مستوى العاملين في هذه الشركات، ويقول بغضب واضح إن هذه الشركات المسيطرة على الاقتصاد لا تدرج العاملين في حساباتها ولا تعمل لهم أي حساب، لأن ما يعني كبار أصحاب رأس المال، أو سلاطين المال، هو جني أرباح أكثر، فبنك «هبينليئومي» واقع تحت سيطرة تساديك بينو، الذي يملك أيضا شركة «باز» وهي من أضخم شركات توزيع الوقود في إسرائيل، ويملك أيضا مصافي البترول في أسدود.

ويتابع ليفني قائلا «إنني أعمل لدى واحدة من أكبر العائلات الاحتكارية، ولكنني اشتراكي، وغالبية العاملين لدى هذه العائلات ليست منظمة نقابيا، وتحصل على رواتب الحد الأدنى وتعمل بشروط عبودية، فسلاطين المال لا يمكنهم المس بأماكن عمل منظمة، ولذا فهم يمنعون تنظيم العمال لديهم، إنني أعمل في معبد يصبح رأس المال فيه هو الإله المقدس، وهو فوق كل شيء، وعليك أن تنكر ذاتك أمامه، لأنك لا تساوي شيئا».

ويقول عضو الكنيست حاييم أورون، رئيس حركة ميرتس، إنه في الظروف الحالية التي يتداخل فيها رأس المال بالسلطة ويسيطر عليها، يكون من الصعب الدفاع عن الجمهور وحمايته من هؤلاء، وهناك صعوبة سياسية في مكافحة الربط بين رأس المال والجهاز السياسي.

وأعطى أورون نماذج لشركات احتكارية، مثل شركة الاسمنت التي يملكها نوحي دانكنر، وتنتج اسمنت «نيشر»، فهي تسيطر على ٩٠٪ من سوق الاسمنت، ولا تسمح لأي جهة بأن تنافسها، كما قدم نماذج حول مدى تأثير أصحاب الشركات الكبرى على القرارات الاقتصادية الإستراتيجية وحتى المرحلية.

ويقول الباحث الاجتماعي أوري رام إن ما نراه اليوم من احتكارية بدأ عمليا قبل ٢٥ عاما من خلال سياسة الخصخصة، حينما بدأ بيع القطاع العام للشركات الخاصة. ويضيف «إن مصطلح خصخصة هو مصطلح مضلل، لأن ما يجري هو تحويل ملكية الجمهور العام إلى ملكية فردية، فالدولة تنزع من الجمهور ثروته وتحولها إلى أصحاب رأس المال، لقد تحولت إسرائيل إلى دولة لرفاهية أصحاب رأس المال، والاحتكارية تتسع بتسارع كبير وسوق العمل تتقلص، وطالما لم يصل هذا إلى الرأي العام ويثيره، فإن هذه عملية ستتواصل، وما نراه اليوم هو أن الجمهور بات خاضعا لأصحاب رأس المال».

وخصصت صحيفة «هآرتس» مقالا افتتاحيا في أحد أعدادها الأخيرة لهذه القضية، وقالت إن الاقتصاد الإسرائيلي هو من الاقتصادات التركيزية في الغرب، فإن نحو ٢٠ مجموعة تسيطر على قسم كبير منه، وفي كل واحد من الفروع المركزية، كالبنوك، وقطاع التأمين والشبكات الخليوية، يسيطر عليها لاعبان أو ثلاثة لاعبين فقط.

وأضافت «هآرتس»: إن المجموعات التجارية الكبرى تسيطر أيضا على مؤسسات مالية وعلى أعمال تجارية حقيقية، كالعقارات، الطاقة، التوزيع بالمفرق، والإعلام. هذه السيطرة المتداخلة تعطي أصحاب السيطرة قوة هائلة، تسمح لهم بدحر المنافسين الجدد من السوق ومواصلة تعظيم قواهم. المركزية تمس بالمنافسة، التنمية، التطوير والرفاه العام. وهي تقود أيضا إلى أسعار عالية وخدمات متوسطة في ظل غياب المنافسة. كذلك فإن القوة الشديدة للمجموعات المسيطرة حيال الساحة السياسية، تخلق أيضا تهديدا على الديمقراطية.

واختتمت أن هذا المستوى من المركزية عال أكثر مما ينبغي وإشكالي جدا، وقد حان الوقت لمعالجته. ولهذا الغرض أمر نتنياهو مدير عام ديوانه بتشكيل لجنة. ينبغي الأمل في أن تقوم اللجنة بعملها بسرعة وأن تعمل بجدية على تقليص المركزية وتحسين جودة حياة المواطنين.

هذا، وكانت عدة جهات نادت في الآونة الأخيرة بإقامة لجنة تحقيق رسمية للبحث في ظاهرة الاحتكارية المتنامية ومدى انعكاسها على الاقتصاد والسلطة الحاكمة، وأظهر رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو نوعا من قبول الفكرة وطلب من أحد مستشاريه بدء التحضير لهذا الموضوع، لكن المراقبين يؤكدون أن ما أظهره نتنياهو من تجاوب كان بهدف امتصاص النقمة، خاصة وأنه من أكثر رؤساء الحكومات ارتباطا بهذه العائلات الاحتكارية.

موجز اقتصادي

ارتفاع حجم الصادرات الإسرائيلية إلى الشرق الأقصى

أظهرت معطيات معهد الصادرات الإسرائيلية، الصادرة في الأسبوع الماضي، أن الصادرات الإسرائيلية إلى الشرق الأقصى ازدادت بشكل كبير، مما أعاد ترتيب تدريج الصادرات الإسرائيلية حسب الدول، على الرغم من أن الدول التي تراجعت إلى الخلف، ومن بينها تركيا، لم يتراجع حجم صادراتها، ولكن الازدياد الحاد في الصادرات إلى الشرق الأقصى أدى إلى تراجع مرتبتها.

وفي حال بقيت معطيات النصف الأول من العام الجاري للعام كله، يكون الاقتصاد الإسرائيلي قد حقق واحدا من أهدافه في هذه المرحلة، وهو البحث عن أسواق أخرى نحو الشرق، وعدم الاعتماد فقط على الأسواق الأميركية والأوروبية، وخاصة على ضوء الأزمة الاقتصادية التي طالت أوروبا هذا العام لعدة أشهر، وبشكل خاص في اليونان، إذ علت أصوات في إسرائيل تدعو إلى تشجيع الصادرات نحو الشرق الأقصى إلى دول مثل الهند والصين وغيرهما.

وتبين من معطيات معهد التصدير أن الولايات المتحدة الأميركية حافظت على المرتبة الأولى من دون منازع، وبلغ حجم الصادرات الإسرائيلية إليها في النصف الأول من هذا العام حوالي ٦٦ر٥ مليار دولار، إلا أن حصة الولايات المتحدة من مجمل الصادرات الإسرائيلية تراجعت من ٣٣٪ إلى ٢٨٪، وهذا لأن حجم الصادرات لم يتغير في حين ارتفعت إلى الشرق الأقصى وأوروبا.

وقد ازدادت الصادرات إلى الشرق الأقصى في النصف الأول من هذا العام بنسبة ٢٠٪، وهذا ما رفع الهند من المرتبة الثامنة في العام الماضي إلى المرتبة الثانية، لأول مرّة في تاريخ الصادرات الإسرائيلية، وبلغ حجم الصادرات إليها ٩٩٠ مليون دولار، وحلت في المرتبة الثالثة بريطانيا بعد أن كانت رابعة، وبلغ حجم الصادرات إليها ٨٩٤ مليون دولار، تليها هولندا في المرتبة الرابعة بعد أن كانت ثانية، وبلغ حجم الصادرات إليها ٨٩١ مليون دولار.

كذلك فقد حققت الصين قفزة كبيرة في حجم الصادرات الإسرائيلية لترتفع من المرتبة ١١ في العام الماضي إلى المرتبة الخامسة، مع ٧٥٥ مليون دولار صادرات إسرائيلية، إلا أن الميزان التجاري مع إسرائيل يميل بطبيعة الحال لصالح الصين، وهناك تقديرات أن حجم الاستيراد الإسرائيلي من الصين يصل إلى حد ثلاثة مليارات دولار.

ونقرأ أيضا أن حجم الصادرات إلى إيطاليا كان ٧٤٥ مليون دولار، وفي المرتبة الثامنة جاءت تركيا التي على الرغم من الأزمة الاقتصادية فإن حجم الصادرات إليها لم يتراجع وكان في النصف الأول من العام الجاري ٦٣٨ مليون دولار، أي بمعدل سنوي هو ٢٥ر١ مليار دولار، في حين أن إسرائيل تستورد من تركيا بحوالي ٦ر١ مليار دولار. وفي المرتبة التاسعة بقيت فرنسا مع ٥٩٥ مليون دولار، وفي المرتبة العاشرة إسبانيا مع ٥٦٧ مليون دولار.

ويقول تقرير معهد التصدير الإسرائيلي إنه على الرغم من الأزمة الاقتصادية القصيرة التي ضربت أوروبا في النصف الأول من هذا العام، إلا إن الصادرات الإسرائيلية إلى هناك لم تتراجع، لا بل ازدادت، وبلغت حصة أوروبا من الصادرات الإسرائيلية ٣١٪ بدلا من ٢٨٪ في العام الماضي.

ارتفاع أسعار الطب الخاص بنسبة ٨٧٪ خلال ١٣ عاما

دل بحث جديد أجراه معهد «طاوب» الإسرائيلي أن أسعار الطب الخاص في إسرائيل ارتفعت منذ العام ١٩٩٥ حين بدأ تطبيق قانون الصحة الجديد، وحتى نهاية العام ٢٠٠٨، بنسبة ٨٧٪، في حين أن التضخم المالي بمجمله ارتفع في نفس الفترة في إسرائيل بنسبة ٥٩٪.

ويعود هذا الارتفاع الحاد إلى فتح أبواب سوق التأمينات الصحية الخاصة، للحصول على خدمات طبية متطورة أكثر وأسرع، من تلك التي تقدمها سلة الخدمات الطبية التي يقدمها قانون الصحة العام.

ونقرأ في هذا البحث أيضا أن كلفة الطب في إطار الخدمات الطبية التي تقدمها شبكات العيادات شبه الرسمية، لمن هم مشاركون في تأمينات طبية أعلى، ازدادت خلال الفترة المذكورة بنسبة ٧٨٪، في حين أن كلفة الطب العام الأساسي ارتفعت في نفس الفترة بنسبة ٧١٪.

لكن الاستنتاج الأهم الذي توصل إليه البحث هو أنه منذ العام ١٩٩٧ وحتى العام ٢٠٠٧ ارتفع الصرف الفردي على أمور الصحة بنسبة ١٠٣٪، وهذا في حين أن صرف الفرد على الأمور الاستهلاكية العامة ارتفع في نفس الفترة بنسبة ٤٣٪.

ويقول التقرير إن ارتفاع كلفة الطب في إسرائيل كان بسبب «أمركة» (من أميركا) جهاز الصحة في إسرائيل، بمعنى التوجه أكثر للخصخصة.

يذكر أن نتائج البحث هذا تؤكد دراسات عدة تصدر تباعا عن الفجوات الضخمة في الخدمات الطبية، إذ تعمقت في السنوات الـ ١٥ الأخيرة ظاهرة وجود طب للأغنياء وطب للفقراء في إسرائيل.

التمييز في رواتب النساء مستمر!

دلّ تقرير جديد صادر عن وزارة المالية الإسرائيلية على أن التمييز ضد النساء في سوق العمل ما زال متواصلا، وذلك على الرغم من سلسلة القوانين والإجراءات التي اتخذت في السنوات الأخيرة، وأيضا على الرغم من أن هذه القضية ظهرت أيضا في ملاحظات منظومة الدول المتطورة OECD لإسرائيل قبل انضمامها إلى المنظمة في أيار الماضي.

ويجري الحديث عن فجوة بين راتب الرجل وراتب المرأة في نفس الوظيفة والمنصب، حتى عندما تكون الوظيفة في منصب إداري رفيع المستوى، إلا أن البحث يتحدث أيضا عن تقليص الفجوة مقارنة مع الماضي، وحسب التقرير ذاته، فإن الفجوة الباقية ناجمة بالأساس عن أن الرجال يعملون ساعات إضافية أكثر، وهذا ما يرفع لديهم حجم الراتب غير الصافي، إلا أنه على مستوى الراتب الأساس الذي يتم احتسابه للتقاعد، فإن راتب النساء مساو تقريبا لراتب الرجال.

غير أنه وفق تقارير سابقة، فإن هذه الصورة التي يحاول تقرير وزارة المالية بثها بعيدة عن الواقع، خاصة وأن التقرير يتحدث أكثر عن الوظائف الأكاديمية، أما على المستوى العام فإن رواتب النساء تتراوح بالمعدل ما بين ٦٥٪ إلى ٧٥٪ من معدل رواتب الرجال، وهذا ما دعا منظمة الدولة المتطورة إلى طرح ملاحظتها بهذا الشأن أمام إسرائيل.

الصحف في إسرائيل لم تبادر إلى أي جدل معمق يتعلق بسياسة الحصار إزاء غزة!

"جوهر تغطية الصحف الإسرائيلية قرار تخفيف الحصار عن قطاع غزة في تقرير جديد لـ«مركز كيشف»"

ترجمة وإعداد: سعيد عياش

تعريف

هذا التقرير الذي صدر مؤخرا عن «مركز حماية الديمقراطية في إسرائيل- كيشف» وتلقى ملحق «المشهد الإسرائيلي» نسخة منه، هو جزء من بحث جاد ومعمق يعكف المركز على إعداده منذ بضعة أشهر، ويتناول بالنقد والتحليل شكل وطابع تغطية الصحافة الإسرائيلية (العبرية) المكتوبة قضية مهاجمة إسرائيل (في ٣١ أيار الماضي) قافلة «أسطول الحرية» وما رافقها ونجم عنها من آثار وتداعيات. ويتمحور هذا التقرير (الجزئي)، الذي ننقل هنا ترجمة كاملة له والذي شارك في إعداده وكتابته الباحثان في المركز المذكور شيري أرام وعوفر فلدوفسكي، حول عرض وتحليل تغطية الصحف العبرية اليومية الأربع الكبرى لقرار الحكومة الإسرائيلية «تخفيف الحصار» المفروض على قطاع غزة منذ أربع سنوات، مبينا أن تغطية هذه الصحف (في اليومين موضع البحث ٢١ و٢٢ حزيران ٢٠١٠) اتسمت بالقصور والانتقائية والسطحية خاصة وأنها «لم تتناول بالنقد الجوانب والأبعاد المرتبطة بسياسة الحصار وطابعها وانعكاساتها».

التقرير

في ٢٠ حزيران ٢٠١٠ أعلنت حكومة إسرائيل عزمها تغيير سياسة الحصار المفروض على قطاع غزة وفتح المعابر لإدخال بضائع وسلع مدنية منع دخولها إلى القطاع طوال السنوات الأربع الماضية. هذا التغيير الحاد في سياسة الحكومة، والذي جاء في أعقاب قضية (مهاجمة) أسطول المساعدات التركية، يثير تساؤلات وملاحظات لاذعة فيما يتعلق بطريقة تغطية سياسة الحصار في وسائل الإعلام الإسرائيلية المركزية.

إن تفحص هذه التغطية لقرار الحكومة في الصحف الإسرائيلية الأربع الكبرى («يديعوت أحرونوت»، «معاريف»، «هآرتس» و«يسرائيل هيوم») في يومي ٢١- ٢٢ حزيران، التاليين لاتخاذ القرار بشأن التغيير في سياسة الحصار، يطرح هذه التساؤلات بحدة أكبر.

وقد كان من الجدير بالصحف الإسرائيلية المركزية، لا سيما بعد أن أقر رئيس الحكومة (ب. نتنياهو) ومعاونوه أن الحصار المدني المشدد على أكثر من مليون ونصف المليون إنسان، والذي استمر أربع سنوات، لم يحقق أية نتيجة إيجابية، بل وأضر بمصالح إسرائيل، أن تطرح أسئلة فيما يتعلق بتبصر ومسؤولية أولئك الذين قرروا فرض هذا الحصار. كان يتعين على هذه الصحف أن تسأل حول ما إذا كان رئيس الحكومة محقا في تقديراته، والأهم من ذلك أن تسأل: إذا كان الحصار بالفعل لم يحقق أية فائدة أو جدوى أمنية، فلماذا اتخذ القرار برفعة فقط بعد ورطة مهاجمة الأسطول التركي؟! إن تفحص التغطية في تلك الفترة يظهر أن الصحف الإسرائيلية لم تنشغل بتوسع في هذه الأسئلة، وإنما فضلت، عوضا عن ذلك، التركيز على بعد آخر لقرار الحكومة المذكور:

فقد ذكرت عناوين الصحف أن قرار الحكومة يشكل انتصارا للقائمين على تنظيم أسطول المساعدات التركي، ورضوخا للضغوط الدولية التي مورست على إسرائيل. هذه التغطية انطوت على توجيه رسالة عاطفية ضد قرار الحكومة وركزت على البعد العاطفي لقضية الأسطول.

لم تتضمن التغطية أي نقاش جدي ذي بال لماهية ومبررات قرار الحكومة، أو الآراء والادعاءات التي طرحها المعارضون للقرار، وفي الحالات التي تم فيها تناول هذه الجوانب بشكل محدود، فقد جرى ذلك بعيدا عن العناوين الرئيسة والصفحات الأولى. فقط في عمق النصوص كان يمكن للقراء معرفة الاعتبارات التي وقفت وراء القرار، وأن رئيس الحكومة نتنياهو يعتقد الآن أن الحصار الذي استمر أربع سنوات أضر بإسرائيل أكثر مما نفعها.

إلى ذلك فقد أقصيت إلى هامش التغطية معلومات مهمة أشارت إلى محدودية تأثير تخفيف الحصار على الوضع الإنساني في قطاع غزة. إن إقصاء مثل هذه المعلومات المهمة إلى هوامش التغطية من شأنه أن يشوه صورة الواقع التي تلقاها قراء الصحف. وفي ظل هذا الوضع سيجد هؤلاء القراء صعوبة في فهم الانتقادات الدولية لإسرائيل بشأن الوضع الإنساني في غزة، في حال تجدد هذه الانتقادات.

التغطية بعد قرار رفع الحصار في صحيفة «معاريف»

جاء في عنوان الصفحة الأولى يوم ٢١ حزيران: «تأثير (قضية) الأسطول: إسرائيل تخفف الحصار على غزة». العناوين الرئيسة في الصفحة الخامسة واصلت وربطت «التسهيلات» بالضغوط الدولية التي اشتدت بعد مهاجمة سفن أسطول الحرية:

عنوان رئيسي: «الضغط الدولي أعطى أكله- كسر الحصار». وأورد العنوان الفرعي أمورا تدعم قرار الحكومة، لكن من دون إيضاح أو ذكر دوافع القرار: «نتنياهو بالذات، رئيس الحكومة الذي أعلن حربا على حماس، هو الذي قرر إزالة الحصار عن غزة* الحصار فرض بعد اختطاف شاليت، قبل أربع سنوات* مقرب من نتنياهو: اتخذنا القرار الصحيح».

فقط في عمق نص التقرير اكتشف القراء أنه وقفت وراء القرار أيضا اعتبارات أمنية، فالتسهيلات ستمكن، حسب موقف الحكومة، من تعزيز وتشديد الحصار الأمني. كذلك لم يكتشف القراء سوى في عمق النص أن أوساطا في مكتب رئيس الحكومة تعتقد أن السياسة التي اتبعت حتى الآن كانت خاطئة: «مغزى القرار هو عدم وجود حصار مدني على غزة، ولكن هناك حصار أمني وهذا الحصار الأمني سوف يزداد الآن إحكاما، وذلك لأننا جردنا حماس من القدرة على اتهام إسرائيل بالمس بالسكان المدنيين، ولأن أصدقاءنا في العالم يؤيدون قرارنا ويوفرون شرعية دولية لمواصلة الحصار الأمني على حماس. اتخذنا القرار الصحيح بالنسبة لإسرائيل، أمنيا وسياسيا».

مصدر مقرب من رئيس الحكومة أضاف قائلا:

«السياسة الجديدة، التي تسمح بدخول الباستا (المعكرونة بأنواعها) بشكل حر إلى القطاع، تعزز أيضا قدرتنا على الوقوف أمام العالم والحصول على شرعية للحصار الأمني، كما أنها تعزز موقفنا الأخلاقي في مطالبة المجتمع الدولي بالعمل بشكل حازم من أجل إطلاق سراح غلعاد شاليت. والحقيقة أن الحصار الذي فرض حتى الآن لم يؤد إلى تحرير شاليت».

وتابع المصدر ذاته قائلا: «السياسة السابقة، التي قيدت دخول الكزبرة، جعلت من الصعب على إسرائيل تطبيق الحصار الأمني، إذ إن أصدقاءنا في العالم انتقدوا ذلك أيضا. السياسة الجديدة سليمة أكثر، كما أنها أكثر وضوحاً وتلاؤما مع أهدافنا الحقيقية المتمثلة في درء الخطر الأمني عن مواطني إسرائيل وإعادة غلعاد شاليت». هذه المبررات الوجيهة لدى رئيس الحكومة وحاشيته، والتي تشكك في منطق وحكمة سياسة الحصار التي انتهجتها حكومات إسرائيل طوال السنوات الأربع المنصرمة، ومن ضمنها حكومة نتنياهو، لم تظهر في عناوين الصحف، بل آثر المحررون أن يبرزوا في العناوين «قصة الرضوخ للضغوط الدولية». في اليوم التالي (٢٢/٦/٢٠١٠)، واصلت «معاريف» إتباع خط مشابه. فقد نشرت الصحيفة رسما كاريكاتوريا يظهر فيه نتنياهو يجثو منحنيا تحت وطأة ثقالة كتبت عليها عبارة «ضغط دولي». وجاء في عنوان بجانب الكاريكاتير: «مسألة زعامة- بن درور يميني، عوفر شيلح ويهودا شاروني (كتاب أعمدة ومعلقون في الصحيفة تناولوا): فشل نتنياهو وباراك»، وفيما طالب شيلح وشاروني في تعليقيهما بأن يأخذ نتنياهو وباراك على عاتقهما مسؤولية الفشل في معالجة أسطول المساعدات التركي، من دون أن يناقشا جوهر سياسة الحصار أو القرار برفعة جزئيا، ذهب بن درور يميني في زاويته إلى القول إن «الحصار على قطاع غزة كان أحد أكثر الأشياء العادلة والمبررة التي أقدمت عليها إسرائيل في محاربتها للإرهاب الفلسطيني»، معتبرا أن قرار تغيير طابع سياسة الحصار يعد بمثابة «هزيمة».

تغطية الموضوع في الصفحة الثامنة عرضت أيضا الضغط الدولي كعامل يقف وراء التغيير في سياسة الحصار:

«مبعوث الرباعية الدولية للشرق الأوسط ينخرط في جبهة الدعاية الإسرائيلية (عنوان علوي).

مندوب جديد للسياسة الإسرائيلية في وسائل الإعلام: رئيس حكومة بريطانيا الأسبق توني بلير يجند خبرته الواسعة ومكانته الدولية من أجل شرح قرار تخفيف الحصار عن غزة، فيما يواصل ملك الدعاية والإعلام، نتنياهو، الاختباء خلف الكواليس» (عنوان رئيسي).

إذن فقد امتنعت «معاريف» في يومي التغطية اللذين يتناولهما هذا التقرير عن إجراء نقاش نقدي حول سياسة الحصار على غزة، ولم تعط مكانا بارزا في التغطية للمبررات التي قبعت خلف قرار تخفيف الحصار، بل فضلت الصحيفة أن تبرز لقرائها القصة القائلة إن القرار يشكل رضوخا للضغط الدولي فقط.

التغطية في «يديعوت أحرونوت»

في ٢١ حزيران اختارت «يديعوت أحرونوت» أن تقلل بشكل ملموس من انشغالها في موضوع التغيير الدراماتيكي في سياسة الحصار ولم تتطرق إلى قرار الحكومة سوى في الصفحة الثامنة من عددها. وقد بدا طابع التغطية في «يديعوت أحرونوت»، فيما يتعلق بقرار تخفيف الحصار، مشابها للتغطية في «معاريف»، وجاء في عناوين التقرير الذي تناول الموضوع:

«بعد أسبوعين من (مهاجمة) الأسطول: نتنياهو يصادق على تخفيف الحصار عن غزة (عنوان علوي).

حصار أبيض (عنوان رئيسي)

* من الآن سيسمح بإدخال كل شيء إلى القطاع، باستثناء الأسلحة والمواد «الداعمة للقتال» * مقربون من رئيس الحكومة: هذا قرار سليم، وكنا نفكر بذلك قبل الأسطول التركي* هيئة النضال من أجل إطلاق سراح شاليت: هذا يظهر إلى أي حد نحن قابلون للضغط» (عنوان فرعي).

هنا أيضا لم تصل المبررات القابعة خلف قرار الحكومة إلى عناوين الصحيفة. فالعنوان الرئيسي («حصار أبيض») وتعقيب هيئة النضال لإطلاق شاليت المقتبس في العنوان الفرعي، ينتقدان القرار (تخفيف الحصار) ويصورانه كرضوخ للضغوط . في عمق النص فقط أوردت الصحيفة أقوال المقربين من رئيس الحكومة التي تشرح ماهية القرار و«القيود السخيفة» التي شكلت أساسا للسياسة السابقة: «[...] وأضاف مقربو رئيس الحكومة أن القيود المفروضة على دخول الكزبرة والمعكرونة كانت «سخيفة» ولم تؤد إلى إعادة غلعاد شاليت أو إلى وقف إطلاق صواريخ القسام. هذه هي السياسة الصحيحة التي كان يتعين انتهاجها بمعزل عن قضية الأسطول. فحين تلغى القيود على المعكرونة والكزبرة فإن هذا يتيح لك التركيز على صواريخ القسام والحصول على دعم وتأييد العالم».

في اليوم التالي (٢٢/٦/٢٠١٠) واصلت الصحيفة أيضا إبراز جانب الرضوخ للضغوط الدولية كموضوع مركزي يتعلق بقرار تغيير سياسة الحصار: «نوعم شاليت: نتنياهو رضخ للضغط (عنوان علوي)؛ ماذا بالنسبة لغلعاد؟ (عنوان رئيسي)؛ بعد قرار رئيس الحكومة رفع الحصار عن غزة: والدا غلعاد شاليت ينزعان القفازات، حجاي هداس ضد العائلة: نضالكم يخدم حماس» (عنوان فرعي)!

تجدر الإشارة مع ذلك أنه وإلى جانب التغطية التي تصف القرار كرضوخ إسرائيلي، فقد كانت «يديعوت أحرونوت» الصحيفة الوحيدة التي انتقدت أيضا بشكل بارز وحاد التغيير الفجائي في موقف نتنياهو وطريقة اتخاذ القرارات من جانب حكومته وحكومات إسرائيل السابقة في كل ما يتعلق بسياسة الحصار. ففي تعليق، نشر إلى جانب العنوان الرئيسي لعدد الصحيفة، تحت عنوان «كزبرة وحصى» ورد ما يلي: «إذا كان الحصار على غزة ضروريا فما الذي جعله فجأة غير ضروري إن لم يكن ذلك سلوكنا وتعاملنا الفاشل مع الأسطول وما تلاه؟!».

واستمرارا لما نشر في الصفحة الثالثة، طرح أيضا السؤال المهم: «إذا كان ذلك هو الأمر السليم الواجب عمله، فلماذا لم نقم بذلك قبل سنة؟ لماذا استمر هذا الحصار ثلاث سنوات إلى أن احتجنا للقيام بعملية فاشلة مثل عملية اعتراض الأسطول التركي وما تلاها من ضغوط دولية مكثفة لجر إسرائيل إلى قرار لم تكن راغبة فيه حقا؟».

وتورد الصحيفة في الصفحتين ٢ و٣ من عددها انتقادات للتغيير الفجائي في موقف حكومة نتنياهو: «هكذا انقلب موقف الحكومة تجاه الحصار على قطاع غزة خلال أقل من شهر واحد.. نعم للحصار.. لا للحصار! ما هو موقف رئيس الحكومة فيما يتعلق بالحصار على قطاع غزة؟ الجواب يتوقف على توقيت طرح السؤال.. في بداية حزيران قال نتنياهو إن الحصار ضروري.. اليوم يقول نتنياهو إن هناك ضرورة لتخفيف الحصار!».

هذا النقد يستحق التنويه. لكن كما أسلفنا، فقد كانت الرسالة التي أبرزها محررو «يديعوت أحرونوت» فيما يتعلق بماهية قرار تخفيف الحصار في يومي التغطية اللذين جرى تفحصهما واضحة: قرار نتنياهو يشكل رضوخا للضغط الدولي. هنا أيضا لم يجر نقاش جاد وحقيقي بشأن فائدة أو عدم فائدة الحصار الذي تقرر تخفيفه.

التغطية في «يسرائيل هيوم» (إسرائيل اليوم)

تحدث عنوان ورد في الصفحة الأولى من الصحيفة الصادر في ٢١ حزيران عن قرار تخفيف الحصار دون التطرق إلى المنطق الكامن خلف القرار: المجلس الوزاري المصغر يقرر تخفيف الحصار عن غزة* موافقة على إدخال بضائع ومواد بناء* ترحيب أميركي* رئيس الحكومة: سنمنع إدخال وسائل قتالية.

ويصف العنوان الفرعي لتقرير نشر على الصفحة (٧) صورة مشابهة لتلك التي وصفت في عناوين «معاريف» و«يديعوت أحرونوت»، وفحواها أن نتنياهو أجبر على اتخاذ القرار:

«بضائع نعم، مواطنون لا (عنوان رئيسي)... تسهيلات في الحصار: وافقت الحكومة على السماح بدخول سلع من مختلف الأنواع إلى قطاع غزة، بما في ذلك مواد بناء* دخول الأفراد ما زال ممنوعا* نتنياهو في أحاديث مغلقة: لم يكن أمامنا خيار» (عنوان فرعي)

وألمحت عبارة وحيدة، ظهرت في الفقرة الأخيرة من التقرير، إلى النقاش النقدي الذي غاب عن التغطية: عضو الكنيست نحمان شاي (كاديما) هاجم القرار وقال إن سياسة الحصار على غزة أفلست: «من الواضح الآن أن عملية اتخاذ القرارات من جانب الحكومة عشية الأسطول وبعده يجب أن تخضع لتحقيق سريع».

وكما في باقي الصحف، لم تطرح هذه الصحيفة أيضا الأسئلة المهمة حقا، المتعلقة بدوافع قرار نتنياهو وماهيته وما يعنيه حيال قرارات سابقة اتخذها نتنياهو نفسه وقرارات اتخذتها الحكومات الإسرائيلية السابقة حول موضوع الحصار ذاته. زاوية دان مرغليت، التي نشرت في أسفل الصفحة تحت عنوان «بين رفع الحصار ومنع الأسطول» اكتشفت بدورها أيضا أن الحصار المفروض على قطاع غزة طوال السنوات الأربع الأخيرة، يضر بإسرائيل: «إنه (الحصار) يلحق بحجمه الحالي ضررا شديدا بإسرائيل على الصعيد العالمي، ولا يساهم في دفع موضوع إطلاق سراح غلعاد شاليت، ولذلك سيعود إلى مقاييسه الأصلية: منع تهريب أسلحة ومواد تخريبية إلى القطاع ولكن من دون تدخل إسرائيلي في حركة مرور المواد الغذائية والسلع المدنية الأخرى». وقد اكتفى مرغليت بهذا التحليل بدون أن يتقدم خطوة واحدة إلى الأمام، ولكن إذا كان هذا هو الوضع حقا، فلماذا انتظر نتنياهو إلى ما بعد حادث الأسطول من أجل اتخاذ هذا القرار؟! لماذا قررت الحكومات السابقة إتباع سياسة تلحق ضررا بإسرائيل؟!

في اليوم التالي (٢٢/٦/٢٠١٠) استدرك دان مرغليت في تعليقه المنشور على الصفحة الأولى من عدد الصحيفة تحت عنوان «من أجل ثقة الجمهور»، مذكرا في جملة مقتضبة أن قرار نتنياهو يناقض سياسة حكومته وحكومات إسرائيل السابقة. وقد حملت زاوية مرغليت رسالة واضحة مؤداها أن المكسب الوحيد الناتج عن القرار الأخير مرتبط بالساحة الدولية: «بعد أن برر أولمرت وباراك وليفني ونتنياهو الحصار أمام العالم أجمع، فإن التخلي السريع عنه الآن سيضعف ثقة الجمهور بحجج وطروحات قادته. لقد حققت إسرائيل من خلال الخطوة التي أقرت بالأمس مكسبا واحدا فقط، وهو الترحيب والرضا اللذان جرى التعبير عنهما في العواصم الغربية. لكن ثقة الجمهور (الإسرائيلي) بموقف الحكومة تتعرض الآن لحالة من الاهتزاز والتقلب، ولهذا السبب بالذات لا بد من العمل وبقوة أشد على منع وصول الأسطول القادم، الذي أبحر من لبنان إلى قبرص في طريقه إلى غزة». وذهب مرغليت إلى القول في تتمة زاويته، المنشورة على الصفحة الثانية، إنه ما زال من المبكر الحكم حول ما إذا كانت سياسة الحصار بشكلها المتبع حتى الآن هي سياسة صحيحة، أم أن تخفيف الحصار سيكون مفيدا. هذا النقاش ورد في جملة واحدة في عمق تتمة نص التعليق على الصفحة الثانية.

كذلك فقد ركزت عناوين التقرير الإخباري حول الموضوع على الضغوط الدولية التي تعرضت لها إسرائيل: «التسهيلات ستبطل حجج حماس. نتنياهو أوضح أن تغيير السياسة في القطاع سيساهم في تحسين وضع إسرائيل أمام الرأي العام العالمي. لن تستطيع حماس الإدعاء بعد الآن بوجود أزمة إنسانية في غزة»..

لقد امتنعت صحيفة «إسرائيل اليوم» أيضا عن إثارة السؤال المهم حقا: ما الذي يقوله قرار نتنياهو الأخير عن قرارات سابقة اتخذها بنفسه وقرارات اتخذتها الحكومات الإسرائيلية السابقة؟ كذلك لم تبرز الصحيفة النقاش الجوهري مع وضد القرار في العناوين التي تحدثت عن رئيس حكومة يتخذ قرارات اضطرارية تحت ضغط دولي.

التغطية في «هآرتس»

العنوان الرئيسي لصحيفة «هآرتس» في ٢١ حزيران تحدث أيضا عن قرار الحكومة: «نتنياهو أمر برفع حصار البضائع عن قطاع غزة». وهنا أيضا أطر العنوان الفرعي القرار كرضوخ لضغوط دولية وإن بشكل غير مباشر: «بعد حوالي ثلاث سنوات قررت إسرائيل السماح بدخول حر للبضائع ومواد البناء إلى غزة* مصدر رفيع في ديوان نتنياهو: من الآن سيكون التركيز على صواريخ القسام وليس على الكزبرة التي لا تسمح إسرائيل بدخولها».

وعلى غرار العناوين في الصحف الثلاث السابقة فقد أطر عنوان زاوية التعليق القرار كنتيجة للصراع بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمي أسطول المساعدات التركية، حيث جاء في العنوان «الأسطول انتصر». ويعرض مستهل التعليق، الذي نشر على الصفحة الأولى، قرار تخفيف الحصار كانتصار لرئيس حكومة تركيا: باستطاعة رئيس حكومة تركيا، رجب طيب أردوغان، أن يلوح بإشارة النصر. صحيح أن الأسطول التركي لم يصل في الواقع إلى قطاع غزة، وأن تسعة أتراك قتلوا، ولكنه حقق هدفه بكسره للحصار الإسرائيلي على «حماستان». بيان المجلس الوزاري المصغر أمس وضع حداً للحصار المدني المفروض على غزة منذ ثلاث سنوات، عقب سيطرة حماس على القطاع. مع ذلك فقد أعطت «هآرتس» مساحة لانتقاد تلكؤ رئيس الحكومة (نتنياهو) في تنفيذ التسهيلات في الحصار، كما أعطت مساحة معينة في التغطية لمناقشة أحد الأسئلة الصعبة وهو: إذا كان الحصار قد أضر بإسرائيل، فلماذا لم يتخذ القرار بتخفيفه قبل أحداث الأسطول التركي؟! غير أن الصحيفة لم تبرز هذا النقد في العناوين، وإنما أقصته إلى عمق النص، في الصفحة الثانية. كذلك لم يتطرق هذا النقد إلى سياسة جميع الحكومات الإسرائيلية في السنوات الأربع الأخيرة، بل ركز على تأطير القرار كرضوخ للضغط الدولي:

«[...] يتعين على نتنياهو أن يفسر الآن لماذا انتظر إلى أن تورطت إسرائيل في موضوع الأسطول، عوضا عن أن يعلن عن التسهيلات قبل بضعة أسابيع. لديه تفسير سيعرض بالتأكيد أمام «لجنة تيركل»: إسرائيل باشرت في إعادة النظر في الحصار قبل إبحار الأسطول التركي، وقد أيد نتنياهو منذ البداية السياسة التي أقرت بالأمس. وكان نتنياهو قد أعرب عن تقديره أن الحصار لا يساعد في الإفراج عن غلعاد شاليت، لأنه يخلق تناظراً أخلاقيا، إذ باستطاعة حماس أن تبرر استمرار أسره ومنع زيارته بالمعاناة التي يتسبب بها الحصار [...] ولكن في الحياة لا يكفي أن تكون محقا، أو أن تقيم الوضع بشكل سليم. فالتوقيت لا يقل أهمية، إذ إن المستوى السياسي في إسرائيل لم يسارع إلى اتخاذ القرار بشأن تغيير سياسة الحصار، ولم يقدر قطعا أن عملية منع الأسطول من مواصلة رحلته إلى غزة سوف تنتهي بسقوط تسعة قتلى أتراك. نقاش الموضوع جرى ببطء فيما استمر الحصار على حاله ومن الواضح الآن، حتى للقيادات الإسرائيلية، أن الأسطول التركي عجل في اتخاذ القرار بشأن تغيير السياسة. [...] لقد خسرت الحكومة نقاطا، وها هو نتنياهو يظهر مجدداً كمن يتخذ القرارات فقط تحت وطأة ضغط شديد..»

في اليوم التالي (٢٢ حزيران) واصلت «هآرتس» إتباع خط مشابه. فزاوية التعليق التي كتبها عاموس هرئيل ونشرت على الصفحة الأولى للعدد تحت عنوان «توقع إقرار تسهيلات إضافية في الحصار على غزة»، عرضت القرار على أنه «أكثر من فوز بالنقاط لحركة حماس أو لحكومة تركيا. إنه إنجاز حقيقي لما يسمى بفكرة المقاومة والتحالف الراديكالي الذي يضم إيران وسورية وحماس وحزب الله، والذي التحقت به في الآونة الأخيرة تركيا أيضا».

تتمة زاوية التعليق نشرت على الصفحة الثانية تحت عنوان مختلف ينقل رسالة واضحة: «إنجاز لحماس- أكثر من فوز بالنقاط». فقط تقرير قصير في أسفل الصفحة، ذكر أن رئيس الحكومة السابق إيهود أولمرت رغب في رفع الحصار، لكنه اصطدم بمعارضة إيهود باراك. وهكذا اتضح أن نقاش فائدة أو جدوى الحصار جرى قبل فترة طويلة من قضية الأسطول التركي، وأن هذا النقاش لم يكن مرتبطا بالضرورة باعتبارات الفوز والخسارة أو الرضوخ لضغوط خارجية. وقد أشار التقرير ذاته بشكل مقتضب إلى الخلافات التي ظهرت في هذا الصدد (بين أولمرت وباراك) لكنه لم يتناول مبررات وحجج الجانبين، كذلك لم تتضمن تغطية الصحيفة في اليومين موضع البحث نقاشا جوهريا للمنطق القابع خلف الحصار، وقد آثر محرر «هآرتس» عوضا عن ذلك إبراز رسالة الرضوخ لحماس والضغط الدولي.

نقاط للتفكير

إلى جانب هذا النقد تجدر الإشارة إلى تقرير لعميرة هيس في صحيفة «هآرتس» تناول بعدا مهما آخر، غاب كليا تقريبا من التغطية في باقي الصحف. فقد تفحص التقرير، الذي نشر على الصفحة الثانية من عدد ٢٢ حزيران، درجة تأثير التسهيلات التي أعلنتها إسرائيل على الحياة اليومية للمواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة. ويثير نص التقرير بعداً يتعلق بالوضع الاقتصادي المتدهور في قطاع غزة، ليس فقط في سياق التسهيلات في إدخال البضائع وإنما أيضا في سياق القيود القائمة على خروج (تصدير) البضائع:

حصار غزة: المسكوت عنه.

«يقول سكيك (خبير اقتصادي فلسطيني): هناك سؤال آخر وهو إذا ما كانت إسرائيل تعتزم السماح بخروج منتوجات فلسطينية من القطاع؟ حتى لو سمحت بدخول مواد خام معينة (مثلا لصناعة النسيج التي كانت متطورة جداً في القطاع إلى أن توقفت نهائيا قبل ثلاث سنوات)، فإنه لا جدوى من طلب إدخالها إذا كان المنتجون لن يتمكنوا من تسويق إنتاجهم كالسابق (في إسرائيل والضفة الغربية)». هذا الأمر ينطبق أيضا على صناعة الأثاث والمواد الغذائية وفرع الزراعة. وتقول المحامية باشي (جمعية «غيشاه») إنه إذا كانت إمكانية التسويق خارج القطاع غير مضمونة فإن عوائد الإنتاج ستكون متدنية وهو ما سيؤثر أيضا على استعداد وقدرة المنتجين على تشغيل أيد عاملة، وهذا الأمر سيؤثر أيضا على القوة الشرائية في القطاع. وتضيف باشي» بدون ازدياد القوة الشرائية في القطاع لا معنى لتوسيع قائمة السلع، لأن التجار لن يطلبوا بضائع إضافية إذا كانوا يعلمون أن الناس يعجزون عن شرائها».

عنوان تقرير عميرة هيس «في غزة لا يكتفون بالتسهيل المعلن: الكيتش أب لن يحدث تغييرا»، يمكن أن يفسر بشكل يطرح هذه التساؤلات كشكاو وتذمرات. العنوان الفرعي فقط سعى إلى إيضاح أهمية هذه الأسئلة، والذي جاء فيه: «في القطاع يقولون إنه ليس من الواضح وإلى أي مدى يمكن لإدخال السلع أن يغير الوضع، مشيرين إلى ضرورة فتح المعابر أيضا أمام التصدير بغية تحسين وزيادة القوة الشرائية للسكان».

كما أشرنا فقد غابت هذه المعلومات والحقائق المهمة عن التغطية في بقية الصحف. في الصحف الثلاث الأخرى ظهرت في هوامش النصوص عبارات وجمل قليلة تحدثت عن ترحيب المجتمع الدولي بالتسهيلات، ودعوته إلى توسيعها لأن وضع سكان القطاع ما زال صعبا. ولكن من ناحية عملية لا يمكن للقارئ أن يفهم مغزى هذه المطالب، بسبب عدم تلقيه معلومات أو إيضاحات للمصاعب التي يواجهها الغزيون. ونظرا لأن العناوين تحدثت عن رضوخ إسرائيل للضغط الدولي، وعن رفع الحصار، فقد أوحت الرسالة المنقولة للقارئ أن الوضع الإنساني في قطاع غزة سيتحسن بصورة ملموسة بعد هذه التسهيلات. وأوضحت المبررات التي نشرت في سياق تأييد التسهيلات أن إسرائيل لن تواجه الآن حججا أو شكاوى وذلك بعد أن رفع الحصار الإنساني، الأمر الذي سيتيح تسليط الضوء عليه كحصار أمني فقط. وإذا ما أضيف إلى ذلك الغياب التام لأية معلومات تتعلق بدرجة التأثير المثير للجدل للتسهيلات الإنسانية فإن صورة الوضع التي حصل عليها قراء تلك الصحف ستبقى صورة جزئية وناقصة.

الأسئلة التي لم تسأل..

إن حقيقة أن نتنياهو صرح في أثناء النقاش الذي جرى قبل حادث الأسطول بأنه يؤيد تغيير «نظام الإغلاق» و«القيود السخيفة»، كما وصفها معاونوه، تثير في حد ذاتها أسئلة صعبة فيما يتعلق بالقرارات التي اتخذتها حكومة نتنياهو بشكل خاص، وحكومات إسرائيل في السنوات الأربع الماضية، بشكل عام، ولكن كما رأينا فإن هذه الأسئلة لم تطرح تقريبا لا من قريب ولا من بعيد.

هذه الصورة بمجملها تثير أسئلة لاذعة ليس فقط بالنسبة لشكل وطريقة التغطية الإعلامية للتسهيلات في سياسة الحصار على قطاع غزة، وإنما أيضا فيما يتعلق بتغطية قضية أسطول المساعدات إلى غزة والتي أدت إلى قرار تخفيف الحصار. اليوم، وبعدما اتضح أن رئيس حكومة إسرائيل شكك في جدوى سياسة الحصار- والتي كانت مسألة الإبقاء عليها أحد الأسباب المركزية لاعتراض الأسطول التركي، إضافة ما أفضى إليه الأمر من تعيين لجان تحقيق لتقصي الإخفاقات التي ألحقت بإسرائيل ضررا جسيماً في الساحة الدولية- أصبح من الجدير والملح أن يطرح السؤال حول أداء وسائل الإعلام الإسرائيلية في تغطية الموضوع، وفي هذا السياق تبرز مجموعة من التساؤلات يمكن إيجاز أهمها بالآتي:

هل أجرت الصحف ووسائل الإعلام الإسرائيلية نقاشا يتناول سياسة الحصار وجدواها وانعكاساتها؟

هل أطلعت وسائل الإعلام الجمهور على معلومات وحيثيات تتعلق بالطابع المدني / الإنساني للحصار؟

كيف تمت تغطية الانتقادات الدولية للسياسة الإسرائيلية؟

بأية طريقة تمت تغطية الحجج والمبررات والظروف التي أحاطت بعملية مهاجمة أسطول المساعدات، وهل جرى نقاش نقدي فيما يتعلق بعملية اعتراض الأسطول بعد حصولها؟!

مركز أبحاث إسرائيلي يرفع «مذكرة قانونية» إلى نتنياهو ومسؤولين إسرائيليين آخرين:

''القانون الدولي لا يعترف بحق اللاجئين الفلسطينيين وذريتهم في العودة''!

أعدت خبيرتان قانونيتان إسرائيليتان، مؤخرا، وثيقة ادعتا فيها أن «القانون الدولي لا يعترف بحق اللاجئين الفلسطينيين وذريتهم في العودة إلى بيوتهم». وتم تقديم الوثيقة إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، وإلى مسؤولين آخرين. وصدرت الوثيقة عن مركز «متسيلاه» [مركز الفكر الصهيوني واليهودي والليبرالي والإنساني]، وهي من إعداد رئيسة «متسيلاه»، البروفسور روت غابيزون، ونائبة رئيس جامعة بار إيلان، البروفسور يافه زيلبرشتس، المرشحة لتولي منصب سفير إسرائيل في الأمم المتحدة. ونشرت صحيفة يديعوت أحرونوت [٦,٨,٢٠١٠] البنود الأساسية في هذه الوثيقة.

ورغم أن الخبيرتين تدعيان أن الوثيقة هي عبارة عن «ورقة موقف» قانونية تعتمد على القانون الدولي من قضية اللاجئين الفلسطينيين، إلا إنه يظهر جليا في سياقها أنها نابعة من موقف سياسي يكاد لا يمت بصلة للقانون عموما وللقانون الإنساني الدولي خصوصا. ليس هذا وحسب، وإنما تهاجم الوثيقة أيضًا وكالة غوث وتشغيل اللاجئين – «الأونروا». فقد أكدت الوثيقة على أن «أي اعتراف بهذا الحق من شأنه أن يقيد إسرائيل، وأن يجر في أعقاب ذلك مطالب واسعة بالعودة [من جانب اللاجئين]، ما يعني نهاية الدولة اليهودية... وعلى إسرائيل الاستمرار في المعارضة الشديدة لتطبيق واسع لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى تخومها ويحظر أن يتم إغراؤها بالاعتراف بحق العودة حتى لو كان ذلك من خلال لفتة رمزية».

وينبغي الإشارة بداية إلى أن معارضة إسرائيل حق عودة اللاجئين الفلسطينيين تُستخدم في سن قوانين عديدة، وخصوصا تعديل «قانون المواطنة» الذي يقره الكنيست سنويا، منذ العام ٢٠٠٢. ويقضي هذا التعديل العنصري بمنع لم شمل عائلات فلسطينية يكون أحد الزوجين فيها مواطنا في إسرائيل والآخر فلسطينيا من سكان الضفة الغربية أو قطاع غزة أو حتى من الدول العربية. ويسري هذا التعديل على الفلسطينيين في القدس الذين يحملون «الهوية الزرقاء» والذين يتزوجون من فلسطينيين من مناطق السلطة الفلسطينية، الذين يفصل بينهم جدار الفصل العنصري الإسرائيلي.

واعتبرت غابيزون وزيلبرشتس أن «عودة لاجئين فلسطينيين وذريتهم إلى تخوم إسرائيل تقوض قدرة اليهود على تطبيق حق تقرير المصير من خلال دولة يهودية وديمقراطية، ولذلك فإن ثمة مبررا قانونيا كاملا لمعارضة إسرائيلية في هذا الموضوع، لأنه قد يؤدي إلى تخليد الصراع».

ووفقا لزيلبرشتس فإن هناك قسما من اليهود في إسرائيل يقولون إنه «ربما لا يوجد حق عودة بموجب القانون الدولي، لكن ينبغي الاعتراف به [أي بحق العودة] من أجل إنهاء الصراع». وأردفت أن «ما نحاول إظهاره هو أنه يحظر الموافقة على هذه المقولة. فقبل كل شيء، مجرد حقيقة أن الفلسطينيين يتحدثون عن حق فإنهم يضعون هذه الفكرة فوق أي مفاوضات، إذا إنه لا تتم المناقشة حول الحقوق. ولذلك فإن ثمة أهمية كبيرة لأن يخرج هذا المصطلح من خطاب الحقوق ويدخل في إطار الخطاب العادي للمصالح والتوازنات. ونحن لا نؤمن، أيضا، بالمقولة: 'اعترفوا بهذا الحق ونحن [الفلسطينيون] سنهتم بعدم تنفيذه'. وحتى أكثر الفلسفات غربية وحداثة، توافق اليوم على أن المصالح الاقتصادية ليست هي التي تحرك الأفراد. [لأنه] بإمكانك أن تقترح على شخص ما إغراء اقتصاديا كبيرا جدا وهو لا يتوقف عن رغبته في العودة إلى بيته لأن هذا هو الأمر الصحيح كي يحقق حياته».

وفي ردها على سؤال حول ما إذا كانت تعتقد أن هذه الوثيقة أو أية وثيقة قانونية أخرى ستتغلب على الرواية الفلسطينية بشأن حق العودة، قالت زيلبرشتس «إنني لست ساذجة، لكني أعتقد أنه تم القيام بعمل جيد ومهم هنا وأن ثمة ضرورة لأن يتم إغراق صناع القرار والجمهور الواسع [في إسرائيل] بهذا الموضوع. وهذا بالضبط ما جاءت الورقة لتفعله. وفي هذا السياق ثمة نقطة أخرى ينبغي التشديد عليها، وهي أنه لا توجد أية علاقة بين هذا المطلب من جانب الفلسطينيين، الذي يتعلق بلاجئي ٤٨، وبين احتلال العام ١٩٦٧. والربط بين الأمرين، الذي يقوم به اليسار واليمين على حد سواء، هو تحريف للحقيقة وتضليل للجمهور، ولأن هذا الموضوع يمت إلى جذور وجود الدولة، فإنه من الأهمية بمكان أن يتم طرح الأمور بشكل دقيق».

نفي الشرعية الدولية

تهدف هذه الوثيقة إلى حث صناع القرار والقيادة الإسرائيلية على نفي الشرعية الدولية، المتمثلة في قرارات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عموما. وتسعى إسرائيل، طوال الوقت، إلى نفي الشرعية الدولية عن الأمم المتحدة عندما يتعلق الأمر بالقضية الفلسطينية، لأن هذه الشرعية ليست إلى جانبها. وفي موازاة ذلك فإنها تتمسك بقرارات الأمم المتحدة عندما يتعلق الأمر بقضايا أخرى، وخصوصا إذا كانت هذه القرارات تتعلق بحرب ضد دولة عربية، مثلما حدث في حالة العراق، أو أنها تتعلق بفرض عقوبات، مثلما هو حاصل في حالة إيران. وهذا يعني أن إسرائيل انتقائية جدا فيما يتعلق بالشرعية الدولية، توافق على ما هو مريح لها وترفض ما هو غير مريح.

وفي هذا السياق تأتي أقوال غابيزون بأنه لو أن قضية اللاجئين «كانت حقا قانونيا وليست مسألة أخلاقية أو سياسية، لتم بحثها في المحكمة الدولية. فعندما تكون هناك قضية قانونية يتم بحثها في القاعات، وإلا فإنها تصل إلى ساحة الرأي العام».

وأمضت زيلبرشتس ومساعدة البحث المرافقة لها، المحامية نيمرا غورين – أميتاي، عاما ونصف العام في إعداد الوثيقة قبل أن تطرحها على غابيزون. وتصف زيلبرشتس اختصاصها المهني بأنها خبيرة في القانون الدولي والقانون الدستوري و»الدفاع عن حقوق الإنسان»، علما أنها تتنكر لحقوق اللاجئين. وقالت حول نفي حق اللاجئين في العودة: «رغم أني أعتقد أن الحديث يدور على ادعاء يفتقر إلى أساس، إلا إنه ثمة إمكانية للتعامل معه بواسطة أدوات مهنية واستيضاح الأمر جيدا».

ومضت قائلة «أجرينا مسحا لجميع مواد القانون الدولي في مجال حقوق الإنسان العادية وفي مجال قوانين المواطنة وقوانين اللاجئين، وأظهرنا أنه ليس لدى الفلسطينيين ما يمكنهم أن يؤسسوا عليه حقهم في العودة بموجب القانون. بل العكس هو الصحيح: ففي العام ١٩٤٨، عندما نشأت قضية اللاجئين، لم تكن العودة خيارا، وكان التوجه السائد معاكسا، أي الفصل بين المتصارعين، وأحيانا يكون ذلك بفرض نقل سكان. والأمر المثير هو أن هذا التوجه أخذ يتعزز في الأمم المتحدة اليوم».

واستندت زيلبرشتس في ادعائها هذا إلى ما وصفته «بالاعتراف الدولي أنه من الأنسب تفضيل تسوية كاملة للصراعات على حقوق عودة اللاجئين»، وأن هذا المنطق، برأيها، «تعزز من خلال قرار حكم جديد صادر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وهي إحدى المحاكم المحترمة في العالم. فقد نظرت هذه المحكمة في حقوق اللاجئين اليونانيين الذين طُردوا من شمال قبرص في العام ١٩٧٤ وقررت قبل خمسة شهور أنه بسبب الزمن الطويل الذي مضى، ورغم أن قضية اللاجئين ما زالت قائمة، فإنه ليس من الصواب أن يتم تصحيح المس بهم بواسطة إعادتهم إلى بيوتهم وطرد من يسكن هناك اليوم. وتقرر هناك أنه ينبغي التوصل إلى حل للاجئين في إطار الحل السياسي للصراع وليس في إطار خطاب الحقوق».

كذلك تستند الوثيقة الإسرائيلية إلى «اتفاقيات دايتون» التي حاولت تسوية عودة اللاجئين إلى بيوتهم في دول البلقان. وقالت غابيزون في هذا السياق إن «الناس لا يعودون إلى المكان

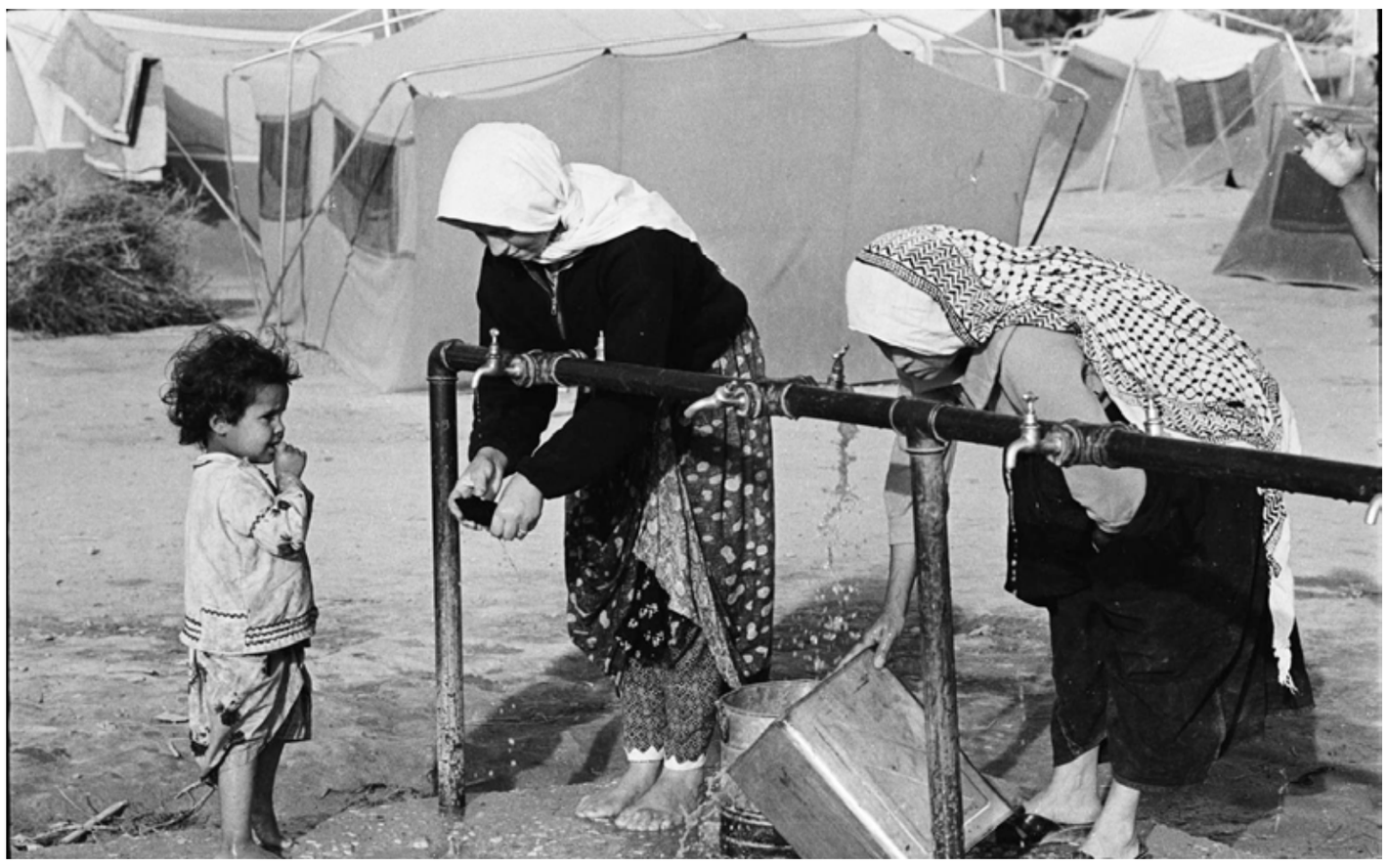

اللجوء: الجرح الفلسطيني المفتوح.

الذي ما زالت النيران فيه مشتعلة». واعتبرت الوثيقة أن تطبيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين «مستحيل، لأن هذا لم يثبت نفسه على مستوى السوابق. فالتاريخ يدل على أنه إذا أعدتَ أناسا إلى مكان يدور فيه صراع عرقي، فإنك تنتج الصراع من جديد. ومجرد التطبيق يشكل خطرا على حل الدولتين للشعبين».

وأشارت غورين – أميتاي في الفصل الأول من الوثيقة إلى عدد اللاجئين الفلسطينيين في الشتات وارتفاعه من نصف مليون لاجئ في العام ١٩٤٨ إلى أربعة ملايين لاجئ اليوم. واعتبرت في هذا السياق أن «الأونروا» تكرّس اللجوء، خلافا لمنظمات أخرى في العالم. وأضافت أن «الأونروا» تنقل صفة اللاجئ إلى أبناء وأحفاد اللاجئين الأصليين، زاعمة أن هذا هو أمر غير مقبول في حالات أخرى، وتبقي صفة اللاجئ على من حصلوا على المواطنة في دول، مثل الأردن. واعتبرت أنه «إذا لم يكن هذا كافيا، فإن الأونروا تحافظ على هذه المكانة فيما يتعلق بالإرهابيين أيضا، أولئك الذين نفذوا جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية، الذين بموجب معاهدة اللاجئين التي أقرتها الأمم المتحدة يخرجون من هذه الصفة. وهذه الوثيقة تبين كيف أن الأونروا لم تسمح للاجئين طوال السنين الماضية بأن يعيشوا حياة مستقلة»!

من جانبها قالت غابيزون إن «الاتفاقيات يتم إبرامها وفقا للمصالح، بينما الحقوق يتم تعريفها وفقا للأفراد. وفي الوضع الذي تكون فيه حقوق فإن الاتفاقيات لن تصمد. وحتى لو توصلت الحكومات إلى اتفاق، فإن الأحفاد أو أبناء الأحفاد أو أبناء أبناء الأحفاد الموقعين قد يطالبون في أحد الأيام بتطبيق حقوقهم، والقول إن الصراع لم ينته».

دولتان لا دولة واحدة

وترفض معدتا الوثيقة حل الدولة الواحدة، الذي تتحدث عنه جهات في اليسار واليمين في إسرائيل وتدعوان إلى حل الدولتين، ليعود اللاجئون إلى الدولة الفلسطينية. وقالت زيلبرشتس «ينبغي أن ندرك أن الحل الذي يطرحونه اليوم في أوساط اليمين وفي بعض أوساط اليسار بشأن الدولة الواحدة بين النهر والبحر لا يشمل حلا للقضية الفلسطينية، لأن دولة كهذه ستلزم بالعودة إلى تخومها ولأنه لن يكون أمام الفلسطينيين بديل آخر، أو دولة أخرى، بإمكانهم أن يطبقوا فيها تطلعهم إلى الاستقلال. وعلى ضوء الأعداد المتوقعة [لسكان الدولة الواحدة]، فإنها بالتأكيد لن تكون دولة يهودية وديمقراطية».

وأضافت أن حل الدولتين لا يقضي بالضرورة بقيام دولتين على أساس عرقي ومن خلال إخلاء المستوطنين من الضفة الغربية. ورأت زيلبرشتس أن «تطبيق حق تقرير المصير الفلسطيني سيكون من خلال الدولة التي ستقوم، والتي ثمة أهمية لإنشاء أغلبية عرقية فيها، مثلما أن حدوث هذا الأمر مهم في إسرائيل. ويوجد اليوم في الضفة مليون ونصف المليون عربي مقابل ٢٠٠ ألف يهودي، وهكذا فإن الأغلبية العربية واضحة تماما، وإذا ما سمحنا بالعودة فإنها ستكون واضحة أكثر». ويلاحظ هنا أن زيلبرشتس تستخدم معطيات يروج لها اليمين العقائدي الإسرائيلي ويفندها خبراء الديمغرافيا الإسرائيليون كما تفندها الإحصائيات الرسمية الفلسطينية. فعدد الفلسطينيين في الضفة يقارب المليونين ونصف المليون نسمة. أما عدد المستوطنين فقد بلغ قرابة ٣٠٠ ألف يهودي.

وتابعت زيلبرشتس أن إخلاء المستوطنين من الضفة الغربية ليس مرتبطا بحل الدولتين. وقالت «إننا نؤيد قيام دولة فلسطينية. ولا مانع في أن يعيش فيها يهود». من جهتها أضافت غابيزون أن «المثال على ذلك هو الصراع اليوناني – التركي في شمال قبرص. وهناك تفاهم دولي على أنه شبيه بالصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، التي نظرت في الموضوع، تدرك المشكلة ولا تتجاهلها، لكنها قالت بوضوح، لدى تطرقها إلى مطلب اليونانيين بالعودة إلى بيوتهم في الشطر التركي، إنه لا مكان لتأييد تسويات ستقوض الوضع القائم، وإن الحل الذي توصي به هو حل سياسي. وإذا تم قبول هذا الحل في منطقة تشكل قطاعا من البلاد فإنه صحيح عندنا أيضا، في دولة إسرائيل، وهي دولة شرعية وعضو في الأمم المتحدة».

واعتبرت غابيزون الوثيقة أنها «جاءت لتضع الأمور في نصابها الدقيق، والقول مرة أخرى إن النقاش ليس حول الاحتلال وإنما هو أعمق ومعقد أكثر وبدايته كانت في العام ١٩٤٨. والبحث في حق العودة يزج حقيقة أنه في العام ١٩٤٧ رفض العرب قبول قرار التقسيم في الزاوية. والأمر المهم في هذه الوثيقة هو ليس التحليل القانوني فقط، وإنما التعاطي مع الرواية الفلسطينية، لكي نفهم في أي ملعب نحن نلعب».

ولم تستبعد زيلبرشتس اتهام معدتي الوثيقة بالتضليل وقالت إنه «دائما سيكون هناك من يقول هذا، وفعلا، فإن أحد الادعاءات القوية لمؤيدي حق العودة هو أن الحديث يدور على معايير مزدوجة. وهم يسألون لماذا حق العودة قائم عندما يكون الحديث عن اليهود الذين يعودون إلى أرضهم بعد ألفي عام، بينما عندما يجري الحديث عن الفلسطينيين لا يعود هذا الحق قائما بعد ٦٠ عاما؟».

واعتبرت غابيزون أن الإجابة عن هذا السؤال هي «أن قانون العودة الذي سنته دولة إسرائيل يرسي حق اليهود. وعندما تكون هناك دولة فلسطينية ويتم سن قانون العودة إلى فلسطين فإنه سيرسي حقوق الفلسطينيين».

دراسة جديدة: نفي شرعية المحاكم الإسرائيلية المدنية يفرض ثمنا باهظا على جمهور ''مستهلكي الشريعة اليهودية'' من النواحي الدينية والتربوية والاجتماعية

تسود علاقة متوترة بين جمهور المتدينين اليهود وجهاز القضاء في إسرائيل، وتصل هذه العلاقة إلى حد الصدام أحيانا.

وصدرت، مؤخرا، دراسة جديدة حول هذه العلاقة عن «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، بعنوان «محاكم الأغيار في دولة اليهود». وأجرى الدراسة الدكتور إسحاق براند، وهو محاضر كبير في القانون العبري في كلية الحقوق في جامعة بار إيلان وأستاذ التلمود والفلسفة اليهودية في عدد من الكليات الدينية اليهودية. وأشرف على هذه الدراسة نائب رئيس «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» وأستاذ القانون في جامعة بار إيلان، البروفسور يديديا شطيرن.

وأشارت الدراسة إلى أن التوتر والمواجهة بين جمهور المتدينين اليهود وجهاز القضاء في إسرائيل «نابعان من الفجوة النموذجية بين القانون والشريعة اليهودية، ومن الفجوة الأيديولوجية بين القيم الدينية والقيم العلمانية الليبرالية». ويتزايد الشعور بالتقاطب تجاه جهاز القضاء في إثر القرارات الصادرة عن المحاكم في قضايا حول العلاقة بين الدين والدولة. ولفتت الدراسة إلى حقيقة أن معظم القضاة هم من العلمانيين – الليبراليين، ويبلورون مواقفهم وقرارات الحكم التي يصدرونها وفقا لرؤيتهم ووجهة نظرهم وأفكارهم العلمانية – الليبرالية. وفي المقابل ينظر جمهور المتدينين اليهود إلى مخزون قرارات المحاكم المدنية باعتباره حملة، بل حتى حربا منظمة ضد التوراة.

ويتبين من الدراسة أن «الشريعة اليهودية تصعد الصراع من خلال تعاملها السلبي تجاه أجهزة القضاء اليهودية غير الدينية. ورغم أن الشريعة اليهودية تعترف بالقانون الأجنبي، إلا إن المحاكم التي تحكم بموجب هذا القانون تعتبر محاكم يحظر المقاضاة أمامها قطعيا». وانطلاقا من هذا المفهوم فإن الشريعة اليهودية تستصعب الاعتراف بالمحاكم المدنية الإسرائيلية التي تحكم وفقا لقانون ليس مستمدا من التوراة. كذلك فإن حقيقة كون قضاة المحاكم المدنية الإسرائيلية هم يهود لا تخفف من قوة الصدام بين المتدينين وجهاز القضاء. بل على العكس، فهناك مُفْتون يعتبرون أن «جهازا قضائيا يكون قضاته يهودا وقوانينه غريبة [أي ليست توراتية] هو جهاز مستنكر وأسوأ من جهاز قضائي يكون قضاته أغيار [أي غير اليهود] وقوانينه موضوعة بأيدي الأغيار».

وتقول الدراسة إن الواقع الذي يسود فيه الاحتكاك أو الصدام بين اليهود المتدينين، الذين يحافظون على تعاليم التوراة، وأجهزة القضاء المدنية هو واقع شائع ومألوف للغاية. وعمليا فإن الحديث يدور حول واقع يومي سائد منذ حقب تاريخية قديمة، تعود إلى فترة الحكم الروماني في فلسطين. كما أن حاخامات اليهود في بابل حاولوا بطرق شتى التعامل مع توجه أفراد يهود إلى المحاكم المحلية التي تحكم وفقا للقانون الفارسي. وبعد ذلك تعاطى الحاخامات في المشرق مع التوجه إلى القضاء الإسلامي. وفي فترات لاحقة، في الأندلس وأوروبا الشرقية بداية، وبعد ذلك في دول أوروبا والمغرب العربي، حيث تواجد اليهود كان واسعا نسبيا، تعاطى حاخامات اليهود بصورة واسعة مع العلاقة بين القانون التوراتي والقوانين المحلية في البلدان المختلفة. وأشارت الدراسة إلى أنه على مر الأجيال تراكمت معرفة واسعة وخبرة غنية بالإمكان أن توجه إلى تسويات ما زالت قابلة للتطبيق في الحاضر، بين المتدينين اليهود والمحاكم المدنية الإسرائيلية.

وتركز الدراسة بالأساس على مواقف المفتين اليهود في العصر الحالي حيال مسألة مكانة المحاكم المدنية في إسرائيل. ووفقا للدراسة فإن هؤلاء المفتين يحضرون إلى مكاتبهم مشحونين بكم معقد وشائك من المعلومات والمواد والاعتبارات والقيم. وتوجد في جعبتهم فتاوى تندد بشدة وتنظر بخطورة بالغة إلى فض الخصومات في أجهزة قضاء لا تصدر أحكامها بموجب قوانين التوراة. وترتبط هذه الفتاوى بتراث إفتاء معقد. والمشكلة بالنسبة للمتدينين أن هذا التراث يلاحظ أعدادا كبيرة من اليهود الذين يتوجهون إلى «محاكم الأغيار»، حتى لو كانت محاكم إسرائيل يحكم فيها قضاة يهود.

ولا يكون رد فعل هؤلاء المفتين هو غض الطرف عن توجه أعداد كبيرة من اليهود إلى المحاكم المدنية ولا حتى بإصدار صرخة احتجاج ضد هذه الظاهرة. وتقول الدراسة إن العديد من المفتين، على مدار الأجيال السابقة وفي جميع أماكن تواجد المجتمعات اليهودية، بذلوا جهودا من أجل الكشف عن تحفظات تسمح بالتوجه إلى المحاكم المدنية. وذلك على الرغم من أن رأي هؤلاء المفتين حيال المحاكم المدنية كان دائما سلبيا وقاطعا من الناحيتين الأخلاقية والشرعية. «لكن مسؤوليتهم تجاه جمهور إسرائيل دفعتهم إلى السعي لوضع حلول شرعية تسمح بالتوجه إلى القاضي الأجنبي والقانون الغريب» الذي لا يستند إلى الشريعة اليهودية.

وإلى جانب الفتاوى المتشددة وتراث الإفتاء المعقد والشائك، هناك الحلم القديم للحاخامات المتمثل «بإعادة قضاة إسرائيل ومحاكم التوراة إلى مكانتهم السابقة. وخلافا للأجيال الماضية فإن هذا الحلم بات واقعيا في دولة يهودية متجددة. وهذه الشحنة المركبة تضع أمام المفتين في عصرنا، وخصوصا أمام 'الصهاينة' بينهم، مهمة صعبة الحسم. فغالبيتهم العظمى يختارون طريقة النفي، أي أن المحاكم في دولة إسرائيل هي محاكم أغيار، يحظر التوجه إليها، ومن يفعل ذلك فإنه يهين ويشتم توراة سيدنا موسى. وهذه الطريق الحازمة مخلصة لحلم دولة التوراة. ونفي قانون الدولة ليس نفيا لمجرد النفي. وإنما يهدف إلى تسريع تطوير الشريعة اليهودية، وتعظيم التوراة».

وتتساءل الدراسة حول ما إذا كان هذا النفي يحقق أهدافه، وتجيب على ذلك بأنه «في السنوات الأولى لبلورة [طبيعة] دولة إسرائيل كان هذا الحلم واقعيا، والهدف قابل للتحقيق. [لكن] كلما مرت السنون فإن نفي قانون الدولة لم يعظم قانون التوراة. ومن الناحية الواقعية والسياسية، فإن الشريعة اليهودية في وضعها الحالي ليست بديلا حقيقيا لقانون الدولة. والغالبية العظمى من الجمهور وأصحاب المناصب الحكومية والقضائية لا يطرحون هذه الإمكانية. وفعلا، هذه الإمكانية غير واقعية. ويتعين على الشريعة اليهودية أن تمر في تحولات كثيرة وتلائم نفسها لأمور عديدة كي يصبح بالإمكان استخدامها كمنهج قانوني لدولة عصرية. وستون عاما من نفي قانون الدولة لم تؤدّ إلى تعظيم الشريعة اليهودية ولم تدفعها إلى الأمام نحو هذه الغاية».

وأضافت الدراسة أن نفي شرعية المحاكم المدنية فرض ثمنا غاليا على جمهور «مستهلكي الشريعة اليهودية» من النواحي الدينية والتربوية والاجتماعية – الوطنية. وينبع «الثمن الديني» من الفجوة بين تصريحات المفتين ودعوتهم إلى مقاطعة المحاكم المدنية، وبين سلوك جمهور المتدينين الذي يتوجه إلى هذه المحاكم غير آبه بدعوات دجال الدين. وفي إثر ذلك أخذ يتطور نوع من الاغتراب واللامبالاة حيال الفتاوى، الأمر الذي قد يتطور إلى الابتعاد عن نوع آخر من الفتاوى.

وينتج عن «الثمن الديني» ثمن آخر هو «الثمن التربوي». ووفقا للدراسة فإن «الشبيبة الدينية – القومية [وغالبيتها في المستوطنات] تتربى اليوم في كل ما يتعلق بالسلطة القضائية على أساس رسالة مزدوجة: الصوت الأول، الأخلاقي، يعبر عن إعجاب وتقدير تجاه المحاكم والقضاة الذين يحافظون على العدالة والمكلفون بحماية قيم الاستقامة والديمقراطية. والصوت الثاني، صوت الشريعة اليهودية، يوبخ المتوجهين إلى المحاكم [المدنية] وينذر بالسلطة القضائية بسبب انحرافها عن قانون التوراة ولكونها «محكمة أغيار». وهذا الصوت المزدوج والمتناقض يسفر عن ضبابية وارتباك فيما يتعلق برسالة الشريعة اليهودية والرسالة الأخلاقية».

ومن هنا، ترى الدراسة، ينتج ثمن آخر في المستوى الاجتماعي – الوطني. وأشارت إلى أن «تعاملا سلبيا مع المحاكم المدنية يصعب أن يبقى محاطا بجدار ومتقوقعا في داخله. إذ إن رفض سلطة حكم مركزية مثل السلطة القضائية يوجد تعاملا صداميا تجاه الدولة ومؤسساتها. وعلى ما يبدو فإن تعاملا كهذا ليس مرغوبا فيه وفقا لمفاهيم الصهيونية الدينية، حيث أن من شأن تعامل كهذا أن يخلق تقاطبا وشروخا بين الجمهور الصهيوني الديني [وغالبيته من المستوطنين] والجمهور الصهيوني عموما. ويكتسب الثمن الاجتماعي – الوطني أهمية أكبر في السنوات الأخيرة على ضوء التحولات والحرج الذي ينتاب الصهيونية الدينية من خلال علاقتها مع الدولة ومؤسساتها».

وخلصت الدراسة إلى أن نفي جمهور المتدينين اليهود، وخصوصا من جانب التيار الديني – القومي – الصهيوني، شرعية المحاكم المدنية ورفضها على أنها «محاكم أغيار» هو «خيار صعب وثمنه كبير وغال». واعتبرت أن «هذه الطريق، كإستراتيجيا أو كتكتيك، كان بإمكانها أن تتحقق في السنوات الأولى للدولة، لكن نافذة الفرصة تم إغلاقها». رغم ذلك فإنه «من الجائز أن تُفتح ثانية. لكن في هذه الأثناء، فإن المداومة على طريقة النفي تجبي ثمنا، ولذلك فإنه ينبغي دراسة إمكانية التوجه إلى طريق أخرى هي طريق الإيجاب، إذ إن تراث الإفتاء اللين يسمح بمنح الشرعية لمحاكم دولة إسرائيل. وتراث الشريعة الذي بحث ووجد، في الماضي، طرقا للسماح بالتوجه إلى المحاكم الغريبة التابعة للأغيار في الغربة يجب أن يستمر من أجل أن يمهد لإقامة محاكم لليهود في دولة إسرائيل في الحاضر».

تغطية خاصة

إسرائيل ''قلقة'' إزاء نية إدارة أوباما سحب القوات الأميركية من العراق!

معلقون عسكريون ومحللون في الشؤون الأميركية: تراجع مكانة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط جراء هذا الانسحاب سيسفر عن إضعاف مكانة إسرائيل إقليميًا ودوليًا ويستوجب إجراءات أمنية خاصة تتعلق بحدودها المستقبلية في الجبهة الشرقية

الجيش الاميركي في العراق.

(*) تنظر إسرائيل بخطورة بالغة إلى نية الإدارة الأميركية سحب قواتها من العراق خلال العام الحالي، وفق ما أعلن الرئيس الأميركي باراك أوباما قبل نحو أسبوعين.

وبحسب مجموعة من التعليقات التي تناولت هذا الموضوع مؤخرًا، فإن القلق الإسرائيلي لا ينبع من اندحار القوة الأميركية عن هذه المنطقة الحيوية فحسب، وإنما أيضًا من التشجيع الذي يمنحه هذا الانسحاب لأعدائها. وهي ترى أن هذا التشجيع لا يقتصر على احتمالات خطر واحد بل يتعداه إلى جملة من المخاطر، وفي مقدمة هذه المخاطر عودة العراق إلى لعب دور في الجبهة العربية المناوئة لها، بل إنه سبق لتقرير استخباراتي إسرائيلي أن تكهن باحتمال عودة خطر ما كان يعرف باسم الجبهة الشرقية. فالانسحاب الأميركي من العراق، خصوصاً إذا تمّ على أرضية اندحار وليس اكتمال مهمة، يفتح الباب في العراق لاحتمالات عديدة ليس بينها ما يرضي إسرائيل. كما أن تنامي النفوذ الإيراني في العراق يفتح الباب أمام تواصل جغرافي بين إيران والجبهة الشمالية الإسرائيلية مروراً بسورية وانتهاء بلبنان. وإذا كانت أميركا في العراق قد غدت دولة فاصلة بين إيران وإسرائيل، فإن إيران في ظل غياب أميركا عن الواقع العراقي قد تغدو دولة مواجهة.

والمشكلة الأساس التي تواجه إسرائيل على هذا الصعيد هي أن الخطر العراقي يعود إلى الواجهة في ظل تزايد الشعور بتعاظم الأخطار، وفي طليعتها الخطر النووي الإيراني وقدرته على إحداث تغيير استراتيجي في المنطقة. من ناحية أخرى فإن إسرائيل، التي تستشعر بشكل متزايد تآكل قدراتها الردعية، تخشى من أن يقود الانسحاب الأميركي من العراق ومن ثم من أفغانستان إلى تنامي النزعة الانطوائية في أميركا.

وخلاصة ما تقوله هذه التعليقات هي أن تراجع مكانة أميركا في المنطقة العربية في الظروف الراهنة، أكثر من السابق، يعني أيضاً تراجع مكانة إسرائيل ليس الإقليمية وحسب وإنما الدولية أيضاً.

معلق في الشؤون الأميركية: سيناريو إشكالي شبيه بسيناريو لبنان!

رأى المعلق المختص بالشؤون الأميركية في صحيفة معاريف، شموئيل روزنر، أن الرئيس باراك أوباما، وليس وزيرة خارجيته هيلاري كلينتون، هو من عارض الحرب على العراق من بدايتها. وقد وعد وعاد وكرّر الوعد بأنه سيسحب القوات الأميركية من العراق، وسيوجه الأنظار نحو أفغانستان، الحرب الأهم في نظره. وها هو يفي بوعده. وبعد ارتباكات كثيرة قرر المساهمة ببضع عشرات ألوف أخرى من الجنود في الجهد الأفغاني، وبالمقابل فإنه يصرّ على مواصلة تقليص القوات في العراق.

وأشار هذا المعلق إلى صدور كتاب قبل حوالي ثلاثة شهور يحمل عنوان «الوعد» ويصف عام أوباما الأول كرئيس وسرعان ما احتل صدارة لائحة الكتب الأكثر مبيعًا في الولايات المتحدة. وقال: بالإجمال فإن الكتاب متعاطف جداً مع الرئيس، ويشدّد على مقدار وفاء أوباما بوعده ويوضح قرارات الرئيس، وبالعموم فإنه يفسر نتائجها إيجاباً. ومؤلف الكتاب هو جونثان ألتر، مراسل مجلة «نيوزويك»، الذي كتب أن الانسحاب من العراق «يجري بشكل أو آخر وفق الجدول الزمني طوال العام. وهذا كان أساساً محصلة تعزيز بوش للقوات وهو القرار الذي عارضه أوباما وديمقراطيون آخرون». وتابع أنه في العام ٢٠٠٩ هبط عدد القتلى الأميركيين في العراق بحوالي نصف عددهم العام ٢٠٠٨ وأنه «لو لم يتقدم الانسحاب من العراق بصورة جيدة، ولو أن أوباما لم يف بوعده الانتخابي، لتحول العام ٢٠٠٩ إلى العام الأصعب». وهذا يعني أن قرار جورج بوش، الذي عارضه أوباما، هو ما سمح للرئيس بالتقدم كما هو مخطط في سحب القوات، وسهل عليه الحياة بشكل عام. والزمن الذي توفر لأوباما الذي لم يعقد اجتماعات خاصة بشأن العراق في عامه الأول كرئيس (إذ سلم مسؤولية ذلك لنائبه، جو بايدن)، سمح له بالتركيز على ما يعتبره مهماً حقاً: الإصلاحات الداخلية. وإذا أردتم شد هذه الرواية إلى نهايتها يمكن الإدعاء: جورج بوش هو من سمح لأوباما بتمرير الإصلاح الصحي.

كما أشار روزنر إلى أن إعلان أوباما جرّ خلفه ردود فعل غير مبالية في الجمهور الأميركي، ذلك بأنه منذ اللحظة التي هبط فيها عدد القتلى، ومنذ لحظة تحسن الظروف، انخفض مستوى اهتمام الجمهور في الحرب، وكذلك مستوى الغضب. وتوجه اهتمام الرئيس شرقاً ومعه اهتمام الجمهور.

وقال بريان كاتوليس من «مركز التقدم الأميركي» إن العراق يقع في الموقع ١٢ في سلم الأولويات. وهو يعتقد أن خطاب أوباما عن العراق كان محاولة لصرف الأنظار عن المصاعب في أفغانستان، والتي ترى الأغلبية (٦٢ في المئة) أن الحرب فيها لا تدار كما ينبغي، في حين أن نسبة كبيرة، رغم أنها ليست أغلبية (٤٣ في المئة)، تؤمن بأن هذه الحرب «خطأ»، وفقط ٣٦ في المئة من الأميركيين، وفق استطلاع غالوب الأخير، يثقون بسياسة أوباما في أفغانستان.

زنزّه روزنر بأن مسؤولا أميركيا ردّ باستخفاف وابتسام عندما سمع أن صحيفة إسرائيلية أشارت إلى «قلق في القدس» بسبب الانسحاب. وقال: قبل ذلك لم أسمع من مسؤولين إسرائيليين أي شيء بهذا الصدد. وفي وزارة الدفاع الأميركية يصرون على أن وزير الدفاع إيهود باراك، الذي زار واشنطن قبل بضعة أيام فقط من إعلان أوباما، لم يدعهم يفهمون أن لإسرائيل تحفظات من تقدم الانسحاب. وقال هذا المسؤول الأميركي «عدا ذلك، لو أن الأمر تعلق بكم، لما كان في وسع الجنود الأميركيين الانسحاب من أي مكان». وقبل بضع ساعات من الحديث مع هذا المسؤول اندلع الاشتباك الإسرائيلي-اللبناني على الحدود، وفي واشنطن ركزوا على محاولة التأكد من أنه لن يتدهور إلى حرب أخرى. لكن هذا الاشتباك في لبنان شكل تذكرة مؤلمة للمخاطر التي يأخذها أوباما في قراره مواصلة الانسحاب.

وختم قائلاً: إنها مجازفة محسوبة، معقولة وفق الظروف، لكن هذا قد يتعثر في العام المقبل، بأن تنقطع فترة الحظ التي حظي بها بسبب تعزيز بوش للقوات. والسيناريو الإشكالي للعراق يشبه إلى حد ما لبنان. فالقوات الدولية يتعذر عليها منع السيطرة الزاحفة لسورية وحزب الله على الدولة التي لا تزال تتلقى الدعم الغربي مالاً وسلاحاً، وفي العراق قد يقود ضعف كهذا للقوة الأميركية الباقية إلى تعزيز قوة إيران على حساب الدولة العراقية، المدعومة من الغرب. ولا شك في أن تعزيز إيران ليس النتيجة التي يريدها أوباما، لا سياسياً ولا حزبياً.

عميدرور: إسرائيل لا يمكنها الاعتماد على قوة دولية للدفاع عن أمنها

من ناحيته كتب الجنرال في الاحتياط يعقوب عميدرور في صحيفة يسرائيل هيوم: أعلن الرئيس أوباما مؤخرا أنه سيفي بوعده عشية الانتخابات النصفية، وسيسحب القوات الأميركية المحاربة من العراق حتى نهاية شهر آب ٢٠١٠. وستبقى قوة أميركية لا بأس بها مكونة من ٥٠ ألف جندي في العراق لتدريب الجيش العراقي ومساعدته، ولكن مهمة ترميم العراق وكذلك محاربة الإرهاب الداخلي والخارجي ستنتقل لمسؤولية العراقيين. وأعلن الرئيس عن مواصلة تنفيذ خطته للانفصال عن العراق رغم أن الأحزاب العراقية الكبرى لم تفلح في التوصل لأي اتفاق يسمح بتشكيل حكومة عراقية مستقرة. فقد جرت الانتخابات هناك وأشارت نتائجها إلى اعتدال في صفوف الشيعة لكنهم لم يتوصلوا لائتلاف.

وأضاف: الولايات المتحدة تخرج قواتها من العراق وتثبت للجميع أنها لم تذهب إلى هناك من أجل إنشاء إمبراطورية جديدة، ولا حتى من أجل الاستيلاء على نفط العراق كما سبق أن اتهمت. ومرة أخرى برهنت الولايات المتحدة على أنها تخوض حروباً ترمي ليس لاستغلال قوتها لأغراض ذاتية وإنما لما يبدو لها أهدافا مشروعة. وذات مرة سئل من كان رئيسا لهيئة الأركان الأميركية ووزيرا للخارجية، كولن باول، عن الأراضي التي احتلتها أميركا في حروبها خارج القارة الأميركية ورد ساخرا بأن هذه الأراضي لم تكن تكفي لدفن الجنود الذين قتلوا في تلك الحرب.

لقد وصل الأميركيون إلى العراق من أجل إسقاط صدام حسين وإنشاء ديمقراطية مستقرة. وعندما سئل الرئيس بوش عشية الحرب عن الكتاب الذي يقرأه فإنه أظهر للكاميرا كتابا عن بناء اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، في تلميح لطموحه في الشرق الأوسط. لقد تخلص الأميركيون من صدام حسين لكنهم تعلموا بأصعب طريقة كيف أن العراق غير قابل لإعادة التكوين على شاكلة ألمانيا أو اليابان. فالفوارق الثقافية والديمغرافية خلقت الفارق السياسي. وهم يتركون خلفهم علامات استفهام أكثر من علامات التعجب. صحيح أن الوضع في العراق عموما وفي بغداد خصوصا أفضل مما كان قبل ثلاثة أعوام مثلا ونجاح المعركة الانتخابية ليس سوى إحدى الشارات ولكن مع ذلك ثمة في العراق قوى بالغة القوة تشد في اتجاهات متناقضة ونحو زعزعة متواصلة يمكن أن تنزلق إلى الفوضى والحرب الأهلية. وإذا حدث ذلك فسنرى بشكل متزايد الاستثمار الإيراني من جهة والسعودي من جهة أخرى وسورية تلهب النيران. ولن ينتج سوى الشر عن ثلاثي كهذا يعمل في دولة تكره مكوناتها بعضها البعض لأسباب بينها تاريخ ملطخ بالدم. ورغم أن النجاح في إعادة بناء العراق لا يزال بعيدا بل إن كثيرين يزعمون أن إبقاء قوة أميركية كبيرة يمكن أن يدعم استقرار العراق فإن الرئيس أوباما يخرج جيشه من الدولة بسبب فلسفته التي نالت التأييد في انتخابات الرئاسة قبل عامين. وترى فلسفة أوباما أنه لا ينبغي للولايات المتحدة أن تخوض حروباً لا تتعلق بمصالحها المباشرة. وتجسد فلسفته شعوراً جماهيرياً بالتعب من التضحية الاقتصادية والتضحية بالأرواح المطلوبة من الولايات المتحدة كمسؤولة عن السلم العالمي. لقد ضجر دركي العالم.

وفي الوقت نفسه تقريباً ومن دون صلة ظاهرة أعلنت هولندا أنها ستسحب ١٩٠٠ من جنودها من أفغانستان العاملين حالياً تحت قيادة الناتو في محاربة القاعدة والطالبان. وفي الخلفية أيضاً وعد الرئيس أوباما ببدء الانسحاب الأميركي من أفغانستان قبيل نهاية العام ٢٠١١. ومن ناحية القدرات العسكرية فإنه ليس في سحب القوات الهولندية ولا حتى الكندية والبولندية ما يعني خسارة كبيرة في الحرب الدائرة في أفغانستان. فالولايات المتحدة تتحمل اليوم معظم عبء القتال وتحتفظ بحوالي ١٠٠ ألف جندي. والإضافة من الدول الأخرى ليست كبيرة وتعد بآلاف قليلة من الجنود. ولكن مجرد مشاركة هذه الدول تتسم بأهمية سياسية دولية وإعلامية تجاه الأفغان وأهمية سيكولوجية في سياق الرأي العام الأميركي نفسه. لذلك فإن إخراج القوات من جانب الدول الثلاث. هولندا، كندا وبولندا. له أهمية سياسية كبيرة حتى وإن تعلق الأمر بسبعة آلاف جندي فقط. وسبب ذلك هو أن الولايات المتحدة وشركاءها القلائل في القتال سيشعرون بعد الآن بأنهم معزولون وكمن يفقدون تعاطف العالم في محاربته الإرهاب العالمي وحلفائه الأفغان. لذلك أيضاً مغزى لدى المحليين الذين بدأوا يفقدون ثقتهم بقوات الناتو. ولا تسحب هذه الدول الثلاث جنودها لأن الحرب انتهت أو لأن النجاحات في العمليات الأخيرة كبيرة جداً لدرجة أن الوضع لم يعد يحتاج إلى جنودها، بل العكس هو الصحيح. إذ يتبين أن القتال أطول وأصعب مما ظنّ وقدّر الكثيرون وأن في القتال ضحايا ومخاطر كثيرة. والرأي العام مثل زعماء تلك الدول نفد صبره واستعداده لخوض ما بدت له حربا ليست له. وإخراج القوات يزيد من الضغوط في أميركا لإنهاء القتال الذي يكلف الولايات المتحدة ولا يفيدها بشيء.

ورأى هذا الخبير العسكري أن ما يظهر من فشل في أفغانستان له مغزى كبير على مستقبل كل ما يرتبط بقدرة العالم الليبرالي الديمقراطي على الدفاع عن نفسه في مواجهة موجة البربرية التي صبغت في الآونة الأخيرة بصبغة شديدة وواضحة للإسلام الراديكالي. وهذه الانسحابات من المتاعب في العراق وأفغانستان تشير إلى مشكلة قاسية تواجه العالم المتحضر بأسره. كما أن ذلك له بعد إسرائيلي مميز، حيث يجدر بكل من يبني مستقبل أمن دولة إسرائيل بعد الانسحاب من يهودا والسامرة (الضفة الغربية) على نشر قوة دولية أن يتعلم جيدا درس الهروب من المعركة في أفغانستان ودرس الخروج الأميركي المبكر من العراق. ومن الجدير التفكير بما سيحدث في المستقبل على بعد مئات الأمتار من كفار سابا وكيلومترات قليلة من تل أبيب حينما تقرر حماس تكدير حياة القوة الدولية المعروض على إسرائيل الركون إليها. وكل من يقترح ذلك داخلياً وخارجياً يقامر بأمن دولة اليهود وسكانها بانعدام مسؤولية مفرط. فلا أمل لمن ليس مستعدا لمحاربة القاعدة بالقبول بالمحاربة من أجل إسرائيل. ولا أمل بمن يخرج قواته من العراق قبل إنضاج الظروف بالقبول بإرسال جنوده للقتال في أزقة نابلس. وإذا لم يضمن الجيش الإسرائيلي أمن دولة إسرائيل فليس بوسع أية قوة دولية فعل ذلك في ساعة الاختبار. إن واقع عصر الانسحابات الكبرى يثبت ذلك.

بن يشاي: لا يجوز إسقاط احتمال تراجع مكانة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط

أمّا المعلق العسكري في الموقع الإلكتروني التابع لصحيفة يديعوت أحرونوت، رون بن يشاي، فكتب يقول:

لم يكن إعلان الرئيس الأميركي باراك أوباما أنه سيسحب القوات من العراق حتى نهاية الشهر الحالي مثيراً بالدرجة التي يصورونها، لأن الأمر متوقع منذ انتخاب الرئيس. وهذا الإعلان يعزز صدقية أوباما كرئيس يفي بوعده السياسي، ولذلك يستحق نيل الثقة.

ومن وجهة نظر إسرائيلية، فإن الخطوة الأميركية لا تكاد تغير في الواقع شيئاً على المدى القصير. وبالمقابل فإن الأمر، على المدى البعيد، يمكن أن يولد تطورات إستراتيجية مقلقة. فإذا أفلحت إيران بسبب الانسحاب في تسييد حلفائها في العراق، فهذا سيسمح لها بتحريك قوات عسكرية وجوية نحو الحدود مع إسرائيل، عبر تواصل جغرافي من دول مخلصة لها. العراق وسورية. وهذا قد يساعدها أيضاً في نقل الإمدادات لحزب الله.

ولا تنتهي الصلة بإسرائيل هنا. فالتخطيط لعملية الانسحاب بدأ فعلياً قبل أكثر من عام في وزارة الدفاع وقيادة القوات الأميركية في العراق. وفي نطاق هذه الاستعدادات أخليت القواعد الـ ٢٩ الأساسية للقوات الأميركية. وبقيت ٢٣ قاعدة صغيرة نسبيا موزعة في أرجاء الدولة وأخليت معظم القوات التي نقل بعضها إلى أفغانستان.

وعملياً فإن قيادة القوات الأميركية في العراق نفذت، وفق تعليمات الرئيس أوباما، «المناورة» نفسها التي نفذتها قيادة الجبهة الشمالية في العام ٢٠٠٠ عندما قرر رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك، إيهود باراك، إخراج القوات الإسرائيلية من الحزام الأمني في الجنوب اللبناني. وكما هو معلوم، فإن المواقع أخليت من محتوياتها وأبقيت فيها فقط قوات قليلة قامت بتفجيرها والانسحاب منها بسرعة بعد ساعات من ذلك. وقاد العملية من كان حينها قائد الجبهة الشمالية، غابي أشكنازي.

ويمكن الافتراض أن قضية إخلاء العراق والدروس التي استخلصها أشكنازي من إخلاء الحزام الأمني كانت موضوع حوار هام في اللقاءات التي أجراها مؤخراً مع نظيره، الأدميرال مايكل مولن، رئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات الأميركية. وفي كل حال اتخذ الأميركيون وما زالوا يتخذون التدابير نفسها. فقد أفرغوا. وما زالوا يفرغون- القواعد التي خدمت حصرا القوات الأميركية ويبقون فيها قوات قليلة للمحافظة عليها خشية سرقتها أو تنفيذ عمليات فيها. وفي ٣١ آب سيترك بضع عشرات من ألوف الجنود، معظمهم رجال إدارة وإمداد، وبذلك يكتمل الإخلاء رسمياً، لكن في العراق لا يزال أيضاً حوالي ٥٠ ألفاً من رجال الجيش الأميركي الذين سيوصفون رسمياً بأنهم «مدربون» و«مرشدون» للجيش العراقي، للشرطة ولأجهزة المخابرات. وفضلاً عن ذلك فإنهم سيشكلون نوعاً من شبكة أمان عسكرية وسيمنحون مساعدة بنيران ثقيلة، بالسيطرة والرقابة وتشغيل الطائرات من دون طيار وباقي الوسائل الاستخباراتية لقوات الأمن العراقية.

وأضاف بن يشاي: إن إعلان الرئيس أوباما عن الانسحاب أعد من أجل تحقيق غايات عدة: الأولى، تعزيز مكانته ومكانة الحزب الديمقراطي لدى الجمهور الأميركي عشية انتخابات الكونغرس في الشهر المقبل. وهدف آخر هو خلق إلحاحية في بغداد، جراء الطريق المسدود الذي وصلت إليه السلطة في العراق. ومنذ الانتخابات العامة التي جرت في آذار هذا العام لم تفلح الأحزاب والكتل السياسية الشيعية والسنية والكردية في التوصل لاتفاق فيما بينها حول تركيب الحكومة، والأمر قد يقود إلى صدامات بل وإلى حرب أهلية. وإيران تعبث من خلف الكواليس بهدف بسط سيطرة أنصارها الشيعة على العراق. كما أن سورية سوية مع السعودية ودول عربية أخرى تشد باتجاه حكومة مشتركة يكون فيها تمثيل واضح للسنة وللعراقيين العلمانيين. وتؤيد الولايات المتحدة هذا المسعى، لكنها لا تفلح في فرض إرادتها على الأطراف السياسية في العراق. لا أحد يرغب في حرب أهلية في العراق، ولا حتى الإيرانيين. الوحيدون الذين سيربحون من ذلك هم رجال القاعدة في العراق الذين سيعودون للاصطياد في المياه العكرة للصراعات الطائفية. وثمة سبب آخر لإعلان أوباما هو رغبته في إيصال رسالة لسكان أفغانستان وللرئيس حميد كرزاي. ويسعى أوباما للتوضيح بذلك أن القوات الأميركية لا تنوي البقاء كقوة احتلال في أفغانستان أيضاً، ولذلك لا مبرر لدعم طالبان في محاربة من يوشك على الانسحاب بعد عام أو ما شابه. وبذلك يأمل أوباما على ما يبدو أن يضعف قليلاً الكراهية والضغينة التي يكنها الأفغان غير المحاربين للأميركيين ولقوات الناتو. والرئيس كرزاي يتلقى رسالة واضحة بأن عليه المسارعة لبناء قواته الأمنية، وإلا فإنه وأنصاره سيبقون بعد عام من دون حماية ناجعة تحافظ عليهم وعلى حكومتهم الفاسدة. إذا نجح الساسة العراقيون في تشكيل حكومة مستقرة، لفرض الأمن في بلادهم وصد محاولات إيران لتحويل العراق إلى تابع لها، فإن هذا قد يعزز مكانة الولايات المتحدة في المنطقة ويحسن صورة أوباما. وإذا فشلوا، فإن الانسحاب من العراق سيضعف مكانة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وبشكل غير مباشر مكانة إسرائيل أيضاً، في كل ما يتعلق بمساعي إحباط المشروع النووي الإيراني، وأيضاً في كل ما يتعلق بالجهد الأميركي لتحقيق نتائج فعلية في المفاوضات السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين.

زلمان شوفال: يجب الإصرار على إبقاء غور الأردن خاضعًا للسيطرة الإسرائيلية

في المقابل رأى السفير الإسرائيلي الأسبق في واشنطن زلمان شوفال، في سياق مقال نشره في صحيفة يسرائيل هيوم، أن الخطاب الدراماتيكي الذي أعلن فيه الرئيس أوباما عن انسحاب غالبية جنود الولايات المتحدة من العراق، لم يوجه إلى آذان عراقية، بل إلى آذان أبناء بلده الأميركيين، فالمستشارون السياسيون للرئيس- وهم دائما مستشارون سياسيون لا مستشارون مهنيون- قرروا أنه ينبغي القيام بعمل ما قبل انتخابات الكونغرس وتمكين الرئيس من أن يبدو كمن يعد بإعادة الشبان إلى الوطن من العراق حتى نهاية آب وأنه يفي بذلك! والولايات المتحدة، كما تعلمون، ليست الدولة الوحيدة التي تتغلب فيها اعتبارات السياسة الداخلية أحيانا على مصالح أخرى ومن بينها مصالح إستراتيجية، وهنا ندخل نحن إلى الصورة. لا شك في أنه ستكون لقرار الانسحاب تأثيرات بعيدة المدى في إسرائيل. وفي العراق نفسها ستتفاقم الفوضى والعنف بين الطوائف وبين الأديان، وتتغلب توجهات التفتت الداخلي: فالشيعة ضد الشيعة، والشيعة ضد السُنة، والسُنة ضد السُنة، وجميعهم ضد الأكراد، والعكس. سيكون الخمسون ألف جندي أميركي الذين سيبقون الآن في العراق أكثر تعرضا للهجمات الإرهابية، وعلى كل حال، فإنه من شأن مكانة الولايات المتحدة أن تتضرر في المنطقة بشكل معين. وكما قال دبلوماسي أميركي رفيع المستوى سابق: «القاعدة وطالبان أيضا قرأتا خطاب الرئيس»، وتفسيرهما له أن قرار أوباما هذا دلالة أخرى على الضعف الأميركي. وبهذا يشبه وضع الولايات المتحدة وضع إسرائيل بعد الانسحاب المتهور من جنوب لبنان وفي أعقاب فك الارتباط عن غزة. وكما ادعى حزب الله أنه «طرد» الجيش الإسرائيلي من لبنان، وادعت حماس أنها «طردت» إسرائيل من غزة، فإن الجهات الإرهابية في العراق ستزعم أنها طردت الأميركيين. وفي هذه القضايا ليست الحقائق هي المهمة بل التصورات. وطهران بطبيعة الأمر هي التي تفرك يديها مستمتعة في هذه الأيام...

وتابع قائلاً: بالنسبة لإسرائيل أيضا، فإن الرسالة واضحة وتثير التفكير. ف«الجبهة الشرقية»، التي كان هناك من اعتقد خطأ أن حرب الخليج لبوش الأب وحرب بوش الابن قد صرفتها عن العالم إلى الأبد، من شأنها أن تصبح في المستقبل أشد تهديدا مما كانت عليه حتى خلال فترة صدام حسين. هذا الاستنتاج يوجب استعدادا أمنيا مختلفا عن ذلك الموجود اليوم وربما عن ذلك الذي كان معقولا في السنين الأخيرة. إن العمق الاستراتيجي الأدنى لإسرائيل كما تعلمون هو أرض المملكة الأردنية (وعندها من الأسباب ما يجعلها تقلق)، ويكاد غور الأردن يكون آخر خط يمكن عنده وقف تغلغل مادي لغاز محتمل أو تسلل عناصر إرهابية. حتى وإن لم توجد أسباب أخرى، فإن هذا الواقع يستوجب من إسرائيل في كل مفاوضات حول التسوية في المستقبل مع الفلسطينيين أن تصر بشدة على إبقاء غور الأردن في يديها. يتسلى الفلسطينيون، وعدد من الإسرائيليين أيضا، بفكرة إقامة قوات من حلف شمال الأطلسي هناك («بشرط ألا تشتمل على يهود») أو قوات دولية أخرى (والولايات المتحدة غير متحمسة في هذه المرحلة)، لكن تجربتنا مع اليونيفيل (في لبنان) كافية كي نشك شكا جديا في هذا المقترح.

من أوراق استنتاجات مؤتمر هرتسليا ٢٠١٠

أبعاد انضمام إسرائيل إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD

تعريف

ننقل هنا مقاطع مطولة تضمنتها ورقة استنتاجات صدرت حديثًا عن مؤتمر هرتسليا العاشر حول «ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي». وهذه الورقة، التي نشرت تحت عنون «انضمام إسرائيل إلى منظمة OECD – وثيقة إجمالية»، هي واحدة من مجموعة أوراق الاستنتاجات والإجمال الملخصة لمحاور المداولات التي شهدها المؤتمر المذكور في أثناء انعقاده في بداية العام ٢٠١٠، وتعد بديلا عن الملخص التنفيذي الذي كان «المؤتمر» يصدره عادة حول دورات انعقاده السابقة. ولا بد من الإشارة إلى أن هذه الورقة أعدت في صيغتها المنقولة هنا قبل الإعلان رسميا، في شهر أيار الماضي، عن قبول إسرائيل عضوا كاملا في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD.

توطئة

منذ قرابة العقد، وفي السنتين الأخيرتين على وجه الخصوص، تنخرط العديد من الوحدات والدوائر العاملة في وزارات حكومية وهيئات عامة في تحضير عملية انضمام إسرائيل إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD. وتعتبر هذه العملية الشائكة، التي تتطلب درجة عالية جداً من المهنية والكفاءة والقدرة على التنسيق والتواصل المستمر مع جهات أجنبية، خطوة إستراتيجية ذات خصوصية بالنسبة لجهاز الدولة الإسرائيلي. فهذه العملية (انضمام إسرائيل إلى OECD) تتطلب الكثير من عمليات التنسيق والمواءمة والتشريع والإصلاح وتغيير «قواعد اللعبة» في سوق رأس المال وما شابه، كما أن التطبيق الكامل للتغيرات والإصلاحات المترتبة على عملية الانضمام، له جوانب وأبعاد إستراتيجية تنطوي على فرص وميزات كثيرة إلى جانب مخاطر محتملة أيضا. هذه الورقة تهدف إلى إطلاع القارئ على الحيثيات الرئيسة المتعلقة بانضمام إسرائيل إلى منظمة OECD وإلى عرض وتحليل الأبعاد والدلالات المختلفة لهذه العملية، إضافة إلى استعراض نشاط وجهود وزارة حماية البيئة ووزارة الصناعة والتجارة والعمل في إطار عملية الانضمام، في ضوء أن هاتين الوزارتين كانتا مسؤولتين عن تطبيق جزء كبير من الالتزامات التي أخذتها إسرائيل على عاتقها من أجل انضمامها كعضو كامل في المنظمة. وتلخص الورقة في هذا السياق أيضا الأفكار المركزية التي طرحت في أثناء مناقشة الموضوع في إطار الدورة العاشرة لمؤتمر هرتسليا السنوي، وكذلك في إطار المناقشات التحضيرية التي جرت في مركز هرتسليا المتعدد المجالات في العاشر من كانون الأول ٢٠٠٩.

خلفية عامة

اعتبر انضمام إسرائيل إلى منظمة OECD هدفا قوميا إستراتيجيا نص عليه قرار اتخذته الحكومة الإسرائيلية في شهر حزيران العام ٢٠٠٠. وعملية انضمام إسرائيل إلى المنظمة بدأت رسميا في أيار ٢٠٠٧، حين دعيت إسرائيل للانضمام كعضو كامل في المنظمة. وتشكل عملية الانضمام (التي انتهت في وقت سابق من منتصف العام الحالي، ٢٠١٠) استمرارا لشبكة علاقات متشعبة جداً بين جهات إسرائيلية وبين المنظمة، فابتداء من العام ١٩٩٤، دعي خبراء إسرائيليون للمشاركة في مجموعات عمل تديرها المنظمة، وبمرور السنوات توطدت وتعمقت المشاركة الإسرائيلية في أعمال ونشاطات المنظمة، إلى أن باتت إسرائيل اليوم عضوا كاملا تشارك في الكثير من لجان ومجموعات عمل وهيئات أخرى تابعة للمنظمة. فضلا عن هذه النشاطات، تدير إسرائيل منذ عامين شبكة نشاطات إضافية– تمهيدا لانضمامها الرسمي كعضو كامل في المنظمة– وذلك في إطار خطة أطلق عليها «خريطة طريق ٢»، وتشمل سلسلة طويلة من المواضيع المتصلة بمسائل ومهمات تنفيذية، وتندرج هذه المهام من ناحية عملية في مجالي التشريع والإدارة. إن برهنة إسرائيل على التزامها وقدرتها على تنفيذ مجمل المهام، هو ما أدى إلى قبول انضمامها كعضو كامل في منظمة OECD. و«خريطة الطريق» هي الإجراء المتبع في عرف المنظمة لضم أعضاء جدد، وهي ليست وثيقة أساسية وإنما حصيلة حوار بين الدولة المدعوة للانضمام وبين مؤسسات منظمة OECD. وتنصب أهداف «خريطة الطريق» على قائمة من المجالات التي يطلب من الدولة المدعوة للانضمام العمل على تقليص وإزالة الفجوات القائمة فيها بين هذه الدولة وباقي الدول الأعضاء في المنظمة. وعلى سبيل المثال لم تتضمن «خريطة الطريق» التي حددت لتشيلي أي تطرق لموضوع التجارة، التي تعتبر متطورة في هذه الدولة، في المقابل فقد تضمنت «خريطة الطريق» التي حددت لإسرائيل الكثير من البنود المتعلقة بهذا المجال. بعد ذلك يجري حوار تقدم في إطاره الدولة المرشحة للانضمام وثيقة قانونية تدعى «مذكرة أولية» يحق للدولة فيها إبداء تحفظها إزاء مطالب معينة أو الالتزام بجدول زمني لتنفيذ المهمات التي تأخذها على عاتقها. ويشكل عدد التحفظات والجداول الزمنية التي تلتزم بها الدولة مكونين مهمين في الحكم بشأن انضمامها كعضو كامل في المنظمة، كما ويؤخذان كمؤشر إلى درجة رغبة وقدرة الدولة على الانضمام لعضوية المنظمة. والتنفيذ الكامل للمهمات الواردة في «خريطة الطريق» يشكل، من وجهة نظر OECD، السبيل لضمان التزام الدول الأعضاء بقواعد ومعايير موحدة تتيح تحقيق أهداف المنظمة: خلق وتهيئة الظروف الكفيلة بتحقيق النمو والرخاء لسكان الدول الأعضاء.

إن الانضمام إلى عضوية المنظمة ينطوي على فوائد وميزات جمة بالنسبة لإسرائيل. فبالإضافة إلى ما تنطوي عليه عضوية المنظمة من مكانة وميزة معنوية، فإن الالتزام بتطبيق أنظمتها والمعايير المتبعة فيها يمكن أن يكون مفيداً جداً سواء للقطاع الخاص أو القطاع العام وأن يشكل رافعة لتحقيق نمو ملموس. إن إحدى الميزات أو الأفضليات الأكثر أهمية في هذا السياق هي رفع تدريج الاعتماد، إلى جانب انفتاح دول المنظمة على سوق المال، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى خفض تكاليف تجنيد رؤوس الأموال سواء لصالح القطاع الخاص أو لصالح القطاع العام. كذلك فإن التزام إسرائيل بالمقاييس والمعايير المتبعة في دول OECD من شأنه أن يسهل على تصدير البضائع الإسرائيلية وعلى حركة الاستيراد من أجل التصدير، مما سيزيد من الفرص المتاحة أمام المصدرين الإسرائيليين في السوق الضخمة للدول الأعضاء في المنظمة. إلى ذلك فإن مبدأ الشفافية ووفرة المعطيات الإحصائية المترتبين على عضوية المنظمة يساعدان المستثمرين الأجانب في ادخار الوقت والجهد الإداري المكرسين حاليا لعمليات الفحص والمصادقة، مما سيشجع نشاط المستثمرين والمؤسسات المالية الأجنبية في إسرائيل. علاوة على الأفضلية المذكورة، ثمة أفضلية مهمة تنبع من التحسن والتطور الملموس في جوده القطاع العام. فالانضمام إلى عضوية المنظمة معناه أن جهاز الدولة الإسرائيلي ملتزم بالمعايير وقواعد العمل وبالأدوات الأكثر تقدما في العصر الحالي.

وهناك أفضليات أخرى تنبع من الانضمام وتتعلق بالوصول والإفادة من القدرات المهنية لمنظمة OECD. فهذه القدرات من شأنها أن تخفض الكلفة وأن تختصر وتعمق عمليات التخطيط والبحث، ومن هنا فإن قدرة إسرائيل على الوصول إلى مستودعات المعلومات والمعطيات الإحصائية التابعة لـ OECD، واندماجها فيها، تعتبر بمثابة قفزة حقيقية في قدرة التخطيط والتفكير، كما أن الاحتكاك مع خبراء المنظمة من شأنه أن يوسع المنظور المهني للمشكلات القائمة في هذه المجالات.

في مقابل هذه الأفضليات، هناك انتقادات تشير إلى طائفة من المساوئ والمخاطر التي يمكن أن تتعرض إسرائيل لها نتيجة عضويتها في المنظمة. وتتعلق الكثير من الانتقادات بمسألة الحاجة في حد ذاتها للانضمام إلى المنظمة. وبحسب هذا الرأي فإن الأداء الاقتصادي الحالي لإسرائيل يكفيها للحصول على تدريج اعتماد جيد، فضلا عن ذلك فإن العضوية في المنظمة لم تعد تعتبر معيارا رسميا لإعطاء تدريج اعتماد جيد، إذ إن نوعية وجودة القطاع المصرفي والمالي في إسرائيل تتيحان لها إقامة علاقة جيدة جداً مع أسواق المال في العالم. كما أن منظومة اتفاقيات التجارة الحالية، التي تشمل اتفاقات ذات أفضلية مع الولايات المتحدة ودول أوروبا، تكفي لإقامة علاقات تجارية واسعة وتعطي قدرة تنافسية كافية للمصدرين الإسرائيليين. في ضوء ذلك تبدو جدوى الانضمام إلى OECD موضع شك. فتطبيق المعايير المتبعة في دول المنظمة على الاقتصاد الإسرائيلي يعني الانكشاف على قوى تنتمي غالبيتها إلى الاقتصادات القوية في العالم، وقد تنطوي هذه القوى على ضغوط من شأنها أن تؤثر على استقرار العملة الإسرائيلية (الشيكل) وعلى مناعة المنظومة المالية المحلية.

إلى ذلك لا بد، عند تقدير أبعاد الانضمام إلى المنظمة، من إيلاء اهتمام خاص للتكاليف العالية المترتبة على هذا الانضمام. فالمعايير والمواصفات التي ستكون إسرائيل مطالبة بالالتزام بها، مثلا في مجال الإنتاج الصناعي وجوده البيئة، مرتبطة بنفقات مالية إضافية كبيرة من جانب المنتجين... كذلك فإن المواءمات المطلوبة في مجال جودة البيئة على سبيل المثال، تشمل إقامة جهاز تسجيل كيماويات، والذي سيكون عمليا وكالة حكومية جديدة للمراقبة والتطبيق والإرشاد تحتاج إلى عشرات وربما مئات الوظائف. فالسلامة البيئية المطلوبة من جانب المنظمة تستوجب انتهاج سلوك جديد كليا في الصناعة العامة وفي الصناعات الكيماوية بشكل خاص.

ثمة مسألة أخرى يتوقف اعتبارها كأفضلية أو كنقيصة على وجهة نظر الناظر، تتمثل في تناول قيم الليبرالية الاقتصادية كخط موجه أعلى لنشاطات المنظمة. فالإصلاحات والقواعد التي تتبنى المنظمة دفعها قدما تهدف إلى دفع عملية لبرلة حثيثة في اقتصادات الدول الأعضاء. وقد جسدت الأزمة الاقتصادية العالمية في العامين الأخيرين، بالنسبة للكثيرين، المخاطر الناجمة عن الليبرالية المفرطة في الاقتصاد، وفي هذا السياق فقد وجهت انتقادات إلى القيم التي تقودها منظمة OECD وإلى السياسة المنبثقة عنها. لقد خلقت الأزمة الاقتصادية العالمية تحديا ضخما للنماذج والتوجهات الاقتصادية التي اعتبرت على مدار سنوات طوال نماذج وتوجهات نافذة، وبالأخص في العقد الأخير. فسياسة التوسع المادية، التي اتبعتها دول كثيرة من أجل كبح الأزمة، خلقت وضعا جديداً يمكن أن يقوض المبادئ الأساسية التي عملت المنظمة من أجل دفعها قدما، والتي تتعلق بدرجة تدخل الحكومة في الاقتصاد العام وفي سوق المال. وما زالت تداعيات الأزمة والخطوات التي اتخذت لكبحها غير واضحة حتى الآن، ومن المحتمل أنها تنطوي على تأثير على نماذج تحديد المخاطر، وعلى مستوى ليبرالية الأسواق. ومن هذه الناحية فإن أفضليات الانضمام إلى منظمة OECD، مثل ارتفاع وتحسن مستوى المهنية والشفافية والانفراج في العلاقة مع الجهات غير الحكومية، تتفوق على المساوئ النابعة من التخوف من الانفتاح الزائد للاقتصاد الإسرائيلي على قوى خارجية.

عموما، عند تقدير أبعاد وانعكاسات الانضمام إلى OECD، ينبغي أن تؤخذ في الحسبان مسألة ازدياد المؤشرات على أن صبر المجتمع الدولي تجاه مراعاة إسرائيل على خلفية كونها «دولة نامية»، يقل باستمرار. وتواجه إسرائيل حاليا صعوبة في إيجاد تفهم للسلوك الذي يميز الدول النامية. وفي هذا السياق يمكن النظر إلى عملية انضمامها إلى منظمة OECD، كعملية ضرورية، بل وحتمية.

عامل جودة البيئة وجودة الإنتاج الصناعي في عملية الانضمام إلى OECD

يحتل موضوع جودة البيئة والمسائل المرتبطة به مكانة مركزية جداً في عمل ونشاط المنظمة. فمن أصل ٢٢٠ «وسيلة قانونية» تجسد من خلالها المنظمة أهدافها، هناك حوالي ٧٠ وسيلة تتعلق بموضوع جودة البيئة، وإذا ما أضفنا إلى ذلك «الوسائل» المتعلقة بمجال الطاقة فإن العدد يصل إلى ٨٥.

وقد حددت لإسرائيل في نطاق «خريطة الطريق ٢» قائمة طويلة من الأهداف والمهمات المتعلقة بهذين المجالين، يقع معظمها في دائرة مسؤولية واختصاص وزارة حماية البيئة. وفي هذا الإطار نجد أن هناك تطبيقا لخطوات بعيدة الأثر على العلاقة بين النشاطات الاقتصادية والبيئية، ولا سيما فيما يتعلق بنشاط وتجارة فرع الكيماويات. ومن هنا فإن تطبيق أنظمة مواصفات منظمة OECD في مجال جودة البيئة يعني إضافة مستوى جديد من التنظيم والضبط من شأنه أن يغير طريقة عمل وإدارة الصناعة والتجارة في كل ما يتعلق بالكيماويات والنفايات الصناعية الخطرة والعادية. ويستند عمل OECD فيما يتعلق بالبيئة إلى موقف الأمم المتحدة تجاه هذا الموضوع، ومن ضمن ذلك معاهدة روتردام المتعلقة بمعالجة المواد الخطرة، ومعاهدة ستوكهولم المتعلقة بالملوثات العضوية غير المتحللة. وتتناول معاهدة روتردام قواعد التعامل مع المواد الخطرة ومن ضمن ذلك قائمة مواد يحظر استخدامها في الصناعة والتجارة. وتعمل إسرائيل على تطبيق هذه المطالب بشكل كامل، وهي بذلك تحدد، من ناحية عملية، سياسة بيئية شاملة. وفي هذا الإطار تعمل وزارة حماية البيئة على دفع سن قوانين وإنشاء أجهزة الإدارة والرقابة المطلوب توفرها خلال فترة زمنية تنتهي في العام ٢٠١٣. ويدور الحديث هنا على خطوات وإجراءات واسعة النطاق، سواء من ناحية سن القوانين اللازمة أو من ناحية الإجراءات والعمليات التنظيمية والإدارية. وبغية الوفاء بهذه المتطلبات يتم تفحص بدائل مختلفة لمواءمة المتطلبات ذاتها مع الوضع القائم في إسرائيل.

عوامل التجارة والاستثمار وسياسة التشغيل في إطار عملية الانضمام إلى OECD

وفقا لما تقتضيه أهداف المنظمة المتمثلة في ضمان تحقيق التنمية عن طريق استغلال العلاقة بين الدول في تشجيع التجارة الحرة والاستثمارات، تقوم وزارة الصناعة والتجارة والعمل في إسرائيل بتركيز جزء كبير من النشاطات التي ينص عليها جوهر عمل منظمة OECD، وفي هذا الإطار تتولى الوزارة قيادة ست لجان من أصل ١٨ لجنة عهد إليها تحقيق تقدم إسرائيل نحو الانضمام إلى المنظمة، وهذه اللجان الست هي لجنة التجارة، لجنة الاستثمارات، لجنة العلوم والتكنولوجيا، لجنة العمل والرفاه، لجنة الاستهلاك، إضافة إلى لجنة الصناعات والمواد الكيماوية بالمشاركة مع وزارة حماية البيئة.

فيما يتعلق بعمل لجنة التجارة تجدر الإشارة إلى أن هناك، فضلا عن تفحص مواءمة إسرائيل مع قواعد التجارة الحرة للمنظمة، والتي يستند معظمها إلى قواعد منظمة التجارة العالمية (WTO) التي كانت إسرائيل من بين الدول المؤسسة لها، عدة مسائل جوهرية ما زالت في مراحل البلورة والتطوير ولا تتوفر تجاهها قواعد وأحكام ملزمة، وينصب عمل هذه اللجنة على التعاون الدولي والالتزام بمعايير العلاقة المتكافئة في التجارة العالمية.

في إطار عمل لجنة الاستثمارات مطلوب من إسرائيل أن توائم نفسها مع مبادئ اللبرلة المتبعة في المنظمة فيما يتعلق بحركة رأس المال والخدمات، مع القواعد المحددة في إطار إعلان الاستثمارات الصادر عن OECD. وقد انصبت المناقشات بالأساس حول سياسة إسرائيل تجاه التجارة العابرة للحدود في مجالات مثل الاستشارة في شؤون الاستثمار وإدارة الملفات وعمل البنوك وشركات التأمين الأجنبية في إسرائيل وقواعد التنظيم والضوابط التي تسري على المستثمرين الأجانب.

في مجال العلوم والتكنولوجيا بحثت العديد من المواضيع ومن ضمنها التعاون الدولي في ميدان العلوم والتكنولوجيا والأخذ بيد الشركات الصغيرة والمتوسطة وحرية الوصول إلى معطيات أبحاث بتمويل الدولة وجوانب السلامة في تطبيق الهندسة الجينية في الصناعة.

في مجال الاستهلاك يتعين على إسرائيل الالتزام بمتطلبات تتعلق بقواعد التعاون الدولي في مجال التجارة الإلكترونية والتجارة النزيهة وقواعد الأمان والسلامة.

أما في مجال العمل والتشغيل فتتناول اللجنة في نطاق عملها تشكيلة واسعة من المواضيع الاجتماعية، على الرغم من أنها لا تملك تقريبا أية وسائل أو أدوات قانونية ملزمة. ومن المواضيع البارزة على هذا الصعيد، هناك التعاون الدولي في مجال مكافحة الفقر وبلورة سياسة تجاه قضية العمال الأجانب وحقوق الأقليات في سوق العمل. وتنطوي توصيات هذه اللجنة على انعكاسات واسعة النطاق على الاقتصاد برمته، وأبرزها تقليص الفجوات ورفع نسبة المشاركة في سوق العمل.

تذكير

تحسين الأوضاع الاقتصادية للفلسطينيين في إسرائيل مرهون بتغير المناخ العام والسياسات الحكومية

على أعتاب حسم القرار بشأن انضمام إسرائيل إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD بادرت أربع جمعيات أهلية فلسطينية في إسرائيل إلى توجيه رسالة إلى هذه المنظمة الدولية أكدت فيها أن تحسين الأوضاع الاقتصادية للأقلية الفلسطينية في الداخل مرهون بتغير المناخ العام والسياسات الحكومية في شتى المجالات.

وجاء في هذه الرسالة:

نحن جمعيات أهلية عربية فلسطينية في إسرائيل نتوّجه إليكم بشأن محاولات دولة إسرائيل الانضمام إلى منظمتكم، ونزوّدكم برؤيتنا للمسألة الاقتصادية الاجتماعية للفلسطينيين في إسرائيل وعلاقتها بالسياسات الإقصائية التي تنّفذ منذ عقود طويلة ضد مجتمعنا، مجتمع السكان الأصليين، في إثر تقريركم المهم حول الفجوات الاقتصادية والاجتماعية بين المجتمع الفلسطيني والمجتمع اليهودي في إسرائيل.

لقد أشار تقرير منظمتكم حول الفجوات الاقتصادية والاجتماعية في إسرائيل الصادر مؤخرا إلى وجود فروق شاسعة في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بين الأقلية العربية والمجتمع اليهودي في إسرائيل (باستثناء اليهود المتدينين)، منها فروق كبيرة في الدخل، والفقر والمشاركة في أسواق العمل ومستويات التعليم. واقترح تقريركم بعض الحلول لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين في إسرائيل، تتعلق أساسًا برفع الميزانيات المخصصة للأقلية الفلسطينية في مجالات: التعليم؛ التأهيل المهني؛ المراقبة القانونية لظروف العمل؛ تطوير البنى التحتية في البلدات العربية؛ فضلاً عن رفع مستويات تشغيل الفلسطينيين في المؤسسات الحكومية.

على الرغم من أن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ذاتها عرّفت الفقر والدونية الاقتصادية في حالات أقليات وطن أو أقليات أصلانية أخرى، منها في دول أوروبية ودول أميركا الجنوبية على سبيل المثال لا الحصر، كجزء من الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للأقليات، إلا إنّ التقرير المذكور أعلاه لم يتعامل مع الواقع الاقتصادي للفلسطينيين في إسرائيل من خلال السياق السياسي كأقلية قومية مهمّشة ومقصاة، بل اكتفى بالإشارة إلى انقسامات اقتصادية واجتماعية حادة لكنها طبيعية في مجتمع طبيعي، كما تجاهل التقرير كون الأوضاع الاقتصادية والفقر جزءًا من المكانة السياسية للفلسطينيين في إسرائيل.

بناء على تعريفات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فنحن نرى أن مسألة الدونية الاقتصادية للأقلية الفلسطينية في إسرائيل يجب أن تُدْرَجَ كجزء من الإقصاء الاجتماعي العام، الذي يُنَفَّذ من خلال إقصاء مواطنين ومجموعات (أصلانيّة بالأساس) من العملية الاجتماعية، وله إسقاطات على دائرة الفقر والتمييز. يشمل الإقصاء الاجتماعي العام الإقصاء السياسي (عدم المشاركة في الحكم وبلورة السياسة)، والإقصاء الاقتصادي. ويترجم الإقصاء الاقتصادي وفقا لتعريفات المنظمة بارتفاع معدلات البطالة مقارنة بمجموعات قومية أخرى، وشح المنالية لموارد الأرض والطرد وهدم البيوت، وانخفاض رأس المال البشري، وفي مستويات الثقافة المتدنية، وفي غياب أي دور إنتاجي (بالمفهوم الاقتصادي)، وفي تخلف في المستوى الصحي وتخلف في ظروف المسكن.

نحن، منظمات وجمعيات أهلية فلسطينية في إسرائيل، نرى أن توصيف وتعريف دونية الوضع الاقتصادي للفلسطينيين في إسرائيل، كما الحلول المقترحة في تقرير الـ OECD، فيه إغفال للسياسات الحكومية، الاقتصادية والقومية، المعمول بها تجاه الأقلية الفلسطينية والهادفة إلى خلق هذه الفجوات بل والحفاظ عليها. نحن نعتبر أن الفروق الاقتصادية والاجتماعية هي جزء من عملية إقصاء اجتماعي للفلسطينيين تمنع من العمل على تطوير أوضاعهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

نحن، جمعيات ومؤسسات أهلية فلسطينية نرى أن:

دونية المكانة الاقتصادية للفلسطينيين في إسرائيل تعكس بشكل دقيق دونية المكانة السياسية والقانونية المرتبطة بنيويًا بالنظام السياسي الإسرائيلي العنصري.

أية مشاريع لتطوير الوضع الاقتصادي تقوم على تجاهل دونية المكانة السياسية والقانونية للفلسطينيين في إسرائيل ولا تعمل على تغيير هذه المكانة هي محاولات منقوصة ولن تتحول إلى حلول فعلية.

أية برامج ترتكز على مطالبة إسرائيل برفع الميزانيات المخصصة للفلسطينيين فقط، هي جزئية لا تعمل على تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة غير مشروطة برضا الحكومات الإسرائيلية.

أية حلول لا تقوم على إشراك الفلسطينيين كمجتمع، بمؤسساته وقياداته، في وضع السياسات الاقتصادية المتعلقة بهم هي حلول تجميلية ومؤقتة.

من هنا نرى، أن نجاعة وسائل معالجة الفقر والبطالة وتحسين الأوضاع الاقتصادية للأقلية الفلسطينية مشروطة بتغير المناخ العام والسياسات الحكومية في شتى المجالات، وإنهاء الإقصاء الاجتماعي المعمول به. كما أن إنهاء حالة الإقصاء الاجتماعي والسياسي، تشمل، فيما تشمل، مشاركة الأقلية الفلسطينية بشكل فعّال في تصميم وتنفيذ السياسة الاقتصادية المنتهجة تجاههم، وتقاسم الثروة بشكل عادل، وإعادة الحقوق، منها الأراضي والأملاك الفلسطينية لأصحابها. من شأن هذا التغير تحسين الأوضاع الاقتصادية للأقلية الفلسطينية وتخفيض معدلات الفقر ورفع مشاركة النساء الفلسطينيات في أسواق العمل واندماجهن في التطوير والتنمية الاقتصادية.

إنّ حلّ الضائقة الاقتصادية وجسر الهوة الشاسعة في الإنجازات الاقتصادية يجب أن يشملا توقف الدولة عن استعمال الاقتصاد كرافعة لتحقيق المصالح القومية لليهود في إسرائيل وكأداة للسيطرة والتحكم بالمواطنين الفلسطينيين. ففي حالة الأقلية الفلسطينية في إسرائيل لا يمكن الفصل بين السياسات الاقتصادية والإنماء ومعالجة البطالة والفقر والمشاركة في سوق العمل، وبين عملية بلورة السياسة تجاه الأقلية العربية في الدولة.

ووقعت على الرسالة الجمعيات التالية: جمعية الجليل– الجمعية العربية القطرية للبحوث والخدمات الصحية؛ ركاز– بنك المعلومات؛ مدى الكرمل– المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية؛ إعلام– مركز إعلامي للمجتمع العربي في إسرائيل.

ملحق نصف شهري يصدر عن
المشهد الاسرائيلي
المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
The Palestinian Forum for Israeli Studies (MADAR)
مدار

رام الله – الماصيون – عمارة ابن خلدون
ص.ب: 1959
هاتف: 00970 -2- 2966201
فاكس: 00970 -2- 2966205
البريد الإلكتروني لـ "مدار":
e-mail: madar@madarcenter.org
موقع "مدار" الألكتروني:
http://www.madarcenter.org
موقع "المشهد الاسرائيلي":
http://almash-had.madarcenter.org
البريد الإلكتروني للمشهد:
e-mail: almash-had@madarcenter.org